# جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

## كلية الحقوق والعلوم السياسية

**قسم القانون الخاص**


# عنوان المذكرة

## الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون بيئة


**من إعداد الطلبة:**

- حملات إكرام

**تحت إشراف الأستاذ:**

أ.د قادري آمال


**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الدكتور د.مولاي ملياني دلال | الرتبة العلمية | جامعة مولاي الطاهر سعيدة | رئيساً |
| الدكتور د. قادري آمال | الرتبة العلمية | جامعة مولاي الطاهر سعيدة | مشرفاً ومقرراً |
| الدكتور د.ثابتي بوحانة | الرتبة العلمية | جامعة مولاي الطاهر سعيدة | عضواً |

**السنة الجامعية: 2026/2025**


بسم الله الرحمن الرحيم

"**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**( "سورة المجادلة، الآية 11)

# الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وأنار لي درب العلم، ومنحني الصبر والقوة لإتمام هذا العمل الأكاديمي، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضلة والمشرفة على هذه المذكرة **الدكتورة قادري أمال** التي لم تبخل علي بتوجيهاتها القيمة، ونصائحها السديدة، ومتابعتها المستمرة طيلة فترة إعداد هذا البحث، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه ببالغ التقدير والاحترام إلى السادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لتفضلهم بقبول تقييم وفحص هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة التي ستسهم دون شك في تقويم هذا العمل .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، وإلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين أشرفوا على تكويننا طيلة مسارنا الجامعي .

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث، أقول لكم شكرا بارك الله فيكم وجعلها في ميزان حسناتكم .

# الإهداء

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإضرار إلى النور الذي أنار دربي وسراج الذي لا ينطفي نوره بقلق هذا من بذل الغالي و النفيس واستقديت منه قولي واعتزازي

والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا

أمي العزيزة

إلى ضلع الثابت وأماني أيامي إلى ما شدت عقدي بحم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى خيرة أيامي وصفونها إلى قرة عيني....

إلى أخواتي الغالبين

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين الأصحاب الشدائد والأزمات إلى من أقاضي بمشاعره ونصائحة المخلصة إليكم عائلتي أهديكم هذا الانجاز وتمرة نجاح التي لا طالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأنعمت أول ثماراته بفضله سبحانه وتعالى الحمد لله على ما وهي وأن يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت فمن قال أنا لها مالها فأنا لها وإن أنت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحيا وامتنانا على البدء والحمام

# قائمة المختصرات

**اولا: باللغة العربية**

**–ج. ر:الجريدة الرسمية**

**–ج :الجزء**

**–ص:صفحة**

**–ط: الطبعة**

**–د.ت.ن:دون تاريخ نشر**

**ثانيا: باللغة الانجليزية**

**U.N.E.P :** United Nations Environment Programme

**O.E.C.D** Organisation for Economic Co-operation and Development

**U.R.A :** Urban Research Area

# مقدمة

**مقدمة**

أصبحت القضايا البيئية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات والدول في ظل ما يشهده العالم من تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية، وتدهور النظم البيئية، وتنامي مشكلات التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وقد أفرزت هذه التحولات حاجة متزايدة إلى تطوير أساليب إدارة البيئة والموارد الطبيعية، بما يسمح بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة، وضرورة المحافظة على البيئة وضمان استدامة مواردها من جهة أخرى. ولم تعد معالجة المشكلات البيئية تقتصر على تدخل السلطات العمومية بصورة منفردة، بل أصبحت تستدعي مشاركة مختلف الفاعلين من مؤسسات عمومية وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، إلى جانب تعزيز الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية.

وفي هذا السياق برز مفهوم **الحوكمة البيئية** باعتباره أحد المداخل الحديثة لتنظيم عملية صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بالبيئة، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الفاعلين، وتعزيز التنسيق والتعاون والمشاركة في إدارة الشأن البيئي. وتشير منظمة الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الحوكمة البيئية تشمل السياسات والقواعد والمعايير التي تنظم السلوك البشري تجاه البيئة، كما تتعلق بمن يتخذ القرارات البيئية وكيفية اتخاذها وتنفيذها، وبكيفية مشاركة الجمهور وأصحاب المصلحة في هذه العملية.[1] كما أكد المبدأ العاشر من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لسنة 1992 أهمية مشاركة المواطنين في معالجة القضايا البيئية، وربط الحوكمة البيئية بثلاثة حقوق أساسية تتمثل في الوصول إلى المعلومات البيئية، والمشاركة في اتخاذ القرار، والوصول إلى العدالة.[2]

وقد ارتبط تطور مفهوم الحوكمة البيئية بالتطور الذي عرفه مفهوم **التنمية المستدامة**، الذي أصبح يمثل أحد الأطر الأساسية للسياسات التنموية المعاصرة. ويعود التعريف الأكثر تداولا للتنمية المستدامة إلى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون «مستقبلنا المشترك»، حيث عرفها بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر فقرا، ومراعاة حدود قدرة البيئة

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، Environmental Governance، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب غرب آسيا، دون طبعة، دون تاريخ، دون صفحة

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، Principle 10 and the Bali Guideline، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دون طبعة، 2016، دون صفحة

والموارد الطبيعية على الاستجابة للاحتياجات الحالية والمستقبلية.[1] ومن ثم أصبحت التنمية المستدامة تقوم على ضرورة تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعدم التعامل معها باعتبارها مجالات منفصلة.

وقد تعزز هذا التوجه على المستوى الدولي مع اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 **أجندة التنمية المستدامة 2030**، التي تضمنت سبعة عشر هدفا و169 غاية، وجاءت باعتبارها إطارا عالميا للعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع التأكيد على أن أهدافها مترابطة ومتكاملة، وأن تحقيقها يستوجب الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.[2] كما تضمنت الأجندة الهدف السادس عشر المتعلق ببناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات، والهدف السابع عشر المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية، وهو ما يعكس أهمية الحوكمة والمؤسسات والشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[3]

ومن هذا المنطلق، تبرز العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة باعتبار أن تحقيق التنمية المستدامة لا يرتبط فقط بتوفير الموارد والإمكانات، وإنما يتطلب أيضا وجود آليات فعالة لصنع القرار وتنفيذ السياسات ومراقبة نتائجها، مع إشراك مختلف الفاعلين وتعزيز الشفافية والمساءلة. فالحوكمة البيئية تساهم في إدماج الاعتبارات البيئية ضمن عملية صنع السياسات العامة، وتحسين التنسيق بين المؤسسات والقطاعات، وتعزيز مشاركة الأطراف المعنية، بما يمكن أن يدعم حماية الموارد الطبيعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للبيئة أن وجود أطر قانونية ومؤسساتية مناسبة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية يعد أمرا أساسيا لتعزيز الحوكمة البيئية ودعم التنمية المستدامة.[4]

---

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development، الأمم المتحدة، دون طبعة، 1987، ص. 41

[2] منظمة الأمم المتحدة، Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development، الأمم المتحدة، دون طبعة، 2015، دون صفحة) .

[3] منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، دون طبعة، دون تاريخ، دون صفحة.

[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، Environmental Governance، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

وتكتسي هذه العلاقة أهمية خاصة في الجزائر، بالنظر إلى ارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستغلال الموارد الطبيعية وتعدد التحديات البيئية التي تواجهها البلاد، وهو ما يفرض ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن السياسات والبرامج التنموية. وقد أولى المشرع الجزائري أهمية لحماية البيئة وربطها صراحة بالتنمية المستدامة، من خلال القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يمثل أحد النصوص الأساسية في الإطار القانوني الجزائري لحماية البيئة.[1] كما اعتمدت الجزائر جملة من الآليات والمؤسسات والبرامج ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وانخرطت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأجندة الأممية 2030، وقدمت في هذا الإطار تقريرها الوطني الطوعي لسنة 2019 حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي تناول السياسات العمومية الوطنية ومدى توافقها مع هذه الأهداف، كما أبرز عددا من التحديات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي والتغيرات المناخية وحماية النظم البيئية.[2]

وتتضح أهمية دراسة الحوكمة البيئية في الجزائر من خلال الحاجة إلى الوقوف على مدى فعالية الآليات القانونية والمؤسساتية والتنظيمية في إدارة القضايا البيئية، ومدى مساهمة مختلف الفاعلين في عملية اتخاذ القرار البيئي، فضلا عن أهمية التنسيق بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب الانتقال من مجرد وضع النصوص والاستراتيجيات إلى تفعيلها ميدانيا، بما يضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

## أولا: أهمية الموضوع

تكتسي دراسة موضوع **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** أهمية علمية وعملية، يمكن إبرازها فيما يأتي:

[1] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 يوليو 2003، ص. 6 وما بعدها.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، Rapport National Volontaire 2019 – Objectifs de Développement Durable (ODD): Progression de la mise en œuvre des ODD، لجنة وزارية مشتركة مكلفة بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الجزائر، 2019، ص. 18 وما بعدها.

### 1. الأهمية العلمية

- توضيح مفهوم الحوكمة البيئية وبيان تطورها وأهم مرتكزاتها.
- إبراز العلاقة القائمة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة.
- التعرف على المبادئ والآليات التي تقوم عليها الحوكمة البيئية.
- إثراء الدراسات المتعلقة بالإدارة البيئية والتنمية المستدامة، خاصة في السياق الجزائري.
- توضيح دور مختلف الفاعلين والمؤسسات في عملية صنع وتنفيذ القرارات البيئية.

### 2. الأهمية العملية

- إبراز أهمية الحوكمة البيئية في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها.
- التعرف على دور الآليات الدولية في دعم جهود الدول لتحقيق التنمية المستدامة.
- الوقوف على أهم الآليات الوطنية المعتمدة في الجزائر في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- بيان أهمية التنسيق والمشاركة والشفافية والمساءلة في معالجة القضايا البيئية.

## ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار موضوع الدراسة إلى مجموعة من الأسباب، يمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

### 1. الأسباب الموضوعية

- الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحظى بها القضايا البيئية على المستويين الدولي والوطني.
- ارتباط حماية البيئة بتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها.
- تنامي المشكلات البيئية وما تفرضه من ضرورة تطوير آليات فعالة للحكم والإدارة البيئية.
- أهمية الحوكمة البيئية في تنظيم العلاقة بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال البيئي.
- الاهتمام الدولي المتزايد بأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030.

- أهمية دراسة التجربة الجزائرية في مجال إدماج البعد البيئي ضمن السياسات التنموية.

**.2الأسباب الذاتية**

- الرغبة في التعمق في موضوعات البيئة والتنمية المستدامة.
- الاهتمام بدراسة آليات إدارة القضايا البيئية ومختلف الفاعلين المشاركين فيها.
- الرغبة في التعرف على مدى مساهمة الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

**ثالثا: إشكالية الدراسة**

أدى تزايد التحديات البيئية وتشعبها إلى ضرورة اعتماد أنماط جديدة في إدارة الشأن البيئي، تقوم على المشاركة والتنسيق والشفافية والمساءلة، وتسمح بإشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع وتنفيذ القرارات البيئية. وفي المقابل، أصبحت التنمية المستدامة تتطلب إدماج البعد البيئي ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تحقيق التنمية مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة.

وعليه، فإن دراسة العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة تثير التساؤل حول مدى قدرة آليات الحوكمة البيئية على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل تعدد الفاعلين والآليات القانونية والمؤسساتية على المستويين الدولي والوطني.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

**إلى أي مدى تساهم الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؟**

**رابعا: التساؤلات الفرعية**

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل في:

1. كيف تطور مفهوم الحوكمة البيئية، وما أهم مرتكزاتها؟
2. ما المقصود بالتنمية المستدامة، وما أهم أبعادها ومبادئها؟

3. ما طبيعة العلاقة بين الحوكمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة؟
4. ما أهم المقاربات والآليات التي تقوم عليها الحوكمة البيئية؟
5. كيف تساهم الحوكمة البيئية في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة؟
6. ما دور الآليات الدولية في دعم تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟
7. ما أهم الآليات الوطنية المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

**خامسا: فرضيات الدراسة**

للإجابة الأولية عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

**الفرضية الرئيسية**

**تساهم الحوكمة البيئية، من خلال مبادئها وآلياتها ومختلف الفاعلين المشاركين فيها، في دعم تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إدماج البعد البيئي في السياسات التنموية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.**

**الفرضيات الفرعية**

1. يرتبط تطور الحوكمة البيئية بتزايد الاهتمام بحماية البيئة وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية.
2. تستند الحوكمة البيئية إلى مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي تساهم في تحسين إدارة القضايا البيئية.
3. تقوم التنمية المستدامة على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4. تساهم الآليات الدولية في دعم جهود الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون في المجال البيئي.
5. تعتمد الجزائر على مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية والبرامج الوطنية لدعم تحقيق التنمية المستدامة.

**سادسا: أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- تحديد مفهوم الحوكمة البيئية وبيان مراحل تطورها.
- التعرف على أهم مرتكزات ومبادئ الحوكمة البيئية.
- توضيح مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومبادئها.
- إبراز طبيعة العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة.
- التعرف على مختلف المقاربات والآليات المرتبطة بالحوكمة البيئية.
- إبراز إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف على دور الآليات الدولية في دعم التنمية المستدامة في الجزائر.
- الوقوف على أهم الآليات الوطنية المعتمدة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- إبراز أهمية التنسيق والمشاركة بين مختلف الفاعلين في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

**سابعا: منهج الدراسة**

تفرض طبيعة موضوع الدراسة الاعتماد أساسا على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك من خلال وصف وتحليل المفاهيم المرتبطة بالحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، ودراسة المبادئ والمرتكزات والآليات التي تقوم عليها، بالإضافة إلى تحليل طبيعة العلاقة بينهما.

كما تم الاعتماد على **المنهج القانوني التحليلي** عند تناول الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وخاصة الأحكام التي تؤطر حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

**ثامنا: حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الموضوعية والمكانية:

**الحدود الموضوعية** :تركز الدراسة على الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة مفاهيمها ومبادئها ومرتكزاتها ومقارباتها وآلياتها، مع التركيز على الآليات الدولية والوطنية ذات الصلة.

**الحدود المكانية** :تركز الدراسة على الجزائر، خاصة عند تناول إسهامات الحوكمة البيئية والآليات الوطنية والدولية في تحقيق التنمية المستدامة.

**تاسعا: الدراسات السابقة**

**الدراسات السابقة**

تناولت دراسة **علي عباس عبد الجليل وبوبشيش رفيق** بعنوان «الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية»، المنشورة في *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* سنة 2022، موضوع الحوكمة البيئية من خلال التركيز على مفهومها ومختلف الفواعل والمقاربات المرتبطة بها، مع إبراز طبيعة العلاقة بينها وبين التنمية المستدامة. وخلصت الدراسة إلى أهمية الحوكمة البيئية في مواجهة المشكلات البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.[1] وقد استفادت الدراسة الحالية منها في ضبط المفاهيم الأساسية للحوكمة البيئية وتحديد علاقتها بالتنمية المستدامة، مع توسيع الدراسة الحالية لتشمل الآليات الدولية والوطنية وتطبيقاتها في الجزائر.

وتناولت دراسة **ختال سهام وعدالة محمد** بعنوان «الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، المنشورة في *دفاتر السياسة والقانون* سنة 2021، دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة السياسات والاستراتيجيات البيئية والإطار المؤسساتي والتشريعي، مع التركيز على ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في المجال البيئي. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية الإدارة البيئية الرشيدة واستدامة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة.[2] وتستفيد الدراسة الحالية منها

[1] علي عباس عبد الجليل، بوبشيش رفيق، «الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص. 101-116.

[2] ختال سهام، عدالة محمد، «الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص. 399-418.

في تناول واقع الحوكمة البيئية في الجزائر، مع توسيع مجال البحث ليشمل المقاربات العامة والخاصة ودور الآليات الدولية والوطنية.

كما تناولت دراسة **سي حمدي عبد المومن** بعنوان «الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسساتية»، المنشورة في *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* سنة 2022، الإطار القانوني والمؤسساتي للحوكمة البيئية في الجزائر، من خلال التعرف على مختلف الآليات التي تنظم حماية البيئة وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ودور المؤسسات والفاعلين في المجال البيئي.[1] وقد استفادت الدراسة الحالية منها في تحديد الجانب القانوني والمؤسساتي للحوكمة البيئية، غير أنها تتوسع عنها من خلال الجمع بين الجانب المفاهيمي والآليات والمقاربات، ودراسة إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الدولي والوطني.

**عاشرا: صعوبات الدراسة**

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أهمها اتساع مفهوم الحوكمة البيئية وتشعبه وارتباطه بعدة مجالات قانونية ومؤسساتية واقتصادية وبيئية، إضافة إلى تعدد المقاربات المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلاف مستويات تناولها. كما أن دراسة الحالة الجزائرية تستدعي الرجوع إلى مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية والتقارير الرسمية والوثائق الدولية، وهو ما يتطلب التحقق من طبيعة كل مصدر ومدى علاقته المباشرة بموضوع الدراسة.

**الحادي عشر: هيكلة الدراسة**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

يتناول **الفصل الأول: الإطار العام للحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، حيث خصص المبحث الأول لدراسة الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية من خلال تناول تطورها ومرتكزاتها،

[1] سي حمدي عبد المومن، «الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسساتية»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص. 946-961.

بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومبادئها، وذلك بهدف تحديد الأسس النظرية للموضوع وإبراز العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة.

أما **الفصل الثاني: إسهامات الحوكمة البيئية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة،** فيتناول المبحث الأول آليات ومقاربات الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة، من خلال دراسة المقاربات العامة والخاصة ودور تطبيق الحوكمة البيئية، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تناول دور الآليات الدولية والآليات الوطنية في هذا المجال.

وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الحوكمة البيئية باعتبارها إطارا لتنظيم وتنسيق الجهود الرامية إلى حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وبيان مدى مساهمتها في توجيه التنمية نحو مسار أكثر استدامة، من خلال تفعيل الأطر القانونية والمؤسساتية، وتعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة، وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

# الفصل الأول: الإطار العام للحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

تكتسب الحوكمة البيئية أهمية متزايدة في ظل تصاعد التحديات البيئية والحاجة إلى تحقيق تنمية تراعي التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل الإطار العام للحوكمة البيئية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية، من حيث نشأتها وتطورها ومرتكزاتها ومبادئها وأهم الفاعلين والآليات المرتبطة بها، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة مفهوم التنمية المستدامة وتطورها وخصائصها وأهدافها، إلى جانب أبعادها ومبادئها، بما يسمح بتوضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية

تعد الحوكمة البيئية من المقاربات الحديثة التي تهدف إلى تنظيم إدارة القضايا والموارد البيئية من خلال إشراك مختلف الفاعلين وتعزيز التنسيق والمسؤولية والشفافية في اتخاذ القرارات البيئية. ولتوضيح الإطار المفاهيمي لها، يتناول هذا المبحث تطور الحوكمة البيئية ونشأتها في ظل التحديات البيئية المعاصرة، ثم يتطرق إلى أهم مرتكزاتها من خلال دراسة مبادئها والفاعلين فيها وآليات تطبيقها.

### المطلب الأول: تطور الحوكمة البيئية

ارتبط ظهور الحوكمة البيئية بتطور طرق إدارة القضايا البيئية وانتقالها من الإدارة الحكومية التقليدية إلى أساليب تقوم على المشاركة وتعدد الفاعلين والمستويات. ولتوضيح هذا التطور، يتناول هذا المطلب نشأة مفهوم الحوكمة البيئية ومراحل تطوره، ثم يبرز أهم التحولات التي عرفتها في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة.

#### الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة البيئية

##### أولا: نشأة مفهوم الحوكمة البيئية

يرتبط مفهوم الحوكمة البيئية بالتطور الذي عرفه مفهوم الحوكمة بصفة عامة، حيث انتقل الاهتمام من التركيز على دور الدولة ومؤسساتها الرسمية في إدارة الشأن العام إلى الاهتمام بشبكة أوسع من الفاعلين والمؤسسات والآليات التي تشارك في صناعة القرار وتنفيذه. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور مفهوم الحوكمة باعتباره أسلوبا لإدارة الشؤون العامة يقوم على التفاعل والتنسيق بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين المعنيين[1].

وفي المجال البيئي، اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة بسبب طبيعة المشكلات البيئية التي تتسم بالتعقيد والترابط وتعدد مستوياتها. فالقضايا المتعلقة بالمياه والموارد الطبيعية والتلوث والتنوع البيولوجي

[1] علي عباس عبد الجليل، بوبشيش رفيق، «الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 101-116.

وتغير المناخ لا يمكن معالجتها دائما من خلال قرارات حكومية منفردة، وإنما تتطلب التعاون بين المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والهيئات العلمية. ولهذا تعرف الحوكمة البيئية باعتبارها مجموعة العمليات والآليات والمؤسسات التي يتم من خلالها توجيه السلوك والقرارات ذات الصلة بالبيئة، مع تعدد الفاعلين المشاركين فيها.[1]

وقد بين Lemos و Agrawalأن الحوكمة البيئية أصبحت تشمل مجالات متعددة، من بينها العولمة واللامركزية والحوافز الاقتصادية والحوكمة عبر المستويات، مؤكدين أن تعقيد المشكلات البيئية وتعدد مستوياتها جعل الاعتماد على نموذج واحد، سواء كان قائما على الدولة أو السوق، غير كاف في العديد من الحالات.[2]

**ثانيا: ظهور الاهتمام الدولي بالحوكمة البيئية**

ساهم تطور الوعي الدولي بالمشكلات البيئية في تكريس الحاجة إلى تطوير أساليب جماعية لإدارتها. وشكل **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم سنة 1972** نقطة تحول أساسية، باعتباره أول مؤتمر أممي كبير خصص بصورة مباشرة لقضايا البيئة على المستوى العالمي. وقد ساهم المؤتمر في وضع البيئة ضمن أولويات العمل الدولي، كما أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أصبح مؤسسة رئيسية في مجال التعاون البيئي الدولي.[3]

ولم يعد الاهتمام بالبيئة مقتصرا على حماية الموارد الطبيعية داخل حدود الدولة، بل بدأ يتجه نحو الاعتراف بالطبيعة العابرة للحدود للعديد من المشكلات البيئية. فأصبح التلوث البحري، وتلوث الهواء، والموارد المائية المشتركة، وغيرها من القضايا، يتطلب تنسيقا بين الدول والمؤسسات الدولية، وهو ما شكل أساسا مهما لتطور الحوكمة البيئية على المستوى الدولي.

[1] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, «Environmental Governance», Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, 2006, pp. 297-325, p. 298.

[2] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 299-317.

[3] United Nations, Report of the United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 5-16 June 1972, United Nations, New York, 1973, sans page.

**ثالثا: الانتقال من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية**

كانت الإدارة البيئية التقليدية تقوم بدرجة كبيرة على تدخل الدولة من خلال التشريع والتنظيم والرقابة، غير أن تزايد تعقيد المشكلات البيئية أظهر الحاجة إلى مقاربة أوسع. فالمؤسسات الحكومية، رغم أهميتها، لا تمتلك دائما جميع الموارد والخبرات والقدرات الضرورية لمعالجة القضايا البيئية المعقدة.

ومن هنا ظهر الاتجاه نحو الحوكمة البيئية، التي لا تلغي دور الدولة، وإنما تعيد تحديده ضمن شبكة أوسع من العلاقات. فأصبحت الدولة فاعلا أساسيا إلى جانب المؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمؤسسات العلمية. ويشير هذا التحول إلى الانتقال من مفهوم **الحكومة البيئية** إلى مفهوم **الحوكمة البيئية**، حيث تصبح عملية صنع القرار البيئي أكثر تشاركية وتنسيقا.[1]

وتبرز أهمية هذا الانتقال في كون الحوكمة البيئية لا تركز فقط على إصدار القواعد القانونية، وإنما تهتم كذلك بمدى مشاركة الأطراف المعنية في صياغة القرارات، وبالشفافية، وتبادل المعلومات، والمساءلة، والتنسيق بين المؤسسات.

**رابعا: الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة**

ساهم تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الصادر سنة 1987 بعنوان *Our Common Future* في تعزيز العلاقة بين البيئة والتنمية، من خلال ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة وربط الاحتياجات الحالية بحقوق الأجيال القادمة.[2]

وقد أدى انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلى تغيير النظرة إلى السياسة البيئية، إذ لم تعد حماية البيئة هدفا منفصلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبحت جزءا من عملية التنمية نفسها.

[1] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 303-317.

[2] World Commission on Environment and Development, Our Common Future, Oxford University Press, Oxford, 1987, p. 43.

ومن ثم، ظهرت الحاجة إلى مؤسسات وآليات قادرة على تحقيق التنسيق بين هذه الأبعاد، وهو ما عزز أهمية الحوكمة البيئية.

وفي هذا السياق، ترى قادري أن الحوكمة البيئية تمثل إطارا يمكن من خلاله تفعيل التنمية المستدامة، بالنظر إلى ارتباطها بمبادئ الحكم الراشد وبمختلف الفواعل الوطنية والدولية.[1]

**خامسا: مؤتمر ريو 1992 وترسيخ المشاركة البيئية**

شكل **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992** محطة مهمة أخرى في تطور الحوكمة البيئية، حيث أكد ضرورة تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية.

ويكتسب **المبدأ العاشر من إعلان ريو** أهمية خاصة، لأنه ربط الإدارة البيئية بثلاثة حقوق إجرائية أساسية، تتمثل في الحق في الحصول على المعلومات البيئية، والحق في المشاركة في اتخاذ القرار، والحق في الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.[2] وقد أصبحت هذه المبادئ لاحقا من الركائز الأساسية للحوكمة البيئية الحديثة .

وبذلك، لم يعد المواطن مجرد متلق للسياسات البيئية، بل أصبح طرفا يمكنه الحصول على المعلومات والمشاركة في القرارات وممارسة الرقابة المجتمعية، وهو ما يعزز الشفافية والمساءلة.

**سادسا: تعدد الفاعلين وتطور الحوكمة البيئية**

مع تطور الحوكمة البيئية، توسعت دائرة الفاعلين المشاركين في إدارة القضايا البيئية. فإلى جانب الدولة، أصبحت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجماعات المحلية والمجتمعات المحلية والمؤسسات العلمية أطرافا مؤثرة بدرجات مختلفة.

[1] مليكة قادري، «دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص. 150-168.

[2] United Nations, Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June 1992, A/CONF.151/26/Rev.1, Vol. I, United Nations, New York, 1993, Principe 10.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى ظهور أشكال هجينة للحوكمة تجمع بين الدولة والسوق والمجتمع، مثل الإدارة المشتركة والشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات الاجتماعية والخاصة.[1]

وقد أكدت دراسة عبد الجليل وبوبشيش أن الحوكمة البيئية ترتبط بتعدد الفواعل وبالتحديات التي تواجه تطبيقها، خاصة في الدول النامية، كما ربطت بينها وبين تحسين مؤشرات التنمية المستدامة وتحقيق الأمن البيئي.[2]

**سابعا: ظهور الحوكمة البيئية العالمية**

أدى اتساع نطاق المشكلات البيئية إلى ظهور مفهوم **الحوكمة البيئية العالمية**، خاصة مع قضايا تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم البيئية.

وقد أوضح Biermann و Pattbergأن الحوكمة البيئية العالمية تختلف عن السياسة البيئية الدولية التقليدية من حيث ظهور فاعلين جدد إلى جانب الحكومات الوطنية، وتطور آليات ومؤسسات جديدة تتجاوز الأشكال التقليدية القائمة على الاتفاقيات الحكومية وحدها، إضافة إلى تعدد مستويات ومجالات الحوكمة.[3]

وبذلك أصبحت الحوكمة البيئية العالمية تقوم على شبكة معقدة من المؤسسات والقواعد والاتفاقيات والفاعلين، وهو ما يعكس طبيعة المشكلات البيئية المعاصرة التي لم تعد قابلة للحل من خلال السياسات الوطنية المنفردة.

---

[1] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 309-312.

[2] علي عباس عبد الجليل، بوبشيش رفيق، «الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص. 101-116.

[3] Frank Biermann, Philipp Pattberg, «Global Environmental Governance: Taking Stock, Moving Forward», Annual Review of Environment and Resources, Vol. 33, 2008, pp. 277-294.

## الفرع الثاني: تطور الحوكمة البيئية في ظل التحديات البيئية المعاصرة

### أولا: الحوكمة البيئية في مواجهة تغير المناخ

يعد تغير المناخ من أبرز التحديات التي ساهمت في تطوير الحوكمة البيئية، بسبب طبيعته العالمية وتداخل أسبابه وآثاره مع مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. فالتعامل مع تغير المناخ يتطلب سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والصناعة والنقل والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

وقد أدى ذلك إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير آليات للتنسيق بين الدول، إلى جانب إشراك القطاع الخاص والمؤسسات العلمية والمجتمع المدني. كما أصبح من الضروري أن تتكامل السياسات الوطنية مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ.

### ثانيا: الحوكمة البيئية وحماية التنوع البيولوجي

ساهم تراجع التنوع البيولوجي وتدهور النظم البيئية في تطوير أساليب جديدة لإدارة الموارد الطبيعية. فحماية التنوع البيولوجي لا ترتبط فقط بإنشاء المناطق المحمية، وإنما تتطلب كذلك إشراك السكان المحليين ومستخدمي الموارد في عملية الإدارة.

وتبرز هنا أهمية الحوكمة التشاركية، خاصة في المناطق التي يعتمد سكانها على الموارد الطبيعية في نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي. فإشراك المجتمعات المحلية يمكن أن يساعد على إدماج المعرفة المحلية في عملية اتخاذ القرار، وتحقيق قبول أكبر للإجراءات المتعلقة بحماية الموارد.

### ثالثا: الحوكمة البيئية في مواجهة التلوث والنفايات

أدى تزايد مشكلات التلوث والنفايات إلى توسيع نطاق الحوكمة البيئية، فلم تعد المعالجة مقتصرة على الرقابة الحكومية، بل أصبحت تشمل مسؤولية المنتجين والمؤسسات والمستهلكين والجماعات المحلية.

وتستخدم الدول في هذا المجال مجموعة من الآليات، من بينها التشريعات والمعايير البيئية، ونظم الترخيص والرقابة، والرسوم والحوافز الاقتصادية، وتشجيع إعادة التدوير والاقتصاد الدائري. ويسمح

تنوع هذه الأدوات بالتعامل مع مصادر التلوث المختلفة وتحميل الفاعلين مسؤوليات تتناسب مع طبيعة أنشطتهم.

**رابعا: الحوكمة متعددة المستويات**

من أهم التحولات التي عرفتها الحوكمة البيئية ظهور **الحوكمة متعددة المستويات**، حيث لم تعد القرارات البيئية تصنع على مستوى واحد.

فالمستوى الدولي يضع الاتفاقيات والأهداف المشتركة، بينما تتولى الدولة إعداد التشريعات والاستراتيجيات الوطنية، وتساهم السلطات المحلية في تنفيذ العديد من البرامج المتعلقة بالنفايات والمياه والتخطيط العمراني وحماية الموارد المحلية.

وتكمن أهمية هذا النموذج في تحقيق التنسيق بين المستويات المختلفة، خاصة أن كثيرا من المشكلات البيئية تبدأ محليا، بينما تتجاوز آثارها الحدود المحلية والوطنية.

**خامسا: تطور الشراكات بين مختلف الفاعلين**

أدى تعقد المشكلات البيئية إلى زيادة الاعتماد على الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني. فالدولة تمتلك السلطة القانونية والتنظيمية، بينما يمكن للقطاع الخاص توفير الموارد والخبرة التقنية، ويمكن للمجتمع المدني المساهمة في التوعية والمراقبة والمشاركة المجتمعية.

ويشير Lemos و Agrawalإلى أن الأشكال الهجينة للحوكمة، ومنها الإدارة المشتركة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، أصبحت من الاتجاهات المهمة في إدارة القضايا البيئية المعقدة.[1]

[1] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 309-317.

**سادسا: الشفافية والحق في الحصول على المعلومات البيئية**

أصبح توفير المعلومات البيئية أحد العناصر الأساسية في الحوكمة الحديثة، لأن المشاركة الفعالة لا يمكن أن تتحقق في غياب المعلومات.

وقد كرس المبدأ العاشر من إعلان ريو حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة، إلى جانب المشاركة في اتخاذ القرار والوصول إلى الإجراءات القضائية والإدارية. وتعتبر هذه الحقوق من الركائز الأساسية للحوكمة البيئية الشفافة والشاملة والخاضعة للمساءلة.[1]

**سابعا: الحوكمة البيئية وسيادة القانون**

لا يمكن للحوكمة البيئية أن تحقق أهدافها بمجرد وجود قوانين ومؤسسات، بل يتطلب الأمر تنفيذ هذه القوانين وتوفير آليات فعالة للرقابة والإنفاذ.

وقد أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن سيادة القانون البيئي ترتبط بالقوانين والمؤسسات والمشاركة المدنية والحقوق والعدالة، وأن تطوير التشريعات ينبغي أن يترافق مع تحسين قدرتها على التطبيق والإنفاذ.[2]

وفي تقريره الصادر سنة 2023، أشار البرنامج إلى أن الحوكمة البيئية وسيادة القانون البيئي تتأثران بمجموعة من التحولات الحديثة، من بينها الابتكار التكنولوجي والاهتمام المتزايد بتغير المناخ والمشاركة المدنية والعدالة البيئية[3]

[1] United Nations Environment Programme, Principle 10 and the Bali Guideline, UNEP, sans édition, sans page.

[2] United Nations Environment Programme, Environmental Rule of Law: First Global Report, UNEP, Nairobi, 2019, sans page.

[3] United Nations Environment Programme, Environmental Rule of Law: Tracking Progress and Charting Future Directions, UNEP, Nairobi, 2023, sans page.

**ثامنا: التحول الرقمي وتطور الحوكمة البيئية**

أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور أدوات جديدة لدعم الحوكمة البيئية، من خلال استخدام قواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والمنصات الرقمية في جمع المعلومات وتحليلها ومراقبة التغيرات البيئية.

وتساعد هذه الأدوات على توفير معلومات أكثر دقة لصانعي القرار، كما يمكن أن تعزز الشفافية من خلال إتاحة البيانات البيئية للباحثين والمواطنين والمؤسسات. وأصبح الاعتماد على المعلومات والتكنولوجيا أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير قدرة المؤسسات على رصد المشكلات البيئية واتخاذ القرارات المناسبة.

**تاسعا: الحوكمة البيئية والعدالة البيئية**

أصبح مفهوم العدالة البيئية أكثر حضورا في الحوكمة المعاصرة، انطلاقا من أن آثار التدهور البيئي لا توزع بالضرورة بصورة متساوية بين جميع الأفراد والمناطق والفئات الاجتماعية.

ولهذا أصبحت المشاركة والإنصاف والحق في الحصول على المعلومات والوصول إلى العدالة عناصر مرتبطة بالحماية البيئية. ويؤدي إدماج هذه العناصر في عملية صنع القرار إلى تعزيز شرعية السياسات البيئية وتقوية ثقة المجتمع في المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها.

**عاشرا: الحوكمة البيئية في مواجهة التحديات البيئية في الجزائر**

تكتسي الحوكمة البيئية أهمية خاصة في الجزائر بالنظر إلى تعدد التحديات المرتبطة بالموارد الطبيعية والتلوث والتصحر والنفايات والمياه وحماية التنوع البيولوجي. ويتطلب التعامل مع هذه القضايا تطوير التنسيق بين المؤسسات والقطاعات، وتعزيز مشاركة الفاعلين المحليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقد خلصت قادري إلى أن الحوكمة البيئية ترتبط بتفعيل التنمية المستدامة من خلال توظيف مبادئ الحكم الراشد وإشراك الفواعل الوطنية والدولية في مواجهة المعيقات التي تحد من تحقيق التنمية.[1]

[1] مليكة قادري، مرجع سبق ذكره، ص. 150-168.

كما أن الدراسة الجزائرية لعبد الجليل وبوبشيش أبرزت أهمية الحوكمة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة والأمن البيئي، مع التركيز على تعدد الفواعل والتحديات التي تواجه تطبيقها.[1]

## المطلب الثاني: مرتكزات الحوكمة البيئية

تقوم الحوكمة البيئية على مجموعة من المبادئ التي تضبط عملية إدارة القضايا البيئية، إلى جانب تعدد الفاعلين والآليات التي تساهم في تنفيذ السياسات والبرامج البيئية. وعليه، يتناول هذا المطلب أهم مبادئ الحوكمة البيئية، ثم يبرز مختلف الفاعلين والآليات التي تستند إليها في تحقيق حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة.

### الفرع الأول: مبادئ الحوكمة البيئية

لا يمكن أن تحقق الحوكمة البيئية أهدافها من خلال وجود المؤسسات والقوانين فقط، وإنما تحتاج إلى مجموعة من المبادئ التي توجه عملية صنع القرار البيئي وتنفيذه وتقييمه. وتتمثل أهم هذه المبادئ في المشاركة والشفافية والمساءلة، وسيادة القانون، والتنسيق والتكامل، والعدالة والإنصاف، إضافة إلى مبدأ الوقاية والاحتياط.

#### أولا: مبدأ المشاركة البيئية

يمثل مبدأ المشاركة أحد المرتكزات الأساسية للحوكمة البيئية، ويقصد به إشراك الأفراد والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف أصحاب المصلحة في عمليات إعداد السياسات والبرامج واتخاذ القرارات التي يمكن أن تؤثر في البيئة. ولا تقتصر المشاركة على إبداء الرأي، وإنما تشمل كذلك إتاحة المعلومات والقدرة على التأثير في عملية صنع القرار ومتابعة تنفيذه.

وقد كرس **المبدأ العاشر من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لسنة 1992** هذا الاتجاه، عندما أكد أن القضايا البيئية تتم معالجتها بصورة أفضل من خلال مشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى

[1] علي عباس عبد الجليل، بوبشيش رفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 101-116.

المناسب، وربط المشاركة بالحصول على المعلومات والوصول إلى الإجراءات القضائية والإدارية.[1] وتؤكد الأمم المتحدة للبيئة أن المشاركة العامة أصبحت من العناصر الأساسية لمعالجة المشكلات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تسمح بإدماج احتياجات المجتمعات في السياسات والقوانين البيئية .

وتكتسب المشاركة أهميتها من كونها تسمح بإدماج المعرفة والخبرات المحلية في القرارات البيئية، كما تساعد على تعزيز قبول المجتمع للسياسات البيئية والحد من النزاعات المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية. كما أن إشراك أصحاب المصلحة في المراحل المبكرة من اتخاذ القرار يمكن أن يساعد المؤسسات على التعرف على الآثار المحتملة للسياسات والمشروعات البيئية قبل تنفيذها.

**ثانيا: مبدأ الشفافية والوصول إلى المعلومات البيئية**

ترتبط الشفافية بمدى وضوح المعلومات المتعلقة بالسياسات والقرارات والإجراءات البيئية وإتاحتها للأفراد والجهات المعنية. ويعد الوصول إلى المعلومات البيئية شرطا أساسيا لتحقيق المشاركة الفعالة، لأن المواطن أو المنظمة أو المؤسسة لا يمكنها المشاركة بصورة واعية إذا لم تتوفر لديها المعلومات اللازمة.

وقد جعل المبدأ العاشر من إعلان ريو الحصول على المعلومات البيئية أحد الحقوق الإجرائية الأساسية، وهو ما أكدته لاحقا العديد من المبادرات الدولية في مجال الحوكمة البيئية. وتشير UNEP إلى أن الوصول إلى المعلومات يساعد المواطنين على المشاركة بصورة مستنيرة، كما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الإدارة البيئية.[2]

وتشمل المعلومات البيئية، بوجه عام، البيانات المتعلقة بحالة الموارد الطبيعية، ومصادر التلوث، والأنشطة ذات التأثير البيئي، والمخاطر المحتملة، والبرامج والسياسات والمشروعات البيئية. وكلما كانت

[1] United Nations, Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3–14 June 1992, A/CONF.151/26/Rev.1, Vol. I, United Nations, New York, 1993, Principe 10.

[2] United Nations Environment Programme, Implementing Principle 10 and the Bali Guidelines in Africa: Issue Paper to Support UNEP and Other Stakeholders, UNEP, Nairobi, 2015, sans page.

هذه المعلومات متاحة بصورة واضحة وفي الوقت المناسب، زادت قدرة المجتمع على متابعة أداء المؤسسات والمساهمة في تحسين القرارات البيئية.

**ثالثا: مبدأ المساءلة والمحاسبة البيئية**

تعني المساءلة إخضاع الجهات والأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرارات أو تنفيذ السياسات البيئية لإمكانية التقييم والمراجعة، وتحمل المسؤولية عن النتائج المترتبة على أعمالهم. ويشمل ذلك المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية والمؤسسات الاقتصادية وغيرها من الفاعلين الذين يمكن أن تكون لأنشطتهم آثار على البيئة.

وتشكل المساءلة امتدادا طبيعيا لمبدأ الشفافية، إذ لا تكون المعلومات ذات قيمة حقيقية إذا لم توجد آليات تسمح باستخدامها في تقييم أداء المسؤولين ومساءلتهم. وقد أكدت UNEP أن الحوكمة البيئية الفعالة تحتاج إلى مؤسسات مسؤولة وشفافة، وإلى آليات تسمح بمراقبة القرارات والحد من إساءة استعمال السلطة.[1]

وتتخذ المساءلة البيئية صورا متعددة، منها الرقابة الإدارية والقضائية، والرقابة البرلمانية، والتقارير البيئية، والمراقبة المجتمعية، إضافة إلى آليات التظلم والطعن والتعويض عن الأضرار البيئية.

**رابعا: مبدأ سيادة القانون**

تشكل سيادة القانون أساسا ضروريا للحكم البيئي، لأن حماية البيئة تتطلب وجود قواعد قانونية واضحة تنظم الأنشطة ذات التأثير البيئي وتحدد الحقوق والالتزامات والمسؤوليات. كما تتطلب وجود مؤسسات قادرة على تنفيذ هذه القواعد وضمان احترامها.

ولا تقتصر سيادة القانون البيئي على إصدار التشريعات، بل تشمل أيضا تطبيقها بصورة فعالة ومتساوية، ووجود أجهزة رقابة وإنفاذ قادرة على مواجهة المخالفات البيئية. وقد أوضحت UNEP

[1] United Nations Environment Programme, Principle 10: Transparency, Accountability and Citizen Engagement in Environmental Matters, UNEP, Nairobi, 2014, sans page.

أن فعالية الحوكمة البيئية ترتبط بوجود قوانين فعالة ومؤسسات قادرة على تطبيقها، إلى جانب آليات عادلة وميسرة لتسوية المنازعات البيئية[1]

ومن ثم، فإن وجود نصوص قانونية متطورة لا يكفي وحده لتحقيق حماية البيئة، ما لم يقترن ذلك بقدرة المؤسسات على التنفيذ والرقابة وفرض الجزاءات عند وقوع المخالفات.

**خامسا: مبدأ التنسيق والتكامل بين السياسات**

تتميز القضايا البيئية بتداخلها مع مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل التنسيق بين القطاعات والمؤسسات ضرورة أساسية. فسياسة حماية المياه، مثلا، ترتبط بالزراعة والصناعة والصحة والتخطيط العمراني، بينما ترتبط سياسة الحد من الانبعاثات بقطاعات الطاقة والنقل والصناعة.

ولهذا تقوم الحوكمة البيئية على مبدأ التكامل بين السياسات، بحيث لا يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية دون مراعاة آثارها البيئية. ويؤكد مفهوم الحوكمة البيئية الحديثة أهمية التنسيق بين مختلف مستويات الحكم والقطاعات، خصوصا أن المشكلات البيئية المعاصرة تتسم بالتعقيد وتعدد المستويات.[2]

ويؤدي التكامل إلى الحد من تضارب السياسات، وتحسين استعمال الموارد، ورفع فعالية البرامج البيئية، كما يساعد على إدماج البعد البيئي ضمن خطط التنمية بدلا من التعامل معه كقطاع منفصل.

**سادسا: مبدأ العدالة والإنصاف البيئي**

يقوم مبدأ العدالة البيئية على ضمان عدم تحمل فئة معينة أو منطقة معينة أعباء التدهور البيئي بصورة غير عادلة، وعلى ضمان استفادة مختلف الفئات من الموارد والحقوق البيئية. ويتضمن ذلك

[1] United Nations Environment Programme, Environmental Rule of Law: First Global Report, UNEP, Nairobi, 2019, sans page.

[2] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, «Environmental Governance», Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, 2006, pp. 297-325.

الاهتمام بالفئات الأكثر تعرضا للمخاطر البيئية وبالمجتمعات التي تعتمد بصورة مباشرة على الموارد الطبيعية.

وترتبط العدالة البيئية كذلك بمبدأ المساواة في الوصول إلى المعلومات والمشاركة والعدالة، بحيث لا تكون المشاركة البيئية متاحة لفئة دون أخرى. وقد أكدت مبادئ UNEP المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة ضرورة عدم التمييز وضمان الحماية الفعالة للحقوق البيئية، مع الاهتمام بالأشخاص والفئات الأكثر عرضة للأضرار البيئية.[1]

**سابعا: مبدأ الوقاية والاحتياط**

يرتكز مبدأ الوقاية على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث الأضرار البيئية قبل وقوعها، بينما يرتبط مبدأ الاحتياط بالتعامل مع المخاطر المحتملة حتى عندما لا تكون جميع آثارها العلمية مؤكدة بصورة نهائية.

وتكمن أهمية هذين المبدأين في أن معالجة الضرر البيئي بعد حدوثه قد تكون أكثر تكلفة وصعوبة من منعه مسبقا. ولذلك أصبحت الحوكمة البيئية الحديثة تعتمد على تقييم الآثار البيئية للمشروعات والسياسات، ورصد المخاطر، واعتماد الإجراءات الوقائية.

ويعزز هذا التوجه الانتقال من الحوكمة القائمة على رد الفعل إلى الحوكمة الاستباقية، التي تقوم على توقع المخاطر واتخاذ القرارات قبل تحولها إلى أضرار يصعب علاجها.

**ثامنا: مبدأ التعاون والشراكة**

لا يمكن مواجهة العديد من المشكلات البيئية من خلال جهود مؤسسة واحدة، لذلك أصبح التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية من المبادئ الأساسية للحوكمة البيئية.

[1] 6. United Nations Environment Programme, Framework Principles on Human Rights and the Environment, UNEP, Nairobi, 2018, sans page.

وتأخذ الشراكة صورا متعددة، منها التعاون بين المؤسسات العمومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين السلطات والمجتمعات المحلية، إضافة إلى التعاون الدولي في القضايا العابرة للحدود. ويشير Lemos و Agrawalإلى بروز أنماط هجينة للحوكمة تجمع بين الدولة والسوق والمجتمع، ومنها الإدارة المشتركة والشراكات العامة والخاصة.[1]

وبذلك، فإن التعاون لا يعني تراجع دور الدولة، وإنما يعني إعادة تنظيم أدوار مختلف الفاعلين ضمن إطار يحدد المسؤوليات ويعزز التنسيق وتبادل الموارد والخبرات.

### الفرع الثاني: الفاعلون وآليات الحوكمة البيئية

تتميز الحوكمة البيئية بتعدد الجهات المشاركة في إدارة القضايا البيئية، إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في هذا المجال. كما تستند الحوكمة إلى مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والتشاركية والإعلامية التي تسمح بتحويل المبادئ البيئية إلى سياسات وممارسات عملية.

#### أولا: الدولة والمؤسسات الحكومية

تحتل الدولة موقعا أساسيا ضمن منظومة الحوكمة البيئية، باعتبارها صاحبة الاختصاص في وضع التشريعات والسياسات العامة وإنشاء المؤسسات المكلفة بحماية البيئة ومراقبة تنفيذ القواعد البيئية.

وتتولى المؤسسات الحكومية إعداد الاستراتيجيات الوطنية، ووضع المعايير البيئية، ومنح التراخيص، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية، وتطبيق الجزاءات عند وقوع المخالفات. كما تضطلع الدولة بدور مهم في تنسيق السياسات بين القطاعات المختلفة وفي تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالبيئة.

غير أن الحوكمة البيئية الحديثة لا تنظر إلى الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد، وإنما باعتبارها طرفا محوريا ضمن شبكة من الفاعلين. وتؤكد الأدبيات أن تعقد المشكلات البيئية وتعدد مستوياتها يتطلب تجاوز النماذج التي تركز على الدولة أو السوق وحدهما.[2]

[1] . Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 309-317.

[2] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 297-325.

**ثانيا: الجماعات المحلية**

تلعب الجماعات المحلية دورا مهما في تنفيذ عدد من السياسات البيئية على المستوى المحلي، بحكم قربها من السكان ومعرفتها بالخصوصيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

ويظهر هذا الدور في مجالات النظافة، وتسيير النفايات، والمساحات الخضراء، والتخطيط العمراني، وحماية بعض الموارد المحلية، والمساهمة في حملات التوعية البيئية. كما يمكن للجماعات المحلية أن تشكل حلقة وصل بين السلطات المركزية والسكان والمجتمع المدني.

وتزداد أهمية هذا الدور في إطار اللامركزية، حيث تسمح عملية توزيع الاختصاصات بإشراك المستوى المحلي في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تتعلق مباشرة بالبيئة المحلية.

**ثالثا: المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**

يساهم المجتمع المدني في الحوكمة البيئية من خلال التوعية، والمراقبة، والدفاع عن الحقوق البيئية، والمشاركة في المشاورات المتعلقة بالسياسات والمشروعات، إضافة إلى تقديم المقترحات والبيانات التي يمكن أن تساعد المؤسسات في اتخاذ القرار.

وقد أشارت UNEP إلى أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوكمة البيئية، باعتبارها قادرة على توفير المعلومات والخبرة وتمثيل مصالح اجتماعية قد لا تكون ممثلة بصورة كافية في عمليات صنع القرار الحكومية[1]

كما يمكن لهذه المنظمات أن تؤدي دورا رقابيا من خلال متابعة تنفيذ الالتزامات البيئية والتنبيه إلى المخالفات والضغط من أجل تحسين السياسات العامة.

[1] Jacob Werksman, Joseph Foti, Improving Public Participation in Environmental Governance, UNEP, Nairobi, 2011, sans page.

**رابعا: القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية**

أصبح القطاع الخاص فاعلا مهما في الحوكمة البيئية بسبب تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، خاصة في مجالات الصناعة والطاقة والزراعة والنقل والتعدين.

ولا يقتصر دوره على الالتزام بالتشريعات البيئية، بل يمكن أن يساهم في تطوير التكنولوجيا النظيفة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، والحد من النفايات والانبعاثات، واعتماد أنظمة الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

كما يمكن أن تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل وتنفيذ بعض المشروعات البيئية، شريطة وجود قواعد واضحة للرقابة والشفافية وتحديد المسؤوليات.

**خامسا: المنظمات والمؤسسات الدولية**

تلعب المنظمات الدولية دورا مهما في الحوكمة البيئية العالمية، من خلال وضع الأطر والمعايير الدولية، ودعم التعاون بين الدول، وتوفير المساعدة الفنية والتمويل، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات البيئية.

ويأتي **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** في مقدمة المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال، إلى جانب الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية وغيرها. وتوضح UNEP أن عملها في مجال الحوكمة البيئية يشمل تعزيز القانون البيئي، ودعم الدول في تنفيذ الأهداف البيئية المتفق عليها دوليا، وتقوية المؤسسات والشراكات على المستويات المحلية والوطنية والدولية.[1]

**سادسا: المجتمعات المحلية والسكان**

تمثل المجتمعات المحلية فاعلا مهما، خصوصا في المناطق التي تعتمد بصورة مباشرة على الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والمراعي والأراضي الزراعية.

[1] United Nations Environment Programme, About Environmental Rights and Governance, UNEP, Nairobi, sans page.

وتكمن أهمية هذه المجتمعات في امتلاكها معرفة مرتبطة بالبيئة المحلية وبطرق استخدام الموارد، وهو ما يمكن أن يساعد في تصميم سياسات أكثر توافقا مع الظروف المحلية. ولذلك أصبحت الحوكمة الحديثة تهتم بأشكال الإدارة المشتركة للموارد وإشراك السكان في القرارات التي تؤثر على بيئتهم.

وتؤكد مبادئ UNEP المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة أهمية احترام حقوق المجتمعات التقليدية ومعارفها وممارساتها المرتبطة بحفظ الموارد الطبيعية واستعمالها بصورة مستدامة.[1]

**سابعا: المؤسسات العلمية والجامعات والخبراء**

تؤدي الجامعات ومراكز البحث والخبراء دورا مهما في توفير المعرفة العلمية التي تستند إليها القرارات البيئية. فالقضايا البيئية تتطلب بيانات وتحليلات علمية لتقييم المخاطر وتحديد آثار الأنشطة الاقتصادية وتقييم فعالية السياسات.

وتساهم المؤسسات العلمية كذلك في تطوير التقنيات وأساليب الرصد البيئي، وإجراء الدراسات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والتلوث، إضافة إلى تدريب الكفاءات المتخصصة.

وبذلك، يمثل العلم أحد عناصر الحوكمة البيئية القائمة على الأدلة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمشكلات المعقدة التي تتطلب معلومات دقيقة لاتخاذ القرار.

**ثامنا: الآليات القانونية والتشريعية**

تمثل القوانين واللوائح التنظيمية إحدى أهم آليات الحوكمة البيئية، لأنها تحدد الحقوق والالتزامات وتضبط الأنشطة ذات التأثير البيئي.

وتشمل هذه الآليات التشريعات البيئية، وأنظمة الترخيص، والمعايير البيئية، ودراسات تقييم الأثر البيئي، والرقابة والتفتيش، والجزاءات الإدارية والقضائية. وتكمن فعاليتها في مدى وضوح القواعد وقدرة المؤسسات على تطبيقها وإنفاذها.

[1] United Nations Environment Programme, Framework Principles on Human Rights and the Environment, Op. cit., sans page.

ولهذا تؤكد UNEP أن الحوكمة البيئية الفعالة تحتاج إلى قوانين واضحة ومؤسسات ذات اختصاصات محددة وآليات فعالة للإنفاذ وتسوية النزاعات[1]

**تاسعا: آليات المشاركة والتشاور والحوار**

تتمثل آليات المشاركة في الاستشارات العمومية، والاجتماعات والمشاورات مع أصحاب المصلحة، واللجان البيئية، وآليات تلقي المقترحات والشكاوى، وغيرها من الوسائل التي تسمح بإشراك المجتمع في عملية صنع القرار.

وتكتسب هذه الآليات أهميتها من كونها تحول مبدأ المشاركة من مجرد نص قانوني إلى ممارسة عملية. كما تساعد على اكتشاف المشكلات المحلية وإدماج آراء المتأثرين بالمشروعات والسياسات البيئية.

ويشكل الوصول إلى المعلومات والمشاركة والعدالة ما يعرف بحقوق الوصول البيئية الثلاثة، وهي من أهم ركائز الحوكمة البيئية الشاملة[2]

**عاشرا: الآليات الاقتصادية والمالية**

لا تعتمد الحوكمة البيئية على التنظيم القانوني وحده، وإنما تستخدم كذلك أدوات اقتصادية تهدف إلى التأثير في سلوك المؤسسات والأفراد.

ومن أهم هذه الأدوات الضرائب والرسوم البيئية، والحوافز المالية للأنشطة النظيفة، والدعم الموجه للتكنولوجيات الصديقة للبيئة، ونظم التجارة في الانبعاثات، إضافة إلى مبدأ تحميل المتسبب في التلوث تكاليف الأضرار التي يسببها.

[1] United Nations Environment Programme, Advancing Justice, Governance and Law for Environmental Sustainability, UNEP, Nairobi, sans page.

[2] United Nations Environment Programme, Principle 10 and the Bali Guideline, UNEP, Nairobi, sans page.

وتساعد هذه الآليات على إدماج الاعتبارات البيئية في القرارات الاقتصادية، من خلال جعل الأنشطة الملوثة أكثر تكلفة وتشجيع الاستثمارات والتكنولوجيات التي تقلل من الأضرار البيئية.

**الحادي عشر: آليات المعلومات والرقمنة والرصد البيئي**

أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور آليات جديدة للحوكمة البيئية، تتمثل في قواعد البيانات البيئية، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، والمنصات الرقمية، وأنظمة الرصد والإنذار المبكر.

وتسمح هذه الأدوات بجمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالموارد الطبيعية والتلوث والتغيرات المناخية واستعمالات الأراضي، كما تساعد صانعي القرار على تحديد المشكلات وتقييم السياسات بصورة أكثر دقة.

كما أن نشر البيانات البيئية عبر المنصات الرقمية يمكن أن يعزز الشفافية والمشاركة، بشرط ضمان جودة المعلومات وإمكانية الوصول إليها.

**الثاني عشر: آليات الرقابة والتقييم والمساءلة**

تحتاج الحوكمة البيئية إلى آليات تسمح بتقييم مدى احترام القواعد والسياسات البيئية، والكشف عن الاختلالات وتصحيحها. وتشمل هذه الآليات الرقابة الإدارية والتفتيش البيئي والرقابة القضائية والتدقيق والتقارير البيئية وآليات الشكاوى.

وتسمح عملية التقييم كذلك بقياس نتائج البرامج والسياسات ومقارنتها بالأهداف المحددة، وهو ما يساعد على تطوير السياسات وتصحيح أوجه القصور.

وتكمن أهمية هذه الآليات في ضمان عدم بقاء الحوكمة البيئية مجرد إطار نظري، بل تحويلها إلى ممارسة قابلة للمتابعة والقياس والمساءلة.

## المبحث الثاني: تعزيز الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة من أهم المقاربات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومن هذا المنطلق، تساهم الحوكمة البيئية في تعزيز مسار التنمية المستدامة من خلال ترسيخ مبادئ المشاركة والشفافية والتنسيق بين مختلف الفاعلين. ولتوضيح ذلك، سيتم التطرق أولا إلى مفهوم التنمية المستدامة من خلال نشأتها وتطورها وخصائصها وأهدافها، ثم بيان أبعادها ومبادئ تحقيقها.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

أصبح مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المركزية في الدراسات القانونية والسياسية والاقتصادية والبيئية، بالنظر إلى ارتباطه بتنظيم العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة، وضرورة حماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى. ولم يظهر هذا المفهوم بصورته الحالية دفعة واحدة، وإنما جاء نتيجة تطور في الفكر التنموي والبيئي، فرضته التحولات الاقتصادية والاجتماعية والآثار المتزايدة للاستغلال المكثف للموارد الطبيعية.

وتكتسي التنمية المستدامة أهمية خاصة من المنظور القانوني، لأنها أصبحت مرتبطة بوضع قواعد قانونية ومؤسساتية تنظم عملية التنمية وتحدد مسؤوليات مختلف الفاعلين، فضلا عن تكريس مبادئ حماية البيئة والمشاركة والإنصاف والوقاية. وفي الجزائر، أخذ المشرع بهذا التوجه بصورة صريحة من خلال القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي ربط بين حماية البيئة وتحسين شروط المعيشة وضمان إطار معيشي سليم والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية[1]

[1] المادة 2 والمادة 4 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، 20 يوليو 2003.

## الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

لم يتبلور مفهوم التنمية المستدامة في إطار زمني واحد، بل مر بعدة مراحل انتقل خلالها الفكر التنموي من التركيز على النمو الاقتصادي إلى اعتماد تصور أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية وحقوق الأجيال القادمة. ويمكن توضيح أهم مراحل هذا التطور فيما يأتي:

### أولا: مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي

ارتبط مفهوم التنمية في بداياته الحديثة بفكرة النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج والدخل وتحسين القدرات الاقتصادية للدول، خصوصا خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وكان الاهتمام موجها بدرجة كبيرة نحو التصنيع والاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية بهدف رفع مستوى النمو وتحسين الظروف الاقتصادية.

غير أن هذا النموذج أظهر مع مرور الوقت مجموعة من الاختلالات، نتيجة التركيز الكبير على الجانب الاقتصادي وإهمال الآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة عن النشاط التنموي. فقد أدى التوسع الصناعي والعمراني والاستغلال المكثف للموارد إلى ظهور مشكلات متعددة، من بينها تلوث الهواء والمياه والتربة، وتدهور الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وهو ما دفع إلى إعادة التفكير في مضمون التنمية وحدودها.

ومن ثم، بدأت تظهر الحاجة إلى نموذج تنموي لا ينظر إلى البيئة باعتبارها عنصرا منفصلا عن التنمية، وإنما باعتبارها أحد شروط استمرارها.

### ثانيا: بروز الاهتمام الدولي بالعلاقة بين البيئة والتنمية

ساهم تزايد المشكلات البيئية خلال النصف الثاني من القرن العشرين في نقل النقاش حول البيئة من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي. وقد شكل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم سنة 1972 إحدى المحطات الأساسية في هذا المسار، حيث ساهم في تكريس الاهتمام الدولي بالبيئة وربط القضايا البيئية بمسائل التنمية.

وأدى هذا التحول إلى إدراك أن معالجة المشكلات البيئية لا يمكن أن تتم بمعزل عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي كانت تواجه في الوقت نفسه تحديات الفقر والحاجة إلى التنمية. وبالتالي، بدأ يتشكل تصور يقوم على ضرورة تحقيق نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

**ثالثا: ظهور مفهوم التنمية المستدامة**

شهد مفهوم التنمية تحولا أكثر وضوحا خلال ثمانينيات القرن العشرين، مع تنامي النقاش حول ضرورة إيجاد نموذج يضمن استمرارية التنمية ويحافظ على الموارد الطبيعية. وقد برز مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكثر وضوحا من خلال أعمال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، التي قدمت تقريرها المعروف باسم «مستقبلنا المشترك» سنة 1987.

وقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة في هذا التقرير بفكرة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. ومن خلال هذا التصور، أصبح مفهوم التنمية يتجاوز مجرد تحقيق النمو الاقتصادي، ليشمل ضرورة مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية للسياسات التنموية.

وعليه، يمكن القول إن هذه المرحلة شكلت انتقالا من مفهوم التنمية القائم أساسا على النمو إلى مفهوم أكثر تكاملا يقوم على الاستمرارية والتوازن بين مختلف الاحتياجات والمصالح[1]

**رابعا: تكريس التنمية المستدامة من خلال مؤتمر ريو 1992**

شكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 مرحلة مهمة في تكريس مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدولي. فقد ساهم المؤتمر في وضع مجموعة من المبادئ التي أكدت ضرورة دمج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية، وتعزيز التعاون الدولي والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية.

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، 1987، ص 41.

كما شكلت أجندة القرن 21 إطارا للعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، من خلال معالجة قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية بصورة مترابطة. وأصبح مفهوم التنمية المستدامة منذ هذه المرحلة حاضرا بقوة في السياسات العامة والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية.

وقد انعكس هذا التطور على الدراسات القانونية، حيث أصبح من الضروري دراسة العلاقة بين حماية البيئة والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تحديد مسؤوليات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

### خامسا: انتقال التنمية المستدامة من الإطار البيئي إلى الإطار الحقوقي

لم يعد مفهوم التنمية المستدامة مرتبطا بحماية البيئة فقط، بل ارتبط تدريجيا بمسائل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمشاركة والمساواة. فالتنمية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج دون تحسين الظروف المعيشية للسكان أو ضمان توزيع عادل للمنافع لا تحقق بصورة كاملة الغاية من التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، أصبح الإنسان محور العملية التنموية، وأصبحت قضايا القضاء على الفقر وتحسين الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وحماية البيئة عناصر مترابطة ضمن مفهوم التنمية المستدامة. كما ساهم تطور فكرة الحق في التنمية والحق في بيئة سليمة في تعزيز الطابع الحقوقي للمفهوم[1]

### سادسا: التنمية المستدامة في إطار أجندة 2030

شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا جديدا مع اعتماد الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تضمنت سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة. وقد اتسمت هذه الأهداف بشمولها لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وربطها بين القضاء على الفقر وتحقيق المساواة وحماية البيئة وتعزيز المؤسسات والسلام والعدالة.

[1] دعاس نورالدين، «المقاربة التأسيسية للحق في التنمية المستدامة»، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص ص 622-646.

وبذلك انتقلت التنمية المستدامة من مجرد مفهوم عام إلى إطار دولي يحدد مجموعة من الأهداف والغايات التي تسترشد بها الدول عند وضع سياساتها وبرامجها التنموية.

**سابعا: تطور مفهوم التنمية المستدامة في التشريع الجزائري**

تبنى المشرع الجزائري مفهوم التنمية المستدامة ضمن المنظومة القانونية المتعلقة بحماية البيئة، ويظهر ذلك بصورة واضحة في القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وقد نصت المادة 4 من هذا القانون على تعريف التنمية المستدامة باعتبارها مفهوما يقوم على التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للاستمرار وحماية البيئة، مع إدراج البعد البيئي في التنمية بما يضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية[1]

ويظهر من هذا التعريف أن المشرع الجزائري لم يتعامل مع التنمية المستدامة باعتبارها مفهوما اقتصاديا فقط، وإنما اعتمد تصورا متكاملا يقوم على ثلاثة عناصر مترابطة، تتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة، وضمان استمرارية الموارد لفائدة الأجيال القادمة.

كما أكد القانون ذاته مجموعة من المبادئ المرتبطة بالتنمية المستدامة، من بينها المحافظة على التنوع البيولوجي، وعدم تدهور الموارد الطبيعية، والاستبدال، وإدماج الاعتبارات البيئية في المخططات والبرامج القطاعية[2]

ومن ثم، يتضح أن تطور مفهوم التنمية المستدامة لم يقتصر على المستوى الدولي، وإنما انعكس أيضا على التشريع الجزائري، الذي أصبح يربط حماية البيئة بعملية التنمية ويؤكد ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن السياسات والبرامج التنموية.

[1] شعشوع قويدر، بن علي محمد، «الاعتراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة»، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص ص 118-134.

[2] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المادة 3.

**الفرع الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة**

بعد أن تطور مفهوم التنمية المستدامة وانتقل من التركيز على النمو الاقتصادي إلى تصور يقوم على التكامل بين مختلف الأبعاد، أصبح من الضروري تحديد الخصائص التي تميز هذا النموذج التنموي، إلى جانب الوقوف على أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

**أولا: خصائص التنمية المستدامة**

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص التي تمنحها طابعا متكاملا ومتميزا عن المفهوم التقليدي للتنمية، ومن أهمها:

**1- الشمولية والتكامل**

تتميز التنمية المستدامة بالشمولية، لأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون مستداما إذا صاحبه تدهور بيئي مستمر أو ارتفاع في معدلات الفقر والتهميش.

ولهذا تقوم التنمية المستدامة على تحقيق التكامل بين مختلف المجالات، بحيث تصبح القرارات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بالآثار البيئية المترتبة عنها. ويؤكد الفقه القانوني المعاصر أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين واعتماد آليات قانونية ومؤسساتية تضمن تحويل الأهداف التنموية إلى سياسات قابلة للتنفيذ[1]

**2- الاستمرارية**

ترتبط التنمية المستدامة بفكرة الاستمرارية، أي ضمان استمرار عملية التنمية وعدم ربطها بنتائج مؤقتة أو قصيرة المدى. ويتطلب ذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وتجنب استنزافها، حتى تظل متاحة للأجيال القادمة.

[1] حسين أحمد، «دور القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص 393-405.

وتظهر أهمية هذه الخاصية بصورة خاصة في مجال الموارد الطبيعية، إذ إن استغلالها بصورة مفرطة قد يحقق منفعة اقتصادية آنية، لكنه يؤدي على المدى الطويل إلى الإضرار بالبيئة وتقليص فرص التنمية المستقبلية.

### 3-التوازن بين التنمية وحماية البيئة

لا تقوم التنمية المستدامة على إيقاف النشاط الاقتصادي، وإنما تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وضرورات حماية البيئة. فالمطلوب هو توجيه النشاط الاقتصادي نحو أنماط أكثر عقلانية وأقل ضررا بالموارد الطبيعية.

وقد كرس المشرع الجزائري هذا الاتجاه من خلال القانون رقم 03-10، الذي جعل حماية البيئة مرتبطة بالتنمية المستدامة، وأكد ضرورة الوقاية من التلوث والحفاظ على مكونات البيئة وترقية الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية[1]

### 4-البعد الزمني

تتميز التنمية المستدامة بالنظر إلى المستقبل، فهي لا تركز على معالجة الحاجات الحالية فقط، وإنما تضع في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تنتج عن القرارات والسياسات الحالية على المدى البعيد.

ويعني ذلك أن تقييم أي سياسة تنموية لا ينبغي أن يقتصر على نتائجها الحالية، بل يجب أن يشمل أيضا آثارها المستقبلية على الموارد الطبيعية والبيئة والمجتمع.

### 5-مراعاة حقوق الأجيال القادمة

تمثل حقوق الأجيال القادمة إحدى أهم الخصائص المميزة للتنمية المستدامة، إذ تفترض أن الموارد الطبيعية ليست ملكا حصريا للجيل الحالي، وإنما تشكل ثروة مشتركة ينبغي المحافظة عليها.

[1] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المادة 2.

وعليه، فإن استغلال الموارد الطبيعية يجب أن يتم في حدود تضمن استمرارها، وهو ما يربط التنمية المستدامة بمبدأ الإنصاف بين الأجيال، الذي يقتضي عدم تحميل الأجيال القادمة تكاليف بيئية وتنموية ناتجة عن الخيارات الحالية.

### 6-المشاركة

تتطلب التنمية المستدامة مشاركة مختلف الفاعلين في المجتمع، لأن تحقيق أهدافها لا يمكن أن يكون مسؤولية الدولة وحدها. وتشمل هذه المشاركة المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد.

وتكتسب المشاركة أهمية خاصة في المجال البيئي، لأنها تسمح بإشراك السكان في القضايا التي تمس محيطهم ومواردهم الطبيعية، كما تساهم في تحسين قبول السياسات والبرامج التنموية وتعزيز الرقابة المجتمعية عليها.

### 7-اعتماد التخطيط طويل المدى

تتطلب التنمية المستدامة اعتماد سياسات تقوم على التخطيط طويل المدى، بالنظر إلى أن نتائج البرامج التنموية والآثار البيئية لا تظهر دائما بصورة فورية.

ويقتضي ذلك إدراج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند إعداد الخطط والبرامج، وهو ما يتفق مع مبدأ الإدماج الذي أقره المشرع الجزائري في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة[1]

### 8-الارتباط بالإطار القانوني والمؤسساتي

تحتاج التنمية المستدامة إلى إطار قانوني ومؤسساتي يحدد القواعد والالتزامات والمسؤوليات ويضمن تنفيذ السياسات العامة. فوجود أهداف تنموية دون وجود آليات قانونية ومؤسساتية لتنفيذها قد يؤدي إلى بقائها في مستوى التوجيهات العامة.

[1] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المادة 3.

ومن هنا تبرز أهمية القانون في تحديد حقوق والتزامات مختلف الفاعلين، وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية، ووضع قواعد حماية البيئة، وضمان الرقابة والمساءلة[1]

**ثانيا: أهداف التنمية المستدامة**

تتعدد أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى تعدد أبعادها وتشابك القضايا التي تعالجها، ومن أبرز هذه الأهداف ما يأتي:

**-1تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة**

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر يقوم على الاستخدام الرشيد للموارد، ويأخذ في الاعتبار الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية.

ولا يعني ذلك التضحية بالنمو الاقتصادي، وإنما توجيهه نحو أنماط أكثر استدامة، تقوم على الكفاءة في استخدام الموارد وتقليل الهدر والتلوث وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة.

**-2القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة**

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان والقضاء على الفقر باعتباره أحد أهم العوائق أمام تحقيق التنمية. فحماية البيئة لا يمكن فصلها عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد.

وتشير الدراسات القانونية إلى أن التنمية المستدامة ترتبط بتوفير الخدمات الأساسية وفرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة[2]

[1] حسين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 393 وما بعدها.

[2] صفيان بوفراش، «قصور دور المشرع الجزائري في خلق بيئة قانونية لمساهمة البلدية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، Revue Critique de Droit et Sciences Politiques، المجلد 14، العدد 01، 2019، ص ص 160-182.

**3-تحقيق العدالة الاجتماعية**

تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان توزيع أكثر عدلا للمنافع والأعباء الناتجة عن التنمية، بما يساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وتظهر العدالة الاجتماعية في ضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية والموارد والفرص، إضافة إلى عدم تحميل الفئات الهشة بصورة غير متناسبة الأضرار الناتجة عن التدهور البيئي.

**4-حماية البيئة والموارد الطبيعية**

تمثل حماية البيئة أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحد من التلوث، وحماية الموارد الطبيعية، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وترشيد استغلال المياه والأراضي والموارد الطبيعية.

وقد أكد القانون الجزائري رقم 03-10 هذا الاتجاه من خلال ربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة، والنص على الوقاية من مختلف أشكال التلوث والأضرار البيئية، وترقية الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية[1].

**5-ضمان حقوق الأجيال القادمة**

من أهم أهداف التنمية المستدامة ضمان ألا تؤدي التنمية الحالية إلى حرمان الأجيال القادمة من الموارد أو البيئة السليمة. ولذلك فإن السياسات التنموية مطالبة بالنظر إلى الآثار طويلة المدى للقرارات الحالية.

ويشكل هذا الهدف أساسا لفكرة الإنصاف بين الأجيال، التي أصبحت من المبادئ المرتبطة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

[1] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المادة 2.

### 6-تعزيز المشاركة في تحقيق التنمية

تهدف التنمية المستدامة كذلك إلى إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع وتنفيذ السياسات التنموية، بما يسمح بالاستفادة من إمكانات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات المحلية.

وتكتسب المشاركة أهمية قانونية ومؤسساتية لأنها تسمح بإشراك المواطنين والفاعلين الاجتماعيين في القضايا التي تؤثر على مصالحهم، كما تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

### 7-تعزيز سيادة القانون والمؤسسات

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب مؤسسات فعالة وقواعد قانونية واضحة وقابلة للتطبيق. ولذلك يرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتحسين الإدارة، وضمان المساءلة.

وقد أكدت الدراسات القانونية أن القانون يمثل أداة أساسية لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى قواعد وآليات قابلة للتطبيق، باعتبار أن تحقيقها يتطلب تضافر مختلف الفاعلين ضمن إطار قانوني ومؤسساتي واضح[1]

### 8-تحقيق التوازن بين الأجيال وبين مختلف أبعاد التنمية

تسعى التنمية المستدامة في النهاية إلى تحقيق توازن مزدوج: توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة، وتوازن بين مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية من جهة أخرى.

وبذلك لا تقاس التنمية المستدامة بحجم النمو الاقتصادي وحده، وإنما بقدرتها على تحقيق تحسين مستمر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية. وهو ما يجعلها إطارا متكاملا للسياسات العامة والتشريعات الوطنية.

[1] حسين أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 393-405.

## المطلب الثاني: أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة

بعد تحديد مفهوم التنمية المستدامة وبيان نشأتها وتطورها وخصائصها وأهدافها، يتضح أن هذا المفهوم يقوم على رؤية متكاملة لا تقتصر على جانب واحد من جوانب التنمية، وإنما تجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار من التوازن والتكامل. كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ التي توجه عملية صنع السياسات والبرامج التنموية، وتضمن مراعاة مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. وعليه، سيتم تناول أهم أبعاد التنمية المستدامة، ثم بيان المبادئ التي تقوم عليها.

### الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد المترابطة التي لا يمكن النظر إلى أحدها بمعزل عن الآخر، إذ إن تحقيق الاستدامة يقتضي إيجاد توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. وقد أصبحت هذه الأبعاد تشكل الإطار الأساسي الذي تستند إليه السياسات العامة والتشريعات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

#### أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يقصد بالبعد الاقتصادي قدرة المجتمع على تحقيق نمو اقتصادي مستمر وقابل للاستمرار، مع ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية، وتجنب الأنشطة التي تؤدي إلى استنزاف الموارد أو إلحاق أضرار طويلة المدى بالبيئة.

ولا تقوم التنمية الاقتصادية المستدامة على تحقيق زيادة مؤقتة في الإنتاج أو الدخل فقط، وإنما تتطلب بناء اقتصاد قادر على الاستمرار وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، مع مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية المترتبة عن النشاط الاقتصادي.

ويقتضي هذا البعد كذلك ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، خاصة الموارد غير المتجددة، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية التي تراعي الاعتبارات البيئية، وتشجيع استعمال التقنيات الأقل تلويثا والأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة والموارد.

ومن الناحية القانونية، يبرز دور الدولة في وضع القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي بما يضمن التوفيق بين حرية الاستثمار وممارسة النشاط الاقتصادي من جهة، ومتطلبات حماية البيئة والمصلحة العامة من جهة أخرى. ولذلك أصبح إدماج الاعتبارات البيئية في القرارات الاقتصادية أحد مظاهر التحول نحو التنمية المستدامة[1]

كما يرتبط البعد الاقتصادي بمبدأ الكفاءة في استخدام الموارد، بحيث لا ينبغي أن يؤدي تحقيق النمو الحالي إلى استنزاف الموارد التي تحتاج إليها الأجيال المستقبلية. ومن ثم، فإن الاقتصاد المستدام يقوم على التخطيط طويل المدى، وتنويع مصادر التنمية، وتشجيع الابتكار والاستثمار في القطاعات التي تحقق قيمة اقتصادية مع تقليل الأضرار البيئية.

**ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**

يرتبط البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والاجتماعية بصورة عادلة. فالتنمية لا يمكن أن توصف بأنها مستدامة إذا أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع استمرار الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.

ويشمل هذا البعد مجموعة من المجالات، من بينها مكافحة الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وتوفير السكن اللائق، وضمان فرص العمل، وتعزيز المساواة بين أفراد المجتمع، وحماية الفئات الهشة.

كما يقوم البعد الاجتماعي على مبدأ المشاركة، بحيث لا يكون المواطن مجرد مستفيد من السياسات التنموية، وإنما يصبح طرفا في تحديد الأولويات والمساهمة في تنفيذ البرامج ومتابعة نتائجها. وتكتسي المشاركة أهمية خاصة في السياسات البيئية والتنموية المحلية، لأنها تسمح بأخذ احتياجات السكان وخصوصيات المناطق بعين الاعتبار.

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، دون طبعة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 15 وما بعدها.

ويظهر البعد الاجتماعي كذلك من خلال مبدأ الإنصاف بين الأجيال، فلا ينبغي أن تستفيد الأجيال الحالية من الموارد على نحو يحرم الأجيال القادمة من حقوقها. كما يتطلب تحقيق العدالة داخل الجيل الواحد ضمان توزيع عادل للمنافع والأعباء الناتجة عن التنمية[1]

ومن المنظور القانوني، يرتبط البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بحماية الحقوق الأساسية للأفراد، وبمدى قدرة المؤسسات العامة على توفير الخدمات والفرص بصورة عادلة، وهو ما يجعل التنمية المستدامة مرتبطة بمفهوم دولة القانون والحكم الرشيد.

**ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة**

يمثل البعد البيئي أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، ويقوم على حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية وضمان استمراريتها، مع الحد من مختلف أشكال التلوث والتدهور البيئي. ويشمل هذا البعد حماية الهواء والماء والتربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث والنفايات، والحد من الآثار السلبية للأنشطة الصناعية والعمرانية والزراعية.

وتظهر أهمية البعد البيئي في كونه يمثل شرطا أساسيا لاستمرار الأبعاد الأخرى، إذ إن تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية يؤثران بصورة مباشرة على الاقتصاد والمجتمع. فالتلوث، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الصحية، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتدهور الموارد المائية، وهو ما ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وقد أولى المشرع الجزائري أهمية واضحة لهذا البعد من خلال القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث أكد ضرورة حماية البيئة ومكوناتها، والوقاية من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن السياسات والخطط التنموية[2]

[1] محمد بتر على وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة، ص 185 وما بعدها.

[2] حيموم مجيد، «التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الجزائري»، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص ص 307-324.

كما يرتبط البعد البيئي بمبدأ الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بحيث يتم استغلالها بطريقة لا تؤدي إلى استنزافها أو تدهورها، مع اعتماد التدابير الوقائية التي تحول دون وقوع الأضرار البيئية أو تحد من آثارها.

**رابعا: التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة**

رغم إمكانية دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة منفصلة، فإنها في الواقع تشكل منظومة واحدة ومتكاملة. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى موارد طبيعية سليمة، والمجتمع يحتاج إلى اقتصاد قادر على توفير فرص العمل والخدمات، كما أن حماية البيئة تحتاج إلى موارد مالية ومؤسسات فعالة قادرة على تنفيذ السياسات البيئية.

وبالتالي، فإن تحقيق التنمية المستدامة لا يتحقق بتغليب بعد على آخر، وإنما من خلال تحقيق التوازن بينها. فالنمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تدهور البيئة لا يمكن أن يكون مستداما، كما أن حماية البيئة دون مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان قد تؤدي إلى صعوبات في تنفيذ السياسات البيئية. ومن هنا تظهر أهمية الحوكمة البيئية، باعتبارها آلية تسمح بالتنسيق بين مختلف المصالح والفاعلين، وإدماج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية اتخاذ القرار.

**الفرع الثاني: مبادئ تحقيق التنمية المستدامة**

لا تقتصر التنمية المستدامة على مجموعة من الأهداف العامة، وإنما تستند إلى مبادئ توجه عملية تحقيقها، وتحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية. وتكتسي هذه المبادئ أهمية خاصة في المجال القانوني، لأنها تشكل أساسا لتوجيه التشريعات والسياسات العامة المتعلقة بالبيئة والتنمية.

**أولا: مبدأ التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة**

يقوم هذا المبدأ على ضرورة تحقيق التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى. فلا ينبغي أن تتم التنمية على حساب البيئة، كما لا ينبغي أن تكون حماية البيئة سببا في تعطيل متطلبات التنمية المشروعة.ويقتضي ذلك إدماج الاعتبارات البيئية في عملية اتخاذ القرار

الاقتصادي والاجتماعي، وإخضاع المشاريع والأنشطة التي يمكن أن تؤثر على البيئة للقواعد والضوابط القانونية المناسبة.

وقد كرس المشرع الجزائري هذا التوجه من خلال ربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة، وهو ما يظهر بوضوح في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1]

**ثانيا: مبدأ الوقاية**

يقوم مبدأ الوقاية على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع الأضرار البيئية قبل حدوثها، بدلا من الاقتصار على معالجة آثارها بعد وقوعها.

ويكتسي هذا المبدأ أهمية كبيرة في المجال البيئي، لأن بعض الأضرار قد تكون غير قابلة للإصلاح أو تحتاج إلى تكاليف كبيرة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه. ولذلك أصبح من الضروري إخضاع الأنشطة والمشاريع التي يحتمل أن تسبب أضرارا للبيئة لمجموعة من الإجراءات الوقائية. وقد أقر التشريع الجزائري هذا التوجه من خلال اعتماد الوقاية من التلوث والأضرار البيئية ضمن المبادئ التي تقوم عليها حماية البيئة[2]

**ثالثا: مبدأ الحيطة**

يقوم مبدأ الحيطة على اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة المخاطر البيئية المحتملة، حتى في الحالات التي لا تكون فيها جميع الآثار العلمية والبيئية مؤكدة بصورة نهائية. وتظهر أهمية هذا المبدأ خصوصا في المجالات التي يمكن أن تنتج عنها أضرار خطيرة أو غير قابلة للعكس، إذ يسمح باتخاذ إجراءات احترازية لحماية البيئة والصحة العامة قبل اكتمال اليقين العلمي حول طبيعة الخطر.

ويمنح هذا المبدأ للسلطات العامة إمكانية التدخل المبكر في مواجهة المخاطر البيئية، بما ينسجم مع الهدف الوقائي للتنمية المستدامة.

[1] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، 20 يوليو 2003.
[2] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المادة 3.

**رابعا: مبدأ الملوث الدافع**

يقوم مبدأ «الملوث الدافع «على تحميل الشخص أو الجهة التي تسبب في التلوث تكاليف الوقاية من هذا التلوث والحد منه وإعادة تأهيل البيئة عند الاقتضاء.

ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق العدالة في توزيع التكاليف البيئية، بحيث لا تتحمل الدولة أو المجتمع وحدهما الأعباء المالية الناتجة عن نشاط ملوث، وإنما يتحمل المتسبب في الضرر جزءا من هذه التكاليف وفقا للقواعد القانونية المعمول بها. كما يساهم هذا المبدأ في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على اعتماد تقنيات وأنشطة أقل تلويثا، لأن تحمل التكاليف البيئية يشكل حافزا لتقليل مصادر التلوث.

**خامسا: مبدأ المشاركة**

تعد المشاركة من المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تقوم على إشراك المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المحلية ومختلف الفاعلين في عملية صنع القرار. وتسمح المشاركة بإدماج مختلف المصالح والاحتياجات في السياسات التنموية، كما تساهم في تعزيز الشفافية والقبول الاجتماعي للقرارات. وتزداد أهميتها في المجال البيئي، نظرا لتأثير المشاريع والقرارات البيئية بصورة مباشرة على حياة السكان ومحيطهم. ومن هذا المنطلق، أصبحت المشاركة مرتبطة بحق الحصول على المعلومات والمساهمة في اتخاذ القرارات التي لها آثار على البيئة.

**سادسا: مبدأ الإنصاف بين الأجيال**

يقوم هذا المبدأ على الاعتراف بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية والعيش في بيئة سليمة، وعدم استنزاف الموارد الحالية بطريقة تحرمها من هذه الحقوق. ويمثل الإنصاف بين الأجيال جوهر مفهوم الاستدامة، لأن التنمية لا تقاس فقط بما تحققه للأجيال الحالية، وإنما كذلك بقدرتها على المحافظة على شروط الحياة والتنمية بالنسبة للأجيال المستقبلية.

وعليه، فإن السياسات العامة مطالبة بالنظر إلى النتائج طويلة المدى للقرارات الحالية، خاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية والتلوث وتغير استخدامات الأراضي.

**سابعا: مبدأ الإدماج**

يقوم مبدأ الإدماج على ضرورة إدخال الاعتبارات البيئية في مختلف السياسات والبرامج والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم حصر حماية البيئة في قطاع أو مؤسسة واحدة.

فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إذا بقيت الاعتبارات البيئية منفصلة عن التخطيط الاقتصادي أو العمراني أو الزراعي أو الصناعي. ولذلك ينبغي أن تؤخذ الآثار البيئية بعين الاعتبار عند إعداد السياسات العامة واتخاذ القرارات. وقد تبنى المشرع الجزائري هذا التوجه من خلال إدماج البعد البيئي ضمن التنمية، وربط حماية البيئة بمختلف الأنشطة والبرامج التنموية[1]

**ثامنا: مبدأ التضامن والتعاون**

تتطلب التنمية المستدامة التعاون بين مختلف الفاعلين داخل الدولة، كما تتطلب التعاون بين الدول في مواجهة المشكلات البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية. فالقضايا المرتبطة بتغير المناخ والتلوث البحري والتنوع البيولوجي والموارد المائية لا يمكن معالجتها بصورة منفردة، الأمر الذي يجعل التعاون الدولي والإقليمي أحد العناصر المهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يشمل التضامن البعد الداخلي، من خلال التعاون بين الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العلمية.

**تاسعا: مبدأ المسؤولية**

يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بضرورة تحديد مسؤوليات مختلف الفاعلين عن القرارات والأنشطة التي يمكن أن تؤثر على البيئة والمجتمع. فوجود قواعد قانونية دون آليات للمساءلة قد يحد من فعاليتها. وتسمح المسؤولية القانونية بتحقيق الردع والوقاية، كما تساهم في ضمان احترام القواعد البيئية وتحميل المتسبب في الضرر النتائج القانونية المترتبة عن أفعاله.

[1] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المادة 4.

**عاشرا: مبدأ الشفافية والحق في الحصول على المعلومات**

تتطلب التنمية المستدامة توفير المعلومات المتعلقة بالبرامج والسياسات والمشاريع التي يمكن أن تكون لها آثار اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

وتساهم الشفافية في تعزيز مشاركة المواطنين وتمكينهم من متابعة السياسات العامة وممارسة الرقابة المجتمعية، كما تساعد على تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين ومختلف الفاعلين. ومن الناحية القانونية، يرتبط هذا المبدأ بحق الأفراد في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالبيئة، بما يسمح لهم بالمشاركة الفعلية في القرارات التي تمس محيطهم.

**حادي عشر: مبدأ سيادة القانون**

يمثل احترام القانون أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لأن نجاح السياسات التنموية والبيئية يتوقف على وجود قواعد واضحة وتطبيقها بصورة فعالة على مختلف الفاعلين.

ويقتضي هذا المبدأ خضوع الإدارة والمؤسسات والأفراد للقواعد القانونية، وضمان الرقابة على تنفيذها، وإتاحة وسائل الطعن والمساءلة عند مخالفتها. ومن ثم، فإن سيادة القانون توفر الإطار الذي يسمح بتحويل مبادئ التنمية المستدامة من أهداف عامة إلى التزامات قانونية ومؤسساتية قابلة للتنفيذ.

**ثاني عشر: مبدأ العدالة البيئية**

يرتبط مبدأ العدالة البيئية بضمان توزيع عادل للمنافع والأعباء البيئية بين مختلف الفئات والمناطق. فلا ينبغي أن تتحمل فئة اجتماعية أو منطقة معينة بصورة غير متناسبة أضرار التلوث أو المخاطر البيئية مقابل استفادة فئات أخرى من المنافع الاقتصادية.

وتكتسب العدالة البيئية أهمية خاصة في السياسات العمومية، لأنها تربط بين حماية البيئة وحماية الحقوق والمصالح الاجتماعية، وتؤكد ضرورة مراعاة الفئات والمناطق الأكثر تعرضا للمخاطر البيئية.

من خلال دراسة هذا الفصل، تبين أن التنمية المستدامة تمثل توجها تنمويا متكاملا تطور نتيجة تزايد الحاجة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة من خلال نشأتها وتطورها، وبيان أهم خصائصها وأهدافها، ثم تطرقنا إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمبادئ التي تقوم عليها. كما تم إبراز أن تحقيق التنمية المستدامة لا يرتبط بالجانب التنموي وحده، وإنما يتطلب وجود إطار من الحوكمة البيئية يقوم على المشاركة والتنسيق والشفافية والوقاية والمساءلة، بما يسمح بإدماج الاعتبارات البيئية في مختلف السياسات والبرامج التنموية. وعليه، فإن الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة ترتبطان بعلاقة تكاملية، إذ تساهم مبادئ وآليات الحوكمة البيئية في تهيئة الظروف القانونية والمؤسساتية اللازمة لتحقيق تنمية متوازنة تراعي احتياجات الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

# الفصل الثاني: إسهامات الحوكمة البيئية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار العام للحوكمة البيئية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة، يركز هذا الفصل على بيان إسهامات الحوكمة البيئية ودورها في تفعيل مسار التنمية المستدامة، من خلال دراسة مختلف المقاربات والآليات التي تسمح بتجسيد مبادئ الحوكمة البيئية في الواقع. كما يتناول مدى مساهمة هذه الآليات في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز المشاركة وتحقيق الاستدامة، إلى جانب الوقوف على دور الآليات الدولية والوطنية في دعم التنمية المستدامة في الجزائر. ولتحقيق ذلك، سيتم تناول آليات ومقاربات الحوكمة البيئية في المبحث الأول، ثم دراسة إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الآليات الدولية والوطنية في المبحث الثاني.

## المبحث الأول: آليات ومقاربات الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة

تتطلب الحوكمة البيئية مجموعة من المقاربات والآليات التي تسمح بتنظيم تدخل مختلف الفاعلين في المجال البيئي وتحقيق التنسيق بينهم بما يخدم أهداف التنمية المستدامة. وتتنوع هذه المقاربات بين الحوكمة البيئية العامة والحوكمة البيئية الخاصة، كما يمتد دور تطبيقها إلى حماية الموارد الطبيعية وتعزيز المشاركة في صنع القرار البيئي ودعم الاستدامة. وعليه، سيتم التطرق أولا إلى مقاربات الحوكمة البيئية العامة والخاصة، ثم بيان دور تطبيق الحوكمة البيئية في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز المشاركة وتحقيق الاستدامة.

### المطلب الأول: مقاربات الحوكمة البيئية العامة والخاصة

تتعدد مقاربات الحوكمة البيئية تبعا لطبيعة الفاعلين المتدخلين في المجال البيئي، ولمدى تدخل السلطات العمومية في وضع القواعد وتنفيذها ومراقبتها، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني وباقي الفاعلين غير الحكوميين. وقد أدى تعقد المشكلات البيئية وتداخل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية إلى تجاوز التصور التقليدي الذي يجعل الدولة الفاعل الوحيد في إدارة البيئة، نحو مقاربات أكثر انفتاحا تقوم على تعدد الفاعلين وتنوع أدوات التدخل.[1]

وفي هذا السياق، تبرز الحوكمة البيئية العامة باعتبارها مقاربة تستند إلى الدولة ومؤسساتها في وضع الإطار القانوني والمؤسساتي والسياسات العمومية المتعلقة بالبيئة، في حين تقوم الحوكمة البيئية الخاصة على مساهمة الفاعلين غير الحكوميين، لاسيما المؤسسات الاقتصادية والجمعيات والمنظمات المهنية، من خلال المبادرات الطوعية والمعايير البيئية وآليات المسؤولية البيئية. ولا يعني هذا التمييز الفصل التام بين المقاربتين، إذ أصبحت الحوكمة البيئية الحديثة تتجه نحو أشكال هجينة تجمع بين تدخل السلطات العمومية ومبادرات الفاعلين الخواص والمجتمع المدني.[2]

[1] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, «Environmental Governance», Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, 2006, pp. 297-325.

[2] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 309-317.

## الفرع الأول: مقاربة الحوكمة البيئية العامة

ترتبط الحوكمة البيئية العامة بالدور الذي تضطلع به الدولة في تنظيم العلاقات المرتبطة بالبيئة وحماية الموارد الطبيعية، من خلال التشريع والتنظيم والتخطيط والرقابة وإنشاء المؤسسات المتخصصة. وتستند هذه المقاربة إلى اعتبار حماية البيئة مصلحة عامة تستوجب تدخلا عموميا يضمن احترام القواعد البيئية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورات حماية البيئة.

### أولا: مفهوم الحوكمة البيئية العامة

يقصد بالحوكمة البيئية العامة مجموع القواعد والمؤسسات والآليات التي تعتمدها السلطات العمومية من أجل إدارة القضايا البيئية وتنظيم استعمال الموارد الطبيعية والحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة. ويشمل ذلك إعداد السياسات البيئية، وسن التشريعات، وتحديد المسؤوليات، وممارسة الرقابة، وتطبيق الجزاءات، فضلا عن إشراك المواطنين والهيئات المعنية في عملية صنع القرار البيئي.

وتتميز هذه المقاربة بوجود الدولة في مركز عملية التنظيم، غير أن ذلك لا يعني انفرادها بإدارة الشأن البيئي، إذ إن تطور مفهوم الحوكمة أدى إلى توسيع دائرة الفاعلين المشاركين في إعداد وتنفيذ السياسات البيئية. وقد أوضح Lemos و Agrawalأن الحوكمة البيئية المعاصرة لم تعد تقوم فقط على نموذج الدولة أو السوق بصورة منفردة، وإنما ظهرت أشكال تجمع بين الدولة والسوق والمجتمع، ومنها الإدارة المشتركة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.[1]

كما ترتبط الحوكمة البيئية العامة بمفهوم المصلحة العامة البيئية، لأن الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية تمثل عناصر ذات أهمية جماعية، الأمر الذي يبرر تدخل السلطة العامة لضبط طرق استغلالها ومنع الاستخدامات التي تؤدي إلى إلحاق أضرار بالبيئة أو تهدد حقوق الأجيال القادمة.

[1] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, «Environmental Governance», Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, 2006, pp. 310-312.

**ثانيا: الإطار القانوني للحوكمة البيئية العامة**

يشكل القانون الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم المجال البيئي، لأنه يحدد القواعد الواجب احترامها والالتزامات المفروضة على الأشخاص والمؤسسات، كما يحدد اختصاصات السلطات العمومية ووسائل الرقابة والعقوبات المترتبة عن مخالفة التشريع البيئي.

وفي الجزائر، يمثل القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أحد أهم النصوص المؤسسة للسياسة البيئية الوطنية، إذ ربط المشرع الجزائري حماية البيئة بمفهوم التنمية المستدامة، وأقر مجموعة من المبادئ التي تؤطر العمل البيئي.[1]

وقد نص هذا القانون على جملة من المبادئ التي تعكس توجه الحوكمة البيئية الحديثة، ومنها مبدأ الوقاية، ومبدأ الحيطة، ومبدأ الملوث الدافع، ومبدأ المشاركة، إلى جانب مبادئ أخرى تتعلق بحماية الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث وتحسين الإطار المعيشي.[2]

ويظهر البعد الحوكمي في هذا الإطار من خلال توزيع الاختصاصات بين مختلف السلطات والهيئات، وربط حماية البيئة بالسياسات العامة للدولة، وعدم حصرها في قطاع إداري واحد. فالمشكلات البيئية تتقاطع مع قطاعات الصناعة والفلاحة والطاقة والمياه والعمران والنقل، وهو ما يجعل التنسيق بين مختلف القطاعات ضروريا لضمان فعالية السياسة البيئية.

**ثالثا: المؤسسات والفاعلون في الحوكمة البيئية العامة**

تتطلب الحوكمة البيئية العامة وجود مؤسسات قادرة على تنفيذ السياسة البيئية ومراقبة مدى احترام التشريع. وتضطلع الدولة والهيئات الإدارية المركزية بدور أساسي في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة، بينما تساهم الجماعات المحلية في تنفيذ البرامج البيئية على المستوى المحلي، بحكم ارتباطها المباشر بالمشكلات المتعلقة بالنفايات والمياه والتلوث والتهيئة العمرانية وغيرها.

[1] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، 20 يوليو 2003.
[2] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المادة 3.

كما تبرز أهمية الهيئات الرقابية والقضائية في ضمان احترام القواعد البيئية، إذ لا تكتمل فعالية النصوص القانونية بمجرد إصدارها، وإنما تتوقف أيضا على وجود آليات فعالة للمراقبة والمساءلة والجزاء.

وقد أظهرت دراسة سي حمدي عبد المومن حول الحوكمة البيئية في الجزائر أهمية الإطار القانوني والمؤسساتي في تنظيم المجال البيئي، مع التأكيد على أهمية إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب السلطات العمومية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

**رابعا: أدوات الحوكمة البيئية العامة**

تعتمد الحوكمة البيئية العامة على مجموعة متنوعة من الأدوات، في مقدمتها الأدوات التشريعية والتنظيمية التي تحدد المعايير البيئية وشروط ممارسة الأنشطة ذات التأثير على البيئة.

ومن أهم هذه الأدوات نظام التراخيص والاعتمادات البيئية، ودراسات التأثير على البيئة، والرقابة والتفتيش، والجزاءات الإدارية والقضائية، إضافة إلى أدوات التخطيط البيئي. وتسمح هذه الوسائل بإدماج الاعتبارات البيئية في القرارات المتعلقة بالمشروعات والأنشطة الاقتصادية كما يمكن للدولة استعمال الأدوات الاقتصادية لتوجيه السلوك نحو حماية البيئة، مثل الرسوم البيئية والحوافز والإعانات والامتيازات الموجهة للأنشطة التي تعتمد تقنيات أقل تلويثا. وتساعد هذه الأدوات على جعل حماية البيئة جزءا من عملية اتخاذ القرار الاقتصادي بدلا من التعامل معها باعتبارها قيدا منفصلا عن التنمية.

وتبرز كذلك أهمية المعلومات البيئية باعتبارها إحدى أدوات الحوكمة، إذ إن فعالية المشاركة والرقابة المجتمعية تتطلب تمكين المواطنين والفاعلين من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة.

**خامسا: المشاركة في إطار الحوكمة البيئية العامة**

لم تعد الحوكمة البيئية العامة تقوم على العلاقة العمودية بين الإدارة والمواطن، بل أصبحت المشاركة أحد العناصر الأساسية في عملية صنع القرار البيئي. وقد كرس مبدأ 10 من إعلان ريو لعام

[1] سي حمدي عبد المومن، «الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسساتية»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص ص 946-961.

1992 ثلاثة عناصر مترابطة تتمثل في الحق في الحصول على المعلومات البيئية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.[1]

وتكمن أهمية المشاركة في تمكين السكان والهيئات المدنية والفاعلين الاقتصاديين من تقديم آرائهم ومعلوماتهم وملاحظاتهم بشأن المشاريع والسياسات التي يمكن أن تؤثر في البيئة. كما تساهم المشاركة في تحسين شرعية القرارات البيئية وتعزيز الثقة بين الإدارة والمجتمع. وقد أكدت الأمم المتحدة للبيئة أن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة البيئية تشكل ركائز أساسية للحوكمة البيئية الشفافة والشاملة والخاضعة للمساءلة.[2]

### سادسا: دور الحوكمة البيئية العامة في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم الحوكمة البيئية العامة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع إطار قانوني ومؤسساتي يسمح بتنظيم استغلال الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، وحماية الأنظمة البيئية، وإدماج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

كما تساهم في ضمان استمرارية السياسات البيئية من خلال التخطيط طويل المدى، وتحديد المسؤوليات، ومتابعة تنفيذ البرامج، وربط القرارات التنموية بالآثار البيئية المحتملة. ومن هذا المنظور، فإن فعالية الحوكمة البيئية العامة لا تقاس بعدد القوانين والمؤسسات الموجودة فقط، وإنما بمدى قدرتها على تنفيذ القواعد، وتنسيق السياسات، وضمان الرقابة والمساءلة، وإشراك مختلف الفاعلين في عملية حماية البيئة.

### الفرع الثاني: مقاربة الحوكمة البيئية الخاصة

ظهرت الحوكمة البيئية الخاصة مع تزايد الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه الفاعلون غير الحكوميين في معالجة القضايا البيئية. فلم تعد حماية البيئة مسؤولية حصرية للدولة، بل أصبحت

[1] United Nations, Rio Declaration on Environment and Development, Principle 10, Rio de Janeiro, 1992.

[2] United Nations Environment Programme (UNEP), Access to information, public participation, and access to justice in environmental matters, Nairobi, 2013.

المؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني والمنظمات المهنية والمستهلكون وغيرهم أطرافا فاعلة في تحديد السلوكيات والمعايير والممارسات المرتبطة بالبيئة.

### أولا: مفهوم الحوكمة البيئية الخاصة

تشير الحوكمة البيئية الخاصة إلى مجموعة القواعد والمعايير والممارسات والآليات التي تعتمدها جهات غير حكومية لتنظيم السلوك البيئي، سواء بصورة فردية أو جماعية، بهدف الحد من الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية وتحسين الأداء البيئي.

وتظهر هذه الحوكمة بصورة واضحة داخل المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت مطالبة بإدماج الاعتبارات البيئية ضمن عملية الإنتاج والتسيير، من خلال تقليل استهلاك الموارد والطاقة، والحد من النفايات والانبعاثات، وتحسين طرق استعمال المواد الأولية. وتؤكد الأدبيات المتعلقة بالحوكمة البيئية أن القطاع الخاص أصبح فاعلا مهما في المجال البيئي، خاصة مع ظهور مبادرات التنظيم الذاتي والشراكات بين القطاعين العام والخاص.[1]

### ثانيا: المؤسسات الاقتصادية كفاعل في الحوكمة البيئية الخاصة

تمثل المؤسسات الاقتصادية أحد أهم الفاعلين في الحوكمة البيئية الخاصة، بالنظر إلى ارتباط العديد من المشكلات البيئية بالأنشطة الصناعية والزراعية والخدماتية. ولذلك أصبحت المؤسسة مطالبة بتحمل مسؤولية أكبر تجاه الآثار البيئية المترتبة عن نشاطها. ويتجسد ذلك في تبني المؤسسات لسياسات بيئية داخلية، ووضع أهداف للحد من التلوث، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وإعادة استعمال المواد والنفايات، والبحث عن تقنيات إنتاج أكثر ملاءمة للبيئة. وفي السياق الجزائري، خلصت دراسة بوزيان العجال ومرسلي حليمة حول مؤسسة رام لتكرير السكر بمستغانم إلى أهمية الحوكمة البيئية والمسؤولية البيئية للمؤسسات في دعم التنمية المستدامة، مع رصد مستوى متوسط للممارسة البيئية في المؤسسة محل الدراسة[2]

---

[1] Lemos & Agrawal, Op. cit., p. 310 et suivantes.

[2] بوزيان العجال، مرسلي حليمة، «دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة مؤسسة الصناعية رام لتكرير السكر (مستغانم)»، مجلة Les Cahiers du POIDEX، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 519-535.

**ثالثا: أنظمة الإدارة البيئية والمعايير الخاصة**

تشكل أنظمة الإدارة البيئية إحدى أهم آليات الحوكمة البيئية الخاصة، لأنها تسمح للمؤسسة بوضع نظام منظم لتحديد آثار نشاطها على البيئة ومراقبتها وتحسين أدائها بصورة مستمرة. ويبرز في هذا المجال معيار ISO 14001 الخاص بأنظمة الإدارة البيئية، الذي يوفر إطارا للمؤسسات من أجل تحسين أدائها البيئي والوفاء بالالتزامات القانونية وتحقيق أهداف بيئية محددة.[1]

وتكمن أهمية هذه الأنظمة في أنها تنقل المؤسسة من مجرد الاستجابة للمتطلبات القانونية إلى اعتماد منهج وقائي يقوم على تحديد المخاطر البيئية ومتابعة الأداء والتحسين المستمر. كما يمكن أن تعتمد المؤسسات على الشهادات البيئية والعلامات والإفصاح عن الأداء البيئي والتقارير المتعلقة بالاستدامة كوسائل لإظهار مدى التزامها بالممارسات البيئية.

**رابعا: المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات**

ترتبط الحوكمة البيئية الخاصة كذلك بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الذي يقوم على إدماج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في القرارات والممارسات الاقتصادية. وتتجسد المسؤولية البيئية للمؤسسة في الحد من آثار نشاطها على البيئة، وترشيد استهلاك الموارد، والتعامل السليم مع النفايات، والامتثال للقواعد البيئية، والمساهمة في المبادرات التي تهدف إلى حماية البيئة. ولا تقتصر أهمية المسؤولية البيئية على الجانب الأخلاقي، بل يمكن أن تؤثر في علاقة المؤسسة بمختلف أصحاب المصلحة، مثل العمال والمستهلكين والمستثمرين والسلطات العامة والمجتمع المحلي.

**خامسا: المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**

يمثل المجتمع المدني أحد الفاعلين المهمين في الحوكمة البيئية الخاصة، من خلال دوره في التوعية البيئية، ومتابعة السياسات العمومية، والمشاركة في النقاشات المتعلقة بالمشاريع والقرارات ذات الأثر البيئي.

[1] International Organization for Standardization (ISO), ISO 14001:2026 – Environmental management systems — Requirements with guidance for use, Geneva, ISO, 2026.

وتساعد الجمعيات البيئية والمنظمات غير الحكومية على نقل انشغالات السكان إلى السلطات، كما يمكنها المساهمة في نشر المعلومات البيئية وتشجيع السلوكيات التي تراعي حماية البيئة. وتؤكد مبادئ الحوكمة البيئية الدولية أهمية مشاركة المجتمع المدني، باعتبارها وسيلة لتعزيز الشفافية وتحسين جودة القرارات البيئية ومتابعة تنفيذ الالتزامات البيئية.[1]

**سادسا: التنظيم الذاتي والمبادرات الطوعية**

تقوم بعض صور الحوكمة البيئية الخاصة على التنظيم الذاتي، حيث تضع المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية قواعد ومعايير طوعية تتجاوز أحيانا الحد الأدنى من الالتزامات القانونية. وقد تشمل هذه المبادرات مدونات السلوك البيئي، والمواثيق المهنية، والبرامج الطوعية للحد من التلوث، وأنظمة الإفصاح البيئي، والشراكات بين المؤسسات والجمعيات والهيئات العمومية.

غير أن التنظيم الذاتي لا يمكن أن يحل بصورة كاملة محل التنظيم العمومي، لأن بعض القضايا البيئية تحتاج إلى قواعد إلزامية ورقابة مستقلة، خاصة عندما يتعلق الأمر بأضرار بيئية واسعة أو بمصالح جماعية لا يمكن حمايتها بالوسائل الطوعية وحدها.

**سابعا: الشراكة بين القطاع العام والخاص**

تمثل الشراكة بين القطاع العام والخاص أحد أهم مظاهر التداخل بين الحوكمة العامة والخاصة. وتقوم على تعاون السلطات العمومية والمؤسسات الخاصة في تنفيذ مشاريع أو برامج ذات أهداف بيئية، مع توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الأطراف المشاركة.

وقد أشار Lemos و Agrawalإلى أن أشكال الحوكمة الهجينة، ومنها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ظهرت استجابة لتعقد المشكلات البيئية وتعدد مستوياتها، باعتبار أن التعامل معها يتطلب تجاوز الحدود التقليدية بين الدولة والسوق والمجتمع.[2]

[1] UNEP, Improving Public Participation in Environmental Governance, Nairobi, sans édition, sans page.

[2] Lemos & Agrawal, Op. cit., pp. 310-312.

ويمكن أن تتخذ هذه الشراكات صورا مختلفة، مثل مشاريع معالجة النفايات، وتطوير الطاقات النظيفة، وترشيد استهلاك المياه والطاقة، وحماية بعض الموارد الطبيعية، وإنجاز برامج التوعية البيئية.

**ثامنا: حدود الحوكمة البيئية الخاصة**

رغم أهمية الحوكمة البيئية الخاصة، فإن الاعتماد عليها يطرح بعض التحديات، خاصة فيما يتعلق بمدى التزام المؤسسات بالمعايير الطوعية وفعالية آليات الرقابة على المبادرات الخاصة.

كما يمكن أن تظهر مشكلة تضارب المصالح عندما تكون المؤسسة الاقتصادية مطالبة في الوقت نفسه بتحقيق أهداف اقتصادية وتحمل تكاليف إضافية لحماية البيئة. ولذلك فإن المبادرات الخاصة تحتاج إلى إطار قانوني ورقابي يضمن مصداقيتها ويمنع تحولها إلى مجرد وسيلة لتحسين صورة المؤسسة دون تحقيق نتائج بيئية فعلية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى تحقيق التكامل بين التنظيم العمومي والمبادرات الخاصة، بحيث تحدد الدولة الحد الأدنى الملزم من المتطلبات البيئية، بينما تساهم المؤسسات والفاعلون الخواص في تطوير ممارسات تتجاوز تلك المتطلبات وتدعم التحسين المستمر للأداء البيئي.

**تاسعا: التكامل بين الحوكمة البيئية العامة والخاصة**

يتضح من المقارنة بين المقاربتين أن الحوكمة البيئية العامة والخاصة لا تعملان في اتجاهين متعارضين، بل يمكن أن تتكاملا لتحقيق أهداف حماية البيئة والتنمية المستدامة. فالسلطات العمومية توفر الإطار التشريعي والمؤسساتي وتحدد القواعد والمعايير وآليات الرقابة، بينما يوفر القطاع الخاص والمجتمع المدني الخبرة والموارد والمبادرات والقدرة على تنفيذ عدد من البرامج والممارسات البيئية.

ويؤدي هذا التكامل إلى الانتقال من نموذج يقوم على الإدارة الحكومية المنفردة إلى نموذج تشاركي متعدد الفاعلين، وهو الاتجاه الذي تعكسه الأدبيات الحديثة للحوكمة البيئية، خاصة من خلال مفاهيم الإدارة المشتركة والشراكات العامة الخاصة والشراكات بين الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.[1]

[1] Stefano Ponte, «Private and public authority interactions and the functional quality of sustainability governance: Lessons from conservation and development initiatives in Tanzania», Regulation & Governance, 2021.

## المطلب الثاني: دور تطبيق الحوكمة البيئية

تتجاوز الحوكمة البيئية الجانب النظري المرتبط بوضع المبادئ والقواعد، لتظهر أهميتها بصورة أكبر من خلال تطبيقها على أرض الواقع، خاصة في مجال حماية الموارد الطبيعية وتعزيز مشاركة مختلف الفاعلين في اتخاذ القرارات البيئية. ففعالية الحوكمة لا ترتبط فقط بوجود تشريعات ومؤسسات بيئية، وإنما بمدى قدرة هذه المؤسسات على تنفيذ القواعد، وضمان التنسيق بين المتدخلين، وتوفير المعلومات، وإشراك المجتمع في معالجة القضايا البيئية.

وتبرز أهمية تطبيق الحوكمة البيئية بصورة خاصة في الدول التي تواجه ضغوطا متزايدة على مواردها الطبيعية، حيث تساهم الحوكمة الرشيدة في ترشيد استغلال الموارد والمحافظة عليها، كما تسمح بتوزيع المسؤوليات بين السلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وقد أكدت دراسات جزائرية أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إدارة بيئية رشيدة تجمع بين السياسات الفعالة والمؤسسات الكفؤة والتشريعات البيئية ومساهمة مختلف الفاعلين.[1]

### الفرع الأول: دور الحوكمة البيئية في حماية الموارد الطبيعية

تشكل الموارد الطبيعية أساسا للحياة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل الموارد المائية والغابات والتربة والموارد المعدنية والتنوع البيولوجي وغيرها. غير أن الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد يؤدي إلى تدهورها واستنزافها، وهو ما يجعل وضع آليات فعالة للحوكمة البيئية ضرورة لضمان استخدامها بطريقة تراعي احتياجات الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

#### أولا: الحوكمة البيئية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية

تساهم الحوكمة البيئية في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية من خلال وضع قواعد تحدد كيفية الانتفاع بها، والرقابة على طرق استغلالها، والحد من الممارسات التي تؤدي إلى استنزافها. ويتطلب ذلك

[1] ختال سهام، عدالة محمد، «الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص ص 399-418.

وجود مؤسسات قادرة على تحديد مستويات الاستغلال المقبولة، ومراقبة الأنشطة الاقتصادية، وتطبيق الجزاءات عند تجاوز القواعد المحددة.

وتسمح الحوكمة البيئية كذلك بإدماج البعد البيئي في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، بحيث لا ينظر إلى الموارد الطبيعية باعتبارها مجرد وسائل للإنتاج، وإنما باعتبارها ثروات جماعية ينبغي المحافظة على قدرتها على التجدد والاستمرار. وفي هذا الإطار، بينت دراسة حول الحوكمة البيئية في الجزائر أن حماية الموارد الطبيعية من الاستغلال الجائر واستدامتها تتطلب استراتيجيات وسياسات بيئية فعالة، إلى جانب مؤسسات قادرة على تنفيذها ومتابعتها.[1]

كما ترتبط عملية ترشيد الموارد بمبدأ الاستعمال المستدام، الذي يقوم على تحقيق الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من الموارد دون تجاوز قدرتها على التجدد أو الإضرار بالتوازنات البيئية المرتبطة بها.

**ثانيا: حماية الموارد المائية**

تحتل الموارد المائية مكانة أساسية ضمن الموارد الطبيعية التي تحتاج إلى حوكمة فعالة، نظرا لارتباطها المباشر بالحياة والصحة والزراعة والصناعة والتنمية الاقتصادية. وتساهم الحوكمة البيئية في هذا المجال من خلال تنظيم عمليات استخراج المياه وتوزيعها واستعمالها، ومراقبة نوعيتها، والحد من مصادر التلوث، إلى جانب تنسيق تدخل مختلف القطاعات والهيئات التي تتعامل مع الموارد المائية.

وتكمن أهمية الحوكمة هنا في تجاوز الإدارة القطاعية للمياه نحو إدارة أكثر تكاملا تراعي العلاقة بين المياه والزراعة والصناعة والعمران وحماية الأنظمة البيئية. كما تسمح المشاركة المحلية بإدماج احتياجات السكان والمستخدمين في عملية إدارة الموارد المائية. وقد أكدت الأدبيات المتعلقة بالحوكمة البيئية أن معالجة الموارد الطبيعية تحتاج إلى آليات تتجاوز الحدود الإدارية والقطاعية، لأن العديد من المشكلات البيئية تتطلب تنسيقا بين مستويات متعددة من اتخاذ القرار.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 399 وما بعدها.

[2] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, «Environmental Governance», Annual Review of Environment and Resources, Vol. 31, 2006, pp. 297-325.

**ثالثا: حماية الغابات والتنوع البيولوجي**

تمثل الغابات والتنوع البيولوجي جزءا أساسيا من رأس المال الطبيعي، لما توفره من خدمات بيئية واقتصادية واجتماعية، مثل حماية التربة، وتنظيم المياه، وتوفير الموائل للكائنات الحية والمساهمة في التوازن البيئي.

وتساهم الحوكمة البيئية في حماية هذه الموارد من خلال تنظيم استغلالها، ومراقبة الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تدهورها، وتشجيع عمليات التشجير وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، إلى جانب إشراك السكان المحليين في عمليات الحماية والإدارة. كما تسمح الحوكمة متعددة المستويات بتوزيع الأدوار بين السلطات المركزية والجماعات المحلية والهيئات المتخصصة والمجتمع المدني، وهو ما يساعد على التعامل مع المشكلات البيئية وفقا لطبيعتها ومجالها الجغرافي.

وقد أبرز Lemos و Agrawalأن الحوكمة البيئية الحديثة ترتبط بشكل وثيق بقضايا اللامركزية وإدارة الموارد الطبيعية وتعدد مستويات اتخاذ القرار، بما يسمح بتطوير أشكال أكثر مرونة في إدارة الموارد البيئية.[1]

**رابعا: حماية التربة ومكافحة التدهور البيئي**

تحتاج التربة كذلك إلى آليات حوكمة تمنع استنزافها وتدهورها، خاصة في المناطق التي تعاني من التصحر والانجراف والملوحة وسوء الاستغلال الزراعي. وتساهم الحوكمة البيئية في هذا المجال من خلال إدماج حماية التربة في السياسات الزراعية والعمرانية، ووضع قواعد للاستغلال الرشيد للأراضي، وتشجيع الممارسات الزراعية التي تحد من تدهور التربة.

كما يسمح التنسيق بين المؤسسات المعنية بالبيئة والفلاحة والمياه والتهيئة العمرانية بإيجاد حلول أكثر تكاملا، لأن تدهور التربة لا يمثل مشكلة بيئية منفصلة، بل يرتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمناخية.

[1] Ibid., pp. 309-317.

**خامسا: مكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية**

تساهم الحوكمة البيئية في الحد من التلوث الذي يمثل أحد أهم أسباب تدهور الموارد الطبيعية. فالتلوث الصناعي والزراعي والمنزلي يمكن أن يؤثر في نوعية المياه والهواء والتربة، كما يمكن أن يهدد التنوع البيولوجي والصحة العامة. وتعتمد الحوكمة في هذا المجال على مجموعة من الآليات، من بينها المعايير البيئية، ودراسات التأثير، والتراخيص، والمراقبة والتفتيش، والجزاءات، إضافة إلى الأدوات الاقتصادية التي تهدف إلى جعل تكلفة التلوث جزءا من القرار الاقتصادي.

كما يسمح تطبيق مبدأ الملوث الدافع بتحميل المتسبب في الضرر البيئي جزءا من تكاليف الوقاية أو المعالجة، وهو ما يساهم في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات والأفراد.

**سادسا: الحوكمة البيئية والعدالة في توزيع الموارد**

لا تقتصر حماية الموارد الطبيعية على الجانب البيئي، وإنما ترتبط أيضا بالعدالة في الوصول إلى الموارد والاستفادة منها. فقد يؤدي سوء إدارة الموارد إلى تفاوتات بين المناطق والفئات الاجتماعية، خاصة عندما تتحمل بعض المجتمعات الآثار البيئية لأنشطة اقتصادية تستفيد منها مناطق أو فئات أخرى. ومن هنا تساهم الحوكمة البيئية في تعزيز الإنصاف من خلال إشراك الفئات المتأثرة بالقرارات البيئية، وتوفير المعلومات لها، وضمان إمكانية التعبير عن مصالحها والدفاع عنها أمام السلطات المختصة.

**سابعا: الحوكمة البيئية وضمان حقوق الأجيال القادمة**

يرتبط الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية بمبدأ الإنصاف بين الأجيال، الذي يقتضي عدم استنزاف الموارد الحالية بطريقة تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها. وتساهم الحوكمة البيئية في تجسيد هذا المبدأ من خلال اعتماد التخطيط طويل المدى، وإدماج الآثار البيئية المستقبلية في القرارات الحالية، وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

وقد أكدت الدراسات الجزائرية المتعلقة بالحوكمة البيئية أن الاستغلال غير العقلاني للثروات الطبيعية يمثل أحد العوامل التي تهدد التنمية المستدامة، مما يجعل حماية الموارد واستدامتها من أهم وظائف الحوكمة البيئية.[1]

### ثامنا: الحوكمة البيئية كآلية للتنسيق بين مختلف القطاعات

تتطلب حماية الموارد الطبيعية تنسيقا بين مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية، لأن الموارد البيئية لا ترتبط بقطاع واحد. فالمياه ترتبط بالفلاحة والصناعة والصحة والعمران، والغابات ترتبط بالفلاحة والسياحة والتنوع البيولوجي، بينما ترتبط التربة بالزراعة والتعمير والتهيئة الإقليمية.

ومن ثم، تساهم الحوكمة البيئية في تجاوز التجزئة القطاعية من خلال تشجيع تبادل المعلومات وتنسيق البرامج وتحديد المسؤوليات بين المؤسسات. وقد أكدت الأمم المتحدة للبيئة أن تعزيز الحوكمة البيئية يتطلب تقوية المؤسسات الوطنية وآليات الرصد والإبلاغ وتبادل المعلومات، إلى جانب تحقيق قدر أكبر من الاتساق في تنفيذ السياسات والالتزامات البيئية.[2]

## الفرع الثاني: دور الحوكمة البيئية في تعزيز المشاركة وتحقيق الاستدامة

ترتبط فعالية الحوكمة البيئية بمدى قدرة مختلف الفاعلين على المشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات البيئية. فالمشكلات البيئية تمس المجتمع بمختلف فئاته، ولذلك فإن حصر عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية وحدها قد لا يسمح دائما بالإحاطة بجميع أبعاد المشكلة البيئية. ومن هذا المنطلق، أصبحت المشاركة والشفافية والوصول إلى المعلومات من أهم العناصر التي تقوم عليها الحوكمة البيئية الحديثة، إلى جانب المساءلة والقدرة على الوصول إلى العدالة في القضايا البيئية.

[1] ختال سهام، عدالة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 399 وما بعدها.

[2] United Nations Environment Programme, Environmental Governance, Nairobi, 2010, sans page.

**أولا: المشاركة البيئية كأحد أسس الحوكمة**

تعني المشاركة البيئية إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات والمنظمات والفاعلين الاقتصاديين للتعبير عن آرائهم والمساهمة في القرارات التي يمكن أن تؤثر في البيئة. وقد كرس مبدأ 10 من إعلان ريو لعام 1992 هذا التوجه من خلال الربط بين حماية البيئة والمشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات البيئية، وإمكانية اللجوء إلى الإجراءات الإدارية والقضائية. وتعتبر هذه العناصر الثلاثة من الركائز الأساسية للحوكمة البيئية السليمة.[1]

وتسمح المشاركة بإدماج المعارف والمصالح المختلفة في عملية اتخاذ القرار، كما تساعد السلطات على فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للقرارات البيئية بصورة أكثر شمولية.

**ثانيا: دور الوصول إلى المعلومات البيئية**

لا يمكن تحقيق مشاركة فعلية دون توفير المعلومات اللازمة للمواطنين والفاعلين. فالمواطن لا يستطيع المشاركة في قرار بيئي بصورة واعية إذا لم تتوفر لديه المعلومات المتعلقة بالمشروع أو النشاط أو الخطر البيئي محل النقاش. ولهذا السبب، يشكل الوصول إلى المعلومات البيئية أحد الحقوق الأساسية المرتبطة بالحوكمة البيئية. وقد أكدت UNEP أن الحصول على المعلومات يساعد المواطنين على المشاركة بصورة واعية في عمليات صنع السياسات والقرارات، كما يعزز الشفافية والمساءلة.[2]

وتشمل المعلومات البيئية، على سبيل المثال، البيانات المتعلقة بمستويات التلوث، والمشروعات التي يمكن أن تؤثر في البيئة، والآثار البيئية المحتملة للأنشطة الاقتصادية، والسياسات والبرامج البيئية المعتمدة من السلطات العامة.

[1] United Nations Environment Programme, Principle 10 and the Bali Guideline, Nairobi, sans page.

[2] UNEP, Implementing Principle 10 and the Bali Guidelines in Africa: Issue Paper to Support UNEP and Other Stakeholders, Nairobi, 2015, sans page.

**ثالثا: دور المجتمع المدني في الحوكمة البيئية**

يمثل المجتمع المدني أحد أهم الفاعلين في تعزيز المشاركة البيئية، من خلال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمبادرات المحلية. وتتمثل مساهمته في التوعية البيئية، ونقل انشغالات السكان إلى السلطات، والمساهمة في النقاش العام، ومراقبة تنفيذ السياسات والبرامج البيئية.

وفي الجزائر، خلصت دراسة حول دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية إلى أن المجتمع المدني يمكن أن يؤدي دورا مهما في توطيد العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، بالنظر إلى قربه من المواطنين وقدرته على الوساطة بين الدولة والمجتمع.[1] كما تؤكد UNEP أن إشراك المجتمع المدني يمكن أن يحسن جودة القرارات البيئية من خلال توفير الخبرة والمعلومات ووجهات نظر الفئات المتأثرة، فضلا عن دوره في متابعة تنفيذ الالتزامات البيئية.[2]

**رابعا: مشاركة السكان المحليين**

تكتسب مشاركة السكان المحليين أهمية خاصة في إدارة الموارد الطبيعية، لأنهم غالبا ما يكونون الأكثر ارتباطا بالموارد الموجودة في محيطهم، والأكثر تأثرا بالقرارات المتعلقة باستغلالها. ويمكن إشراكهم من خلال المشاورات العمومية واللجان المحلية والبرامج التشاركية والمبادرات المجتمعية، بما يسمح بإدماج المعرفة المحلية والخبرات المتراكمة لدى السكان في عملية إدارة الموارد. وتساعد هذه المشاركة على تحسين قبول القرارات البيئية، وتقليل النزاعات حول الموارد، وتعزيز المسؤولية الجماعية تجاه حماية البيئة.

**خامسا: مشاركة القطاع الخاص**

لا تقتصر المشاركة البيئية على المواطنين والجمعيات، وإنما تشمل أيضا القطاع الخاص باعتباره فاعلا مؤثرا في البيئة من خلال أنشطته الاقتصادية.

[1] عزيزة علوي، «دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية وأثر ذلك على التنمية المستدامة»، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 09، العدد 03، 2021، ص ص 70-89.

[2] Jacob Werksman, Joseph Foti, Improving Public Participation in Environmental Governance, UNEP, Nairobi, 2011, sans page.

ويمكن للمؤسسات الاقتصادية المساهمة في الحوكمة البيئية من خلال الالتزام بالمعايير البيئية، واعتماد أنظمة الإدارة البيئية، والمشاركة في البرامج البيئية، وتمويل بعض المبادرات، وتبادل الخبرات والتقنيات. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الحوكمة البيئية أصبحت أكثر تعددا من حيث الفاعلين، مع تزايد أهمية الجمع بين الدولة والسوق والمجتمع في إدارة القضايا البيئية.[1]

**سادسا: المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة**

تساهم المشاركة في تعزيز الشفافية والمساءلة، لأن إشراك المواطنين والمنظمات المدنية في المجال البيئي يسمح بمراقبة القرارات والسياسات ومدى تنفيذها. كما أن نشر المعلومات المتعلقة بالقرارات البيئية يجعل المؤسسات العمومية والاقتصادية أكثر عرضة للمساءلة بشأن مدى احترامها للالتزامات القانونية والبيئية.

وقد أكدت UNEP أن الوصول إلى المعلومات والمشاركة والعدالة تشكل ركائز مترابطة للحوكمة البيئية الشفافة والشاملة والخاضعة للمساءلة.[2]

**سابعا: الحوكمة البيئية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية**

تساهم الحوكمة البيئية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال تنظيم استغلال الموارد الطبيعية وتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد. كما تساعد على تشجيع الاستثمار في التقنيات النظيفة والاقتصاد الأخضر، والحد من التكاليف الناتجة عن التلوث وتدهور الموارد.

ولا تعني الاستدامة الاقتصادية إيقاف النشاط الاقتصادي، وإنما توجيهه نحو أنماط إنتاج واستهلاك تراعي القدرة المحدودة للموارد والآثار البيئية طويلة المدى.

[1] Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, Op. cit., pp. 297-325.

[2] UNEP, Principle 10 and the Bali Guideline, Op. cit., sans page.

**ثامنا: الحوكمة البيئية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية**

تظهر مساهمة الحوكمة البيئية في الاستدامة الاجتماعية من خلال ضمان عدالة أكبر في توزيع المنافع والأعباء البيئية، وإشراك الفئات المتأثرة في القرارات التي تمس محيطها. كما تساهم المشاركة في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، والحد من النزاعات البيئية، وتحسين القدرة على معالجة المشكلات المحلية بصورة تشاركية. ومن هذا المنظور، تصبح حماية البيئة جزءا من تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة عندما تكون الأضرار البيئية ذات آثار غير متساوية على مختلف الفئات والمناطق.

**تاسعا: الحوكمة البيئية وتحقيق الاستدامة البيئية**

تساهم الحوكمة البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال حماية النظم البيئية والموارد الطبيعية والحد من التلوث والتدهور. وتسمح آليات التخطيط والرصد والمراقبة والمساءلة بتحديد المشكلات البيئية في وقت مبكر، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها. كما يساعد إشراك مختلف الفاعلين على تعبئة الموارد والخبرات اللازمة لتنفيذ البرامج البيئية، وهو ما يزيد من فرص استمرارية هذه البرامج وفعاليتها.

**عاشرا: الحوكمة البيئية وتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة**

لا تقتصر مساهمة الحوكمة البيئية على البعد البيئي فقط، وإنما تمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. فحماية الموارد الطبيعية تساعد على استمرار النشاط الاقتصادي، بينما تساهم المشاركة والعدالة البيئية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومن هنا، تساهم الحوكمة البيئية في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال إدماج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد خلصت دراسة جزائرية حول الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة إلى أن الحوكمة تمثل مقاربة تسمح بالتوفيق بين أهداف التنمية وضرورة حماية البيئة، من خلال إرساء الضوابط اللازمة للحفاظ على الموارد وتحقيق استفادة مستدامة منها.[1]

### حادي عشر: الحوكمة البيئية وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل

تتطلب الاستدامة رؤية طويلة المدى، لأن القرارات البيئية الحالية قد تكون لها نتائج تمتد إلى سنوات أو عقود. ولذلك تساهم الحوكمة البيئية في إدخال الاعتبارات المستقبلية ضمن عملية صنع القرار. ويشمل ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروعات، ووضع الخطط طويلة المدى، وحماية الموارد غير المتجددة، وتشجيع الموارد المتجددة، ومراقبة التغيرات البيئية.

كما يساعد اعتماد مبادئ الوقاية والحيطة على الحد من المخاطر التي يمكن أن تكون آثارها طويلة الأمد أو غير قابلة للعكس.

### ثاني عشر: الحوكمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تكتسب الحوكمة البيئية أهمية خاصة في الجزائر بالنظر إلى تنوع الموارد الطبيعية وتعدد التحديات البيئية المرتبطة بالمياه والتصحر والتلوث والتوسع العمراني واستغلال الموارد. وتتطلب مواجهة هذه التحديات تكامل الأدوار بين السلطات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، مع تطوير آليات التنسيق والمشاركة والرقابة.

وقد بينت دراسات جزائرية أن تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر يرتبط بوجود إطار قانوني ومؤسساتي فعال، وبمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب السلطات العمومية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

[1] سبرينة مانع، هدى بوزيدي، «الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة»، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 02، 2018، ص ص 225-249.

[2] سي حمدي عبد المومن، «الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسساتية»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص ص 946-961.

كما تؤكد الأدبيات الجزائرية أن الحوكمة البيئية لا تحقق أهدافها بمجرد وجود التشريعات، وإنما تحتاج إلى تفعيل الآليات القانونية والمؤسساتية وتحسين التنسيق والمشاركة والمتابعة.[1]

## المبحث الثاني: إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تتجسد إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تفاعل الآليات الدولية مع الجهود الوطنية الرامية إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. وفي هذا الإطار، سيتم التطرق أولا إلى دور الآليات الدولية من خلال الاتفاقيات والبرامج الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، ثم بيان دور التعاون الدولي في دعم جهود الجزائر، قبل تناول الآليات الوطنية من خلال الإطار التشريعي والمؤسساتي والبرامج والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

### المطلب الأول: دور الآليات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أدى الطابع العابر للحدود للعديد من المشكلات البيئية إلى انتقال حماية البيئة من نطاق السياسات الوطنية إلى مجال التعاون الدولي، خاصة أن قضايا تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتلوث لا يمكن معالجتها بصورة فعالة من خلال التدخل الوطني المنفرد. ومن هذا المنطلق، نشأت مجموعة من الاتفاقيات الدولية والبرامج العالمية التي وضعت قواعد ومبادئ وأهدافا مشتركة للدول، وأقامت آليات للتعاون والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.[2]

وقد انخرطت الجزائر في هذا الإطار الدولي من خلال انضمامها إلى عدد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، والمشاركة في البرامج الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، فضلا عن تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية. ويظهر أثر هذه الآليات في توجيه السياسات الوطنية نحو

[1] علي عباس عبد الجليل، بوبشيش رفيق، «الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 101-116.

[2] United Nations, Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development, Resolution A/RES/70/1, New York, 2015.

إدماج الاعتبارات البيئية والمناخية في مسار التنمية، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.[1]

وعليه، يقتضي بيان دور الآليات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر التطرق أولا إلى أهم الاتفاقيات والبرامج الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، ثم الوقوف على دور التعاون الدولي في توفير الدعم التقني والمالي والمؤسساتي وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال.

## الفرع الأول: الاتفاقيات والبرامج الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة

تمثل الاتفاقيات البيئية الدولية إحدى أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول لتنسيق جهودها في مواجهة التحديات البيئية المشتركة، إذ تسمح بوضع قواعد والتزامات ومبادئ مشتركة، كما توفر أطر للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات والمساعدة التقنية والمالية. وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في الانتقال من المعالجة المنفردة للمشكلات البيئية إلى بناء نظام دولي يقوم على التعاون وتوزيع المسؤوليات مع مراعاة اختلاف الظروف والإمكانات الوطنية.

### أولا: أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030

تمثل أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015 إطارا عالميا شاملا لتوجيه جهود التنمية خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2030. وتتضمن الأجندة 17 هدفا و169 غاية، وتقوم على اعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية أبعادا مترابطة وغير قابلة للفصل[2]

وتكتسب أجندة 2030 أهمية خاصة في مجال الحوكمة البيئية لأنها لا تتعامل مع البيئة باعتبارها قطاعا مستقلا عن التنمية، وإنما تربطها بمجموعة واسعة من القضايا، من بينها القضاء على الفقر،

[1] United Nations, United Nations Sustainable Development Cooperation Framework – Algeria 2023-2027, United Nations, 2022.

[2] United Nations, Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development, Op. cit.

والأمن الغذائي، وإدارة المياه، والطاقة، والمدن المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، وحماية النظم البيئية البرية والبحرية[1]

ويظهر الارتباط المباشر بين الأجندة والحوكمة من خلال الهدف السادس عشر المتعلق بالمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة، والهدف السابع عشر المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. كما تتضمن الأجندة دعوة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وبناء القدرات[2]

وتستفيد الجزائر من هذا الإطار الدولي من خلال إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية، وهو ما يظهر في تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة، حيث يغطي إطار التعاون الأممي للتنمية المستدامة في الجزائر الفترة 2023-2027، ويربط الدعم الدولي بالأولويات الوطنية وبأهداف أجندة 2030.[3]

وتتجلى أهمية أجندة 2030 بالنسبة للجزائر في توفير مرجعية مشتركة تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتطوير مؤشرات المتابعة والتقييم، وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الدولية.

**ثانيا: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**

تشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إحدى أهم الاتفاقيات الدولية التي أرست إطارا للتعاون الدولي في مواجهة تغير المناخ. وقد فتحت الاتفاقية للتوقيع سنة 1992، ودخلت حيز النفاذ في 21 مارس 1994. أما الجزائر فقد وقعت عليها في 13 يونيو 1992 وصادقت عليها في 9 يونيو 1993.[4]

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] United Nations, United Nations Sustainable Development Cooperation Framework – Algeria 2023-2027, Op. cit.

[4] United Nations, United Nations Framework Convention on Climate Change, New York, 1992.

وتتمثل أهمية الاتفاقية بالنسبة للتنمية المستدامة في كونها تربط مواجهة تغير المناخ بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتدفع الدول إلى إعداد سياسات وطنية للتخفيف من الانبعاثات والتكيف مع الآثار المناخية وتعزيز التعاون الدولي.

وقد سمحت الاتفاقية بإرساء نظام دولي يقوم على تبادل المعلومات والتقارير الوطنية المتعلقة بتغير المناخ والانبعاثات، بما يعزز الشفافية والمتابعة والمساءلة على المستوى الدولي.[1]

وبالنسبة للجزائر، ساهم الانضمام إلى الاتفاقية في إدماج البعد المناخي ضمن السياسة البيئية الوطنية، كما أتاح لها المشاركة في آليات التعاون الدولي المتعلقة ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم المالي والمساعدة التقنية. وتكتسب هذه الآليات أهمية خاصة بالنسبة للجزائر بالنظر إلى تعرضها لعدد من التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ، الأمر الذي يجعل التكيف مع هذه التأثيرات والحد من مخاطرها جزءا من متطلبات التنمية المستدامة.

### ثالثا: بروتوكول كيوتو ودوره في تعزيز التعاون المناخي

جاء بروتوكول كيوتو في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهدف إلى تعزيز العمل الدولي في مجال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد صادقت الجزائر على البروتوكول في 16 فبراير 2005، وهو ما تؤكده بيانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[2]

وتكمن أهمية البروتوكول بالنسبة للدول النامية في تطوير التعاون الدولي في مجال المناخ، وفتح المجال أمام آليات مرتبطة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا وتنفيذ مشاريع تخفيض الانبعاثات. كما ساهم البروتوكول في ترسيخ فكرة أن معالجة تغير المناخ لا تتطلب فقط إجراءات داخلية، وإنما تستوجب أيضا تعاونا دوليا يسمح بتبادل الخبرات والتقنيات وتوفير الموارد اللازمة للدول التي تحتاج إلى دعم إضافي.

[1] Ibid.

[2] United Nations Framework Convention on Climate Change, Algeria – Party Profile, UNFCCC.

ومن الناحية التنموية، ساعد هذا المسار على ربط السياسات المناخية بالاستثمار في التقنيات الأقل تلويثا وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وهو ما يجعل مكافحة تغير المناخ جزءا من التحول نحو أنماط إنتاج أكثر استدامة.

**رابعا: اتفاق باريس بشأن تغير المناخ**

يمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أحد أهم التطورات في النظام الدولي للمناخ، وقد اعتمد في 12 ديسمبر 2015 ودخل حيز النفاذ في 4 نوفمبر 2016. ويهدف الاتفاق إلى إبقاء الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع مواصلة الجهود للحد من الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية.[1]

ويقوم الاتفاق على دورة متكررة من المساهمات المحددة وطنيا، حيث تقدم الدول خططها الوطنية المتعلقة بخفض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ، على أن تتجه المساهمات المتعاقبة إلى رفع مستوى الطموح. كما يتضمن الاتفاق أطر التعاون في التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات والشفافية.[2] وقعت الجزائر اتفاق باريس في 22 أبريل 2016 وصادقت عليه في 20 أكتوبر 2016، كما تؤكد بيانات الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وضع الجزائر كطرف في الاتفاق[3] وتبرز أهمية اتفاق باريس بالنسبة للجزائر في كونه يوفر إطارا دوليا لتطوير سياساتها المتعلقة بالمناخ والانتقال الطاقوي والتكيف مع التغيرات المناخية، مع إمكانية الاستفادة من التعاون الدولي في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

[1] United Nations Framework Convention on Climate Change, The Paris Agreement, Paris, 2015.

[2] Ibid.

[3] United Nations Framework Convention on Climate Change, Algeria – Party Profile, Op. cit.

كما سجل سجل المساهمات المحددة وطنيا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقديم الجزائر لمساهمة وطنية جديدة **NDC 3.0** في 24 يونيو 2026، وهو ما يعكس استمرار اندماج السياسة المناخية الجزائرية في آلية المساهمات الوطنية لاتفاق باريس.[1]

**خامسا: اتفاقية التنوع البيولوجي**

تمثل اتفاقية التنوع البيولوجي إحدى الركائز الأساسية للنظام الدولي لحماية البيئة، وقد اعتمدت في ريو دي جانيرو سنة 1992. وتتمثل أهدافها الأساسية في المحافظة على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية[2] وتكتسي الاتفاقية أهمية خاصة بالنسبة للجزائر بالنظر إلى تنوع نظمها البيئية، بما في ذلك المناطق الساحلية والبحرية والجبلية والصحراوية وشبه الصحراوية.

وقد وقعت الجزائر الاتفاقية في 13 يونيو 1992 وصادقت عليها في 14 أغسطس 1995.[3]

وتلزم الاتفاقية الدول بإدماج اعتبارات المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في عملية صنع القرار الوطني، كما تشجع التعاون بين السلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تطوير أساليب الاستخدام المستدام للموارد.[4]

ومن ثم، تساهم الاتفاقية في دعم الحوكمة البيئية في الجزائر من خلال تشجيع التخطيط البيئي، وحماية الأنواع والموائل، وتعزيز الرصد العلمي، وإدماج التنوع البيولوجي في السياسات القطاعية.

[1] United Nations Framework Convention on Climate Change, Nationally Determined Contributions Registry – Algeria NDC 3.0, 24 June 2026.

[2] United Nations, Convention on Biological Diversity, Rio de Janeiro, 1992, Article 1.

[3] United Nations, Treaty Collection: Convention on Biological Diversity, Treaty No. 30619.

[4] Convention on Biological Diversity, Article 10: Sustainable Use of Components of Biological Diversity.

كما تشكل آلية التقارير الوطنية إحدى أدوات تنفيذ الاتفاقية، إذ تهدف التقارير إلى تقديم معلومات حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ الالتزامات وتقييم فعاليتها، كما تساعد على تحديد الصعوبات والاحتياجات التقنية والمالية.[1]

**سادسا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر**

تكتسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أهمية خاصة بالنسبة للجزائر بسبب ارتباط جزء معتبر من أراضيها بالمناطق الجافة وشبه الجافة، وما يرتبط بذلك من مخاطر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

اعتمدت الاتفاقية في باريس في 14 أكتوبر 1994، ووقعت الجزائر عليها في اليوم نفسه، ثم صادقت عليها في 22 مايو 1996[2] ويتمثل هدف الاتفاقية في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف من خلال العمل الفعال على مختلف المستويات، مدعوما بالتعاون الدولي والشراكات، وفي إطار مقاربة متكاملة تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة. كما تركز على تحسين إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيلها والمحافظة عليها والإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه.[3]

وتنسجم هذه الأهداف بصورة مباشرة مع التحديات البيئية التي تواجه الجزائر، خاصة التصحر وتدهور الأراضي، حيث توفر الاتفاقية إطارا دوليا لتبادل الخبرات والمعلومات وتطوير البرامج الوطنية. وقد أدرجت اتفاقية مكافحة التصحر الجزائر ضمن الدول التي لديها برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر، ويرجع البرنامج الوطني المدرج لدى الاتفاقية إلى سنة 2004[4]

[1] Convention on Biological Diversity, National Reports: Article 26 of the Convention on Biological Diversity, Secretariat of the Convention on Biological Diversity.

[2] United Nations, United Nations Convention to Combat Desertification in Those Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, Particularly in Africa, Paris, 1994; United Nations Treaty Collection, Treaty No. 33480.

[3] United Nations Convention to Combat Desertification, Article 2: Objective.

[4] United Nations Convention to Combat Desertification, National Action Programmes – Algeria, UNCCD.

كما اعتمدت الاتفاقية إطارا استراتيجيا للفترة 2018-2030 يركز على تحسين حالة النظم البيئية المتضررة، وتحسين ظروف السكان المتأثرين، والتكيف مع الجفاف، وتحقيق المنافع البيئية العالمية، وتعبئة الموارد المالية وغير المالية من خلال الشراكات.[1]

**سابعا: البرامج الدولية المرتبطة بالتنمية المستدامة**

لا تقتصر الآليات الدولية على الاتفاقيات الملزمة أو الأطر القانونية، وإنما تشمل أيضا البرامج والخطط الدولية التي تساعد الدول على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويأتي برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة في مقدمة هذه الآليات، من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات ودعم المؤسسات وتطوير السياسات والبرامج الوطنية.

وتقوم أجندة 2030 على مفهوم الشراكة العالمية، حيث تؤكد على تعبئة الموارد المالية والتكنولوجيا والمعرفة وبناء القدرات، وتشجع الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات العلمية.[2] وتتضح أهمية هذه البرامج بالنسبة للجزائر من خلال إطار التعاون الأممي للتنمية المستدامة للفترة 2023-2027، الذي يمثل الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الجزائر ومنظومة الأمم المتحدة، ويربط الدعم الدولي بأهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.[3]

**الفرع الثاني: دور التعاون الدولي في دعم التنمية المستدامة في الجزائر**

يشكل التعاون الدولي امتدادا عمليا للالتزامات التي تفرضها أو تشجع عليها الاتفاقيات والبرامج الدولية، إذ يسمح للدول بتبادل الخبرات والتكنولوجيا والمعلومات، والحصول على الدعم المالي والتقني، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية.

[1] United Nations Convention to Combat Desertification, UNCCD 2018-2030 Strategic Framework.

[2] United Nations, Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development, Op. cit.

[3] United Nations, United Nations Sustainable Development Cooperation Framework – Algeria 2023-2027, Op. cit.

وتكتسب هذه الآلية أهمية بالنسبة للجزائر في ظل الحاجة إلى تطوير حلول متكاملة للتحديات البيئية والمناخية، وربط حماية البيئة بالتحول الاقتصادي والاجتماعي.

### أولا: التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

يمثل التعاون بين الجزائر ومنظومة الأمم المتحدة أحد أهم أطر التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة. وقد وقعت الجزائر ومنظومة الأمم المتحدة في 6 نوفمبر 2022 إطار التعاون للتنمية المستدامة للفترة 2023-2027. [1]

ويهدف هذا الإطار إلى تقديم دعم أكثر تكاملا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الأولويات الوطنية واحتياجات الفئات الموجودة في وضعيات هشاشة. كما يركز على التنويع الاقتصادي والاستثمار وخلق فرص العمل وتحسين الخدمات العامة وتعزيز قدرة المؤسسات والسكان على مواجهة تغير المناخ والأزمات المختلفة.[2] ويكتسب هذا الإطار أهمية من منظور الحوكمة البيئية لأنه لا يفصل بين التنمية الاقتصادية والحماية البيئية، بل يربط بينهما ضمن إطار تعاوني واحد.

### ثانيا: التعاون الدولي في مجال مكافحة تغير المناخ

يسمح التعاون المناخي للجزائر بالاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجالات خفض الانبعاثات والتكيف مع آثار تغير المناخ. وتشمل آليات التعاون المناخي تبادل البيانات والخبرات، ودعم إعداد التقارير الوطنية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، فضلا عن التعاون في إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.

ويعزز هذا التعاون قدرة المؤسسات الوطنية على إدماج المخاطر المناخية في التخطيط التنموي، خاصة في قطاعات الطاقة والمياه والزراعة والغابات والتهيئة العمرانية. كما أن اتفاق باريس نفسه يوفر

[1] United Nations in Algeria, «ONU Algérie – Signature du Cadre de Coopération pour le Développement Durable 2023-2027», 7 novembre 2022.

[2] Ibid.

إطارا للتعاون في التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، بما يسمح للدول النامية بالاستفادة من الدعم الدولي في تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف.[1]

### ثالثا: التعاون الدولي في مجال التنوع البيولوجي

يساهم التعاون الدولي في دعم حماية التنوع البيولوجي من خلال تبادل المعارف والخبرات العلمية، وتطوير نظم الرصد والتقييم، ودعم القدرات الوطنية في مجال حماية الأنواع والنظم البيئية.

كما تسمح الاتفاقية بالتعاون في مجالات نقل التكنولوجيا والتمويل والوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناتجة عنها. وتكتسب هذه الآليات أهمية بالنسبة للجزائر بالنظر إلى تنوع نظمها البيئية، والحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال حماية الأنواع والموائل الطبيعية. كما تسمح التقارير الوطنية التي تقدمها الدول الأطراف بتقييم مدى تنفيذ الالتزامات وتحديد الفجوات في القدرات والاحتياجات المالية والتقنية، وهو ما يجعل التعاون الدولي مرتبطا بآليات المتابعة والتقييم وليس فقط بتقديم المساعدات.[2]

### رابعا: التعاون الدولي في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي

يحتل التعاون الدولي مكانة أساسية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، التي تؤكد على العمل الثنائي والمتعدد الأطراف وعلى تنسيق الجهود ووضع استراتيجيات طويلة المدى وتنص الاتفاقية على تعزيز التعاون على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والدولية، وتشجيع التعاون في حماية البيئة والمحافظة على موارد الأراضي والمياه، والاستفادة من الآليات المالية الدولية[3] وبالنسبة للجزائر، يساهم هذا التعاون في دعم برامج مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتبادل التقنيات والخبرات المتعلقة بإعادة تأهيل الأراضي وإدارتها بصورة مستدامة.

[1] United Nations Framework Convention on Climate Change, The Paris Agreement, Op. cit.

[2] Convention on Biological Diversity, National Reports, Op. cit.

[3] United Nations Convention to Combat Desertification, Article 4: General Obligations.

وتظهر أهمية هذا المجال في ارتباطه بعدد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 15 المتعلق بحماية النظم البيئية البرية ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، فضلا عن ارتباطه بالأمن الغذائي والفقر وتحسين الظروف المعيشية في المناطق المتأثرة.[1]

**خامسا: التعاون الدولي في مجال التمويل البيئي**

يتطلب تنفيذ برامج التنمية المستدامة موارد مالية مهمة، خاصة في المجالات المرتبطة بالطاقة النظيفة، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة المياه، وحماية التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر. وتوفر الاتفاقيات الدولية والبرامج متعددة الأطراف أطر مختلفة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع البيئية والتنموية. وقد أكدت أجندة 2030 أهمية تعبئة الموارد من مصادر متعددة، كما خصصت الهدف السابع عشر لوسائل التنفيذ والشراكة العالمية، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات[2]

وتسمح هذه الآليات للجزائر بالاستفادة من فرص التعاون والتمويل المرتبطة بالمشاريع البيئية والمناخية، شريطة وجود قدرات وطنية على إعداد المشاريع ومتابعتها وتقييم نتائجها.

**سادسا: التعاون في مجال نقل التكنولوجيا والخبرات**

لا يقتصر التعاون الدولي على التمويل، بل يشمل نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات، وهو عنصر أساسي في التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. وقد جعلت أجندة 2030 من نقل التكنولوجيا وبناء القدرات جزءا من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة من خلال الهدف 17 الذي يشجع التعاون الدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا[3]

[1] United Nations, Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development, Op. cit.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

كما يتضمن اتفاق باريس آليات تتعلق بالتكنولوجيا وبناء القدرات لدعم الدول النامية في التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع آثاره.[1] وتستفيد الجزائر من هذا النوع من التعاون في تطوير القدرات الوطنية المرتبطة بالطاقة والبيئة والرصد المناخي وإدارة الموارد الطبيعية.

**سابعا: التعاون الدولي في بناء القدرات المؤسساتية**

تحتاج الحوكمة البيئية الفعالة إلى مؤسسات قادرة على تنفيذ القوانين والسياسات، وجمع البيانات وتحليلها، ومراقبة المؤشرات البيئية، وإعداد التقارير، وتقييم البرامج. ولهذا يمثل بناء القدرات المؤسساتية أحد أهم مجالات التعاون الدولي، لأنه يساعد المؤسسات الوطنية على تطوير المهارات والوسائل اللازمة لتنفيذ الالتزامات الدولية.

ويظهر ذلك في أطر التعاون الأممي التي تربط دعم التنمية المستدامة بتعزيز قدرة المؤسسات والسكان على مواجهة تغير المناخ والأزمات المختلفة.[2] كما يسمح بناء القدرات بتحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات الوطنية، وهو ما يساهم في الانتقال من السياسات القطاعية المنفصلة إلى مقاربة أكثر تكاملا.

**ثامنا: التعاون الدولي وتبادل المعلومات والبيانات البيئية**

تحتاج الحوكمة البيئية إلى معلومات دقيقة وموثوقة حول حالة الموارد الطبيعية ومستويات التلوث والتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي. ومن هنا يساهم التعاون الدولي في تحسين نظم الرصد وجمع البيانات وتبادل المعلومات والخبرات، كما يساعد على توحيد بعض منهجيات القياس وإعداد التقارير.

وتظهر أهمية ذلك في الالتزامات المتعلقة بالتقارير الوطنية في الاتفاقيات البيئية، حيث تسمح التقارير بمراجعة مدى تنفيذ الالتزامات وتحديد الصعوبات والاحتياجات.[3]

[1] United Nations Framework Convention on Climate Change, The Paris Agreement, Op. cit.

[2] United Nations, United Nations Sustainable Development Cooperation Framework – Algeria 2023-2027, Op. cit.

[3] Convention on Biological Diversity, National Reports, Op. cit.

**تاسعا: التعاون الدولي وتعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين**

تقوم التنمية المستدامة الحديثة على مبدأ الشراكة بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني والجامعات والهيئات الدولية.

وقد أكدت أجندة 2030 على أهمية الشراكات متعددة الأطراف، ودعت إلى الجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات العلمية وغيرها من الفاعلين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.[1] وينسجم هذا التوجه مع مفهوم الحوكمة البيئية، الذي يقوم على تعدد الفاعلين وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، بدلا من الاعتماد على الدولة وحدها في معالجة المشكلات البيئية.

وفي الجزائر، يمكن أن يساهم التعاون الدولي في دعم هذه الشراكات من خلال المشاريع والبرامج التي تجمع المؤسسات الحكومية والجامعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

**عاشرا: التعاون الدولي ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر**

يساعد التعاون الدولي الجزائر على ربط السياسات الوطنية بالإطار العالمي للتنمية المستدامة، خاصة من خلال متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في البرامج الوطنية. ويظهر ذلك بوضوح في إطار التعاون الأممي 2023-2027، الذي تم إعداده استنادا إلى تحليل التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإلى الأولويات الوطنية[2] وقد حدد إطار التعاون عدة تحديات عابرة للقطاعات في مسار تسريع تنفيذ أجندة 2030 في الجزائر، من بينها تدهور التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمخاطر الكبرى، والتحول نحو اقتصاد أكثر قدرة على الصمود وأقل أثرا على البيئة، إضافة إلى تعزيز الحوكمة والمؤسسات.[3]

[1] United Nations, Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development, Op. cit.

[2] United Nations, United Nations Sustainable Development Cooperation Framework – Algeria 2023-2027, Op. cit.

[3] Ibid.

ويؤكد ذلك أن التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة لا يقتصر على الجانب البيئي الضيق، وإنما يشمل إصلاح المؤسسات وتحسين السياسات العمومية وتعزيز قدرة المجتمع والاقتصاد على مواجهة التحديات.

### حادي عشر: التعاون الدولي كآلية لتفعيل الحوكمة البيئية

يساهم التعاون الدولي في تفعيل الحوكمة البيئية من خلال تعزيز مبادئ المشاركة والشفافية وتبادل المعلومات وبناء القدرات والمساءلة. كما يسمح بتبادل التجارب في مجال التشريع البيئي، وتطوير المؤسسات، وإشراك مختلف الفاعلين، وتحسين آليات التخطيط والمتابعة والتقييم. ومن ثم، فإن الاتفاقيات الدولية لا تمثل مجرد التزامات قانونية خارجية، وإنما يمكن أن تشكل مصدرا لتطوير التشريعات والسياسات الوطنية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على إدارة القضايا البيئية[1].

### ثاني عشر: حدود التعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

رغم أهمية التعاون الدولي، فإن فعاليته تظل مرتبطة بقدرة الدولة على تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات وبرامج وطنية قابلة للتنفيذ. فالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لا يؤدي بصورة تلقائية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإنما يتطلب وجود مؤسسات وطنية فعالة وآليات تنفيذ ومتابعة وتقييم. كما أن الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا والخبرات الدولية تحتاج إلى قدرة وطنية على تحديد الأولويات، وإعداد المشاريع، وتنسيق البرامج، وضمان استمراريتها بعد انتهاء الدعم الخارجي.

ومن جهة أخرى، ينبغي أن يظل التعاون الدولي منسجما مع الأولويات الوطنية والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للجزائر، بما يضمن أن تكون المساعدة الدولية وسيلة لتعزيز القدرات الوطنية وليس بديلا عنها.

[1] إسما بلميهوب، عبد النعيم دفرور، «التعاون الدولي في مجال التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة – حالة مبادرة استدامة التعليم العالي»، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021، ص ص 00-22.

## المطلب الثاني: الآليات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر لا يرتبط بالالتزامات الدولية وحدها، وإنما يستند كذلك إلى منظومة وطنية متكاملة من القواعد القانونية والمؤسسات والبرامج والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة أخرى. وقد تطور الإطار الوطني تدريجيا من خلال إصدار تشريعات متخصصة في حماية البيئة والموارد الطبيعية وتهيئة الإقليم وتسيير النفايات والمياه والساحل والوقاية من الأخطار الكبرى، إلى جانب إنشاء مؤسسات وهيئات متخصصة في الرصد والرقابة والتخطيط البيئي.[1]

ويكشف هذا التطور عن انتقال السياسة البيئية الجزائرية من التركيز على الحماية القطاعية للبيئة إلى تبني مقاربة أكثر تكاملا تربط البيئة بالتنمية المستدامة، وهو ما تجسد بصورة واضحة في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وفي القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، فضلا عن مجموعة من القوانين القطاعية والاستراتيجيات الوطنية.[2]

وعليه، سيتم تناول الآليات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الفرع الأول، ثم التطرق إلى أهم البرامج والاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال في الفرع الثاني.

### الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

يشكل الإطار التشريعي والمؤسساتي إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها السياسة الوطنية للتنمية المستدامة، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون وجود قواعد قانونية تحدد الحقوق والالتزامات والمسؤوليات، ومؤسسات تتولى تنفيذ السياسات ومراقبة احترام التشريعات وجمع المعلومات البيئية وتقييم حالة الموارد الطبيعية.

---

[1] وليد عابي، إبراهيم عاشوري، سميرة مومن، «آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة»، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص ص 212-234.

[2] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 يوليو 2003.

وقد شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا المجال، حيث انتقلت من تشريعات بيئية أولية إلى منظومة قانونية أكثر اتساعا تربط حماية البيئة بمبادئ التنمية المستدامة، وتدعمها مجموعة من الهيئات المتخصصة وآليات الرقابة والتخطيط والمشاركة.

## أولا: القانون رقم 03-10 كإطار أساسي لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

يمثل القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أحد أهم النصوص القانونية في المنظومة البيئية الجزائرية، إذ وضع المشرع من خلاله إطارا عاما لحماية البيئة وربطها بصورة صريحة بمفهوم التنمية المستدامة. وقد صدر القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المؤرخ في 20 يوليو 2003.[1]

وتظهر أهمية هذا القانون في كونه لم يتعامل مع حماية البيئة باعتبارها هدفا منفصلا عن التنمية، وإنما جعلها جزءا من مسار التنمية، من خلال وضع مجموعة من المبادئ والقواعد المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية والأوساط البيئية والحد من التلوث والمخاطر البيئية.

كما يتضمن القانون جملة من المبادئ التي تشكل أساسا للسياسة البيئية، ومن بينها مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم الإضرار بالموارد الطبيعية، ومبدأ الوقاية، إضافة إلى مبدأ مشاركة المواطنين في القرارات التي قد تؤثر على البيئة.[2] ومن منظور الحوكمة البيئية، تكتسي هذه الأحكام أهمية خاصة لأنها تجعل حماية البيئة مسؤولية مشتركة بين السلطات العمومية والأفراد والمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وهو ما ينسجم مع الاتجاه الحديث نحو إشراك مختلف الفاعلين في صناعة وتنفيذ السياسات البيئية.

وقد أشار كل من وليد عابي وإبراهيم عاشوري وسميرة مومن إلى أن تطور الإطار التشريعي والمؤسساتي الجزائري في مجال البيئة أدى إلى إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم واستحداث مؤسسات

[1] القانون رقم 03-10، سالف الذكر.

[2] محمد بن محمد، «حماية البيئة والإعلام البيئي: قراءة تحليلية لقانون حماية البيئة 03-10 وقانون الإعلام 12-05»، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 07، العدد 10، 2015، ص ص 171-187.

مكلفة بحماية البيئة، إضافة إلى تبني أدوات للسياسة البيئية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.[1]

**ثانيا: قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**

إلى جانب القانون البيئي العام، اعتمد المشرع الجزائري القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وهو قانون يربط التخطيط الإقليمي بمقتضيات التنمية المستدامة.[2] وتكمن أهمية هذا القانون في أنه ينظر إلى الإقليم باعتباره مجالا تتفاعل فيه مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويهدف إلى تحقيق توزيع أكثر توازنا للسكان والأنشطة والتجهيزات، مع مراعاة الخصائص والإمكانات المختلفة للأقاليم.

كما يقوم نظام التهيئة الإقليمية على تدخل الدولة بالتنسيق مع الجماعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع إشراك المواطنين في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وهو ما يبرز البعد التشاركي في التخطيط الإقليمي.[3]

وقد أكدت هاجر شنيخر أن القانون رقم 01-20 شكل أساسا قانونيا لسياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وأن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أصبح أداة لربط النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بضرورة المحافظة على البيئة وتحقيق استدامتها.[4] ومن ثم، فإن تهيئة الإقليم تمثل آلية وطنية للحوكمة البيئية، لأنها تسمح بإدماج الاعتبارات البيئية في القرارات المتعلقة بتوزيع الأنشطة الاقتصادية والسكان والتجهيزات واستعمال الأراضي.

---

[1] وليد عابي، إبراهيم عاشوري، سميرة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 212 وما بعدها.

[2] القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

[3] القانون رقم 01-20، سالف الذكر، المادة 2.

[4] هاجر شنيخر، «استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفعالية الاقتصادية – المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته SNAT نموذجا»، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص ص 199-218.

**ثالثا: قانون المياه كآلية لحماية الموارد المائية وتحقيق الاستدامة**

نظرا للأهمية الاستراتيجية للمياه، خصص المشرع الجزائري إطارا قانونيا مستقلا لهذا المورد من خلال القانون رقم 05-12 المؤرخ في 4 أغسطس 2005 المتعلق بالمياه. ويهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد المطبقة لاستعمال الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة باعتبارها ملكا للمجموعة الوطنية.[1]

وتبرز أهمية القانون في تكريس مفهوم الإدارة المستدامة للموارد المائية، من خلال تنظيم استعمال المياه وحمايتها من التلوث والتبذير، وربط استغلالها بضرورة المحافظة على الموارد للأجيال القادمة. وتتوافق هذه المقاربة مع أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، والمتمثل في ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وعدم استنزافها نتيجة النشاط الاقتصادي أو التوسع العمراني. كما أن إدارة الموارد المائية تحتاج إلى تنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات والجماعات المحلية، الأمر الذي يجعل قطاع المياه أحد المجالات التي تظهر فيها أهمية الحوكمة متعددة المستويات.

**رابعا: التشريع المتعلق بتسيير النفايات**

أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، بهدف وضع قواعد قانونية لتنظيم عملية تسيير النفايات والحد من آثارها البيئية والصحية[2] وقد تبنى هذا القانون مجموعة من المبادئ المتعلقة بالوقاية وتقليل إنتاج النفايات من المصدر، وتنظيم فرزها وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها.

وتكمن أهمية هذه الأحكام في أنها لا تنظر إلى النفايات باعتبارها مجرد مخلفات يجب التخلص منها، وإنما تربط تسييرها بحماية البيئة وترشيد الموارد وإمكانية استرجاع جزء منها وإعادة إدماجه في الدورة الاقتصادية.

[1] القانون رقم 05-12 المؤرخ في 4 أغسطس 2005، المتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 4 سبتمبر 2005، المادة 1.

[2] القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

وقد بين محمد البرج وعبد الحليم بن بادة أن المشرع الجزائري نظم مجال تثمين النفايات المنزلية وما شابهها من خلال القانون رقم 01-19، إلا أن فعالية بعض الآليات لا تزال مرتبطة بمدى تطوير الفرز والتثمين وإشراك المواطن والقطاع الخاص في هذه العملية.[1] وهذا يبرز العلاقة المباشرة بين سياسة النفايات والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، خاصة أن تثمين النفايات يمكن أن يجمع بين حماية البيئة وتحقيق منافع اقتصادية.

**خامسا: حماية الساحل كأحد مجالات التنمية البيئية**

نظرا للأهمية الاقتصادية والبيئية للساحل الجزائري، أصدر المشرع القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه[2] ويهدف هذا الإطار القانوني إلى تنظيم حماية المناطق الساحلية والحفاظ على توازنها البيئي، مع مراعاة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

وتتجلى أهمية هذا القانون في كونه يسعى إلى تحقيق التوفيق بين استغلال الموارد الساحلية وبين المحافظة عليها، خاصة في ظل الضغوط الناتجة عن التوسع العمراني والسياحة والصناعة والنشاطات الاقتصادية. وقد أنشئت المحافظة الوطنية للساحل باعتبارها إحدى الهيئات المتخصصة في متابعة وتنفيذ السياسة المتعلقة بحماية الساحل[3] وبذلك تمثل حماية الساحل نموذجا للحوكمة البيئية القطاعية التي تتطلب تنسيق عمل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني.

**سادسا: الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث**

اعتمدت الجزائر كذلك القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.[4] وتكمن أهمية هذا القانون في انتقال السياسة الوطنية من الاقتصار على التدخل بعد وقوع الكوارث إلى اعتماد مقاربة وقائية تقوم على تحديد المخاطر والتقليل منها والاستعداد لمواجهتها.

---

[1] البرج محمد، بن بادة عبد الحليم، «آليات تثمين النفايات المنزلية وما شابهها في التشريع الجزائري»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص ص 11-27.

[2] القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 13 أبريل 2004، المتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها.

[4] القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية متزايدة في ظل ارتباط بعض المخاطر بالتغيرات المناخية والضغط على الموارد الطبيعية والتوسع العمراني والنشاطات الصناعية. ومن منظور التنمية المستدامة، يسمح إدماج الوقاية من المخاطر في التخطيط الوطني والمحلي بتقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضمان استمرارية التنمية.

**سابعا: الإطار المؤسساتي لحماية البيئة**

لا تكتمل فعالية التشريع البيئي بمجرد وجود النصوص القانونية، بل تتطلب وجود مؤسسات وهيئات تتولى تنفيذها ومراقبة احترامها وتوفير المعلومات اللازمة لصنع القرار. وقد شهدت الجزائر إنشاء عدد من المؤسسات والهيئات المتخصصة في المجال البيئي، من بينها وزارة البيئة، والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والوكالة الوطنية للنفايات، والمحافظة الوطنية للساحل، إلى جانب مصالح البيئة على المستوى المحلي. ويؤكد عابي وعاشوري ومومن أن تطور السياسة البيئية الجزائرية رافقه استحداث إطار مؤسساتي مكلف بحماية البيئة وتبني أدوات مختلفة للسياسة البيئية.[1]

ويكتسي هذا الإطار المؤسساتي أهمية من منظور الحوكمة لأنه يسمح بتوزيع الاختصاصات بين مختلف المستويات المركزية والمحلية، ويعزز التخصص في معالجة القضايا البيئية.

**ثامنا: وزارة البيئة ودورها في تنفيذ السياسة البيئية**

تمثل الوزارة المكلفة بالبيئة الهيئة المركزية الأساسية في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة. ويتمثل دورها في اقتراح السياسات والاستراتيجيات والبرامج، وإعداد النصوص التنظيمية، ومتابعة تنفيذ البرامج البيئية، والتنسيق مع القطاعات الأخرى.

وتتطلب التنمية المستدامة تنسيقا بين السياسة البيئية والسياسات المتعلقة بالطاقة والفلاحة والمياه والصناعة والسياحة والعمران والنقل، لأن القرارات المتخذة في هذه المجالات لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

[1] وليد عابي، إبراهيم عاشوري، سميرة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 212-234.

**تاسعا: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**

يمثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إحدى الآليات المؤسساتية المهمة في مجال الحوكمة البيئية، وقد أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أبريل 2002. [1] وتتمثل أهمية المرصد في توفير المعلومات البيئية التي تساعد على متابعة حالة البيئة ودعم عملية صنع القرار.

كما يرتبط عمله بالرصد والقياس وجمع ومعالجة المعطيات البيئية ونشر المعلومات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة[2] وتعد المعلومات البيئية عنصرا أساسيا في الحوكمة، لأن القرارات العمومية لا يمكن أن تكون فعالة دون الاعتماد على بيانات علمية وإحصائية دقيقة. كما أن توفر المعلومات يسمح بتحسين الشفافية والمتابعة والتقييم، ويعزز قدرة السلطات العمومية والباحثين والمجتمع المدني على تقييم الوضع البيئي.

**عاشرا: الوكالة الوطنية للنفايات**

أنشئت الوكالة الوطنية للنفايات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 مايو 2002 المتعلق بإنشائها وتنظيمها وعملها.[3] وتساهم الوكالة في تطوير نشاطات تسيير النفايات، وتقديم الدعم والمعلومات للفاعلين، والمساهمة في تطوير الفرز والتثمين وإدارة النفايات. وتبرز أهمية الوكالة في كونها تمثل أداة مؤسساتية لتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالنفايات، كما تسمح بتطوير الخبرة التقنية وتوفير المعلومات الضرورية للقطاع.

**حادي عشر: المحافظة الوطنية للساحل**

تعد المحافظة الوطنية للساحل من المؤسسات المتخصصة في حماية المناطق الساحلية، وقد نظمها المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 13 أبريل 2004.[4]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أبريل 2002، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

[2] وزارة البيئة وجودة الحياة، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجزائر.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 مايو 2002، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 26 مايو 2002.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 13 أبريل 2004، سالف الذكر.

وتتمثل أهمية هذه الهيئة في توفير آلية مؤسساتية متخصصة في متابعة الوضع البيئي للساحل والمساهمة في حماية المناطق الساحلية. ويعكس إنشاء هيئة متخصصة في هذا المجال إدراك المشرع الجزائري لخصوصية المشكلات البيئية الساحلية والحاجة إلى مؤسسات قادرة على المتابعة والتنسيق.

**ثاني عشر: الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**

تؤدي الجماعات المحلية دورا مهما في تجسيد التنمية المستدامة، نظرا لقربها من السكان ومن المشكلات البيئية المحلية. ويظهر هذا الدور في مجالات النظافة وتسيير النفايات والتهيئة العمرانية والمساحات الخضراء وحماية الموارد المحلية والمساهمة في تنفيذ المخططات والبرامج البيئية. ويؤكد قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ضرورة العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما يقر إشراك المواطنين في إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.[1]

وتسمح هذه المقاربة بتحقيق قدر من اللامركزية في تنفيذ السياسات البيئية، بحيث يتم تكييف البرامج الوطنية مع خصوصيات كل إقليم.

**ثالث عشر: مشاركة المجتمع المدني في حماية البيئة**

لم تعد حماية البيئة مسؤولية حصرية للسلطات العمومية، بل أصبح المجتمع المدني أحد الفاعلين في مجال التنمية المستدامة. وقد كرس القانون رقم 03-10 آليات تسمح بمشاركة المواطنين والجمعيات في المجال البيئي، خاصة من خلال الحق في الإعلام والمساهمة في الإجراءات المتعلقة بالقرارات التي يمكن أن تؤثر على البيئة.[2]

وقد خلص الشيخ بوسماحة ومحمد الأمين مزيان ويمينة طالبي إلى أن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كرس الشراكة والمساهمة البيئية للجمعيات في صنع القرارات البيئية باعتبارها إحدى الآليات القانونية لحماية البيئة.[3]

---

[1] القانون رقم 01-20، سالف الذكر، المادة 2.

[2] القانون رقم 03-10، سالف الذكر، المواد المتعلقة بالإعلام والمشاركة البيئية.

[3] الشيخ بوسماحة، محمد الأمين مزيان، يمينة طالبي، «الشراكة والمساهمة البيئية للجمعيات في ظل قانون حماية البيئة 03-10»، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص ص 98-105.

كما أظهرت دراسة خالد العمري أن المشرع الجزائري استحدث هيئات مركزية ومحلية، وسمح لمؤسسات المجتمع المدني بالمساهمة في تنفيذ استراتيجية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

وبذلك، فإن إشراك المجتمع المدني يعزز الطابع التشاركي للحوكمة البيئية، ويتيح الاستفادة من الخبرات المحلية ورفع الوعي البيئي ومراقبة السياسات العمومية.

**الفرع الثاني: البرامج والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة**

لا تقتصر الآليات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة على النصوص القانونية والمؤسسات، وإنما تشمل كذلك مجموعة من البرامج والمخططات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحويل المبادئ القانونية إلى سياسات وإجراءات عملية. وتكتسب هذه البرامج أهمية خاصة لأنها تسمح بتحديد الأولويات الوطنية، وتوزيع الأدوار بين القطاعات، وتحديد الأهداف والوسائل وآليات المتابعة والتقييم.

**أولا: الاستراتيجية الوطنية للبيئة**

تمثل الاستراتيجية الوطنية للبيئة إحدى أهم الأدوات التي اعتمدتها الجزائر لتوجيه السياسة البيئية على المدى المتوسط والطويل. وقد تطورت هذه السياسة إلى الاستراتيجية الوطنية للبيئة للفترة 2017-2035، التي تربط حماية البيئة بالنموذج الاقتصادي الجديد وبأهداف التنمية المستدامة. وتؤكد وزارة البيئة أن الاستراتيجية تغطي 14 هدفا من أصل 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة[2]

وتقوم الاستراتيجية على سبعة محاور رئيسية تتمثل في:

1. تحسين الصحة ونمط الحياة.
2. المحافظة على رأس المال الطبيعي والثقافي الوطني.
3. ضمان أمن غذائي مستدام.
4. تطوير الاقتصاد الأخضر والدائري.

[1] العمري خالد، «دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر: جمعية حماية البيئة نموذجا»، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص ص 496-505.

[2] وزارة البيئة وجودة الحياة، «الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035»، الموقع الرسمي لوزارة البيئة وجودة الحياة، الجزائر، دون صفحة.

5. تعزيز قدرة الجزائر على مقاومة التصحر.
6. تعزيز قدرة الجزائر على مواجهة تغير المناخ والمساهمة في الجهود الدولية.
7. إقامة حوكمة بيئية[1]

ويلاحظ أن المحور السابع المتعلق بالحوكمة البيئية يمثل ارتباطا مباشرا بموضوع هذه الدراسة، لأنه يؤكد أن حماية البيئة لا تتطلب فقط تشريعات وموارد مالية، وإنما تحتاج كذلك إلى نظام مؤسساتي قائم على التنسيق والمشاركة والرصد والمساءلة.

كما تكشف المحاور الأخرى عن اعتماد مقاربة متكاملة للتنمية المستدامة، تجمع بين حماية رأس المال الطبيعي والأمن الغذائي والاقتصاد الأخضر ومكافحة التصحر والتكيف مع تغير المناخ.

## ثانيا: المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامةPNAE-DD

يمثل المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة أحد الأطر المهمة التي ساهمت في تنظيم السياسة البيئية الجزائرية وربطها بالتنمية.

وتؤكد وزارة البيئة وجود إطار تنظيمي خاص بإعداد المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 15-207 المؤرخ في 27 يوليو 2015، المحدد لكيفيات الشروع في إعداد هذا المخطط[2] وقد ارتبط ظهور هذا المسار بتطور الاستراتيجية الوطنية للبيئة، حيث يشير المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إلى أن الاستراتيجية البيئية الوطنية كانت مدعومة بخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، التي أطلق تنفيذها في إطار مؤتمر دولي بالجزائر العاصمة سنة 2002.[3]

ويهدف هذا النوع من التخطيط إلى تحويل التوجهات العامة للسياسة البيئية إلى برامج عملية، وتحديد الأولويات البيئية وتنسيق التدخلات بين مختلف القطاعات.

[1] المرجع نفسه.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 15-207 المؤرخ في 27 يوليو 2015، المحدد لكيفيات الشروع وإعداد المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وزارة البيئة وجودة الحياة.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أبريل 2002، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

### ثالثا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT 2030

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أحد أهم أدوات التخطيط الاستراتيجي في الجزائر، وقد تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010[1]

ويشكل SNAT 2030 الإطار الاستراتيجي للتخطيط الإقليمي على مدى عشرين سنة، ويهدف إلى معالجة الاختلالات والفوارق بين الأقاليم وتحقيق توازن أكبر في التنمية المحلية وتعزيز جاذبية الأقاليم وتماسكها[2] وتظهر علاقته بالتنمية المستدامة في كونه يربط توزيع السكان والأنشطة والتجهيزات باستعمال المجال الوطني بطريقة أكثر توازنا، مع مراعاة الاعتبارات البيئية.

وقد أوضحت هاجر شنيخر أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يمثل أداة لربط مختلف النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بضرورة المحافظة على البيئة وتحقيق استدامتها.[3] وبالتالي، فإن SNAT 2030 لا يمثل مجرد وثيقة للتخطيط العمراني، وإنما يعد آلية للحوكمة الترابية تسمح بإدماج البعد البيئي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

### رابعا: مخططات تهيئة إقليم الولاياتPATW

تتفرع عن التخطيط الوطني أدوات على المستوى الإقليمي، ومن بينها مخططات تهيئة إقليم الولاية.

وقد أكدت وزارة الداخلية أن مخطط تهيئة إقليم الولاية يمثل أداة لتوجيه التنمية المحلية وفقا للتوجهات الاستراتيجية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مع اعتماد التشاور مع المجلس الشعبي الولائي ومشاركة مختلف الفاعلين في التنمية المحلية[4]

وتتمثل أهمية هذه المخططات في ترجمة الخيارات الوطنية إلى برامج تتلاءم مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل ولاية. كما يسمح إشراك المصالح اللامركزية والهيئات العمومية

[1] القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، «أدوات تهيئة الإقليم: المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT 2030 «، الجزائر، دون صفحة.

[3] هاجر شنيخر، مرجع سبق ذكره، ص ص 199-218.

[4] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أدوات تهيئة الإقليم، مرجع سبق ذكره.

والخاصة والمجتمع المدني بإدماج الفاعلين المحليين في عملية التخطيط، وهو ما يعزز الحوكمة متعددة المستويات.

## خامسا: الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل 2016-2030

أعدت الجزائر الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي للفترة 2016-2030 تحت عنوان «التنوع البيولوجي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتكيف مع التغير المناخي».[1]

وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية خاصة لأنها تربط مباشرة بين المحافظة على التنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكيف مع التغيرات المناخية.

وقد بنيت الاستراتيجية على أربعة توجهات استراتيجية رئيسية تتمثل في:

- تكييف الإطار المؤسساتي والاستراتيجي والقانوني.
- تطوير المعارف والمهارات وتقاسمها والتوعية بأهمية التنوع البيولوجي.
- ترقية المحافظة على التنوع البيولوجي وإصلاحه لضمان استدامة الثروة الطبيعية.
- تثمين التنوع البيولوجي من أجل اقتصاد أخضر[2]

وتتوزع هذه التوجهات على 21 هدفا وطنيا و113 عملا أو نشاطا، بما يجعلها من الأدوات الوطنية المهمة لدمج التنوع البيولوجي في السياسات العمومية.[3]

كما اعتمد إعداد الاستراتيجية على مشاركة واسعة للقطاعات المعنية والخبراء وورشات التشاور الوطنية والجهوية والقطاعية، وهو ما يعكس البعد التشاركي في إعداد السياسات البيئية.[4]

[1] وزارة البيئة وجودة الحياة، التنوع البيولوجي: الاستراتيجية ومخطط العمل الوطنيان للتنوع البيولوجي 2016-2030، الجزائر.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

**سادسا: برامج مكافحة التصحر وتدهور الأراضي**

تمثل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي أحد المجالات المهمة للسياسة الوطنية للتنمية المستدامة، خاصة بالنظر إلى اتساع المناطق الجافة وشبه الجافة في الجزائر. وقد ارتبطت السياسة الوطنية في هذا المجال بالتزامات الجزائر في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتم إعداد برنامج وطني للعمل لمكافحة التصحر.

وتكتسب هذه البرامج أهمية اقتصادية واجتماعية إلى جانب بعدها البيئي، لأنها ترتبط بالمحافظة على الأراضي والموارد المائية والغطاء النباتي، ودعم الأنشطة الزراعية والرعوية، وتحسين ظروف السكان في المناطق المتأثرة. كما ينسجم هذا المجال مع الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035، التي خصصت محورا لتعزيز قدرة الجزائر على مقاومة التصحر[1]

**سابعا: البرامج الوطنية لتسيير النفايات وتثمينها**

تعد إدارة النفايات من المجالات التي اعتمدت فيها الجزائر مجموعة من الأدوات القانونية والمؤسساتية والبرامجية. فإلى جانب القانون رقم 01-19، وضعت الدولة آليات تتعلق بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، كما اعتمدت مخططات بلدية لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها[2]

وتساهم هذه البرامج في تحسين عملية جمع النفايات ونقلها ومعالجتها، والحد من آثارها الصحية والبيئية، فضلا عن تشجيع التثمين وإعادة التدوير. ويكتسي تثمين النفايات أهمية خاصة في إطار التنمية المستدامة لأنه يحول جزءا من النفايات من عبء بيئي إلى مورد اقتصادي يمكن إدماجه في الدورة الإنتاجية. وقد تناول البرج وبن بادة هذا الجانب، وأكدا أن تثمين النفايات يمثل تحديا بيئيا واقتصاديا في الوقت نفسه.[3]

[1] وزارة البيئة وجودة الحياة، الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035، مرجع سبق ذكره.

[2] وزارة البيئة وجودة الحياة، النفايات: النصوص التشريعية والتنظيمية، الجزائر.

[3] البرج محمد، بن بادة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-27.

**ثامنا: برامج الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري**

أصبحت سياسة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري جزءا من التوجهات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، خاصة ضمن الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035. وقد خصصت الاستراتيجية الوطنية للبيئة محورا لتطوير الاقتصاد الأخضر والدائري، بما يعكس الانتقال من نموذج اقتصادي يقوم على الاستهلاك المكثف للموارد إلى نموذج يركز على الكفاءة في استخدام الموارد وتقليل النفايات وتشجيع إعادة الاستخدام والتدوير[1] ويؤدي الاقتصاد الأخضر دورا في تحقيق التكامل بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي، من خلال تشجيع الأنشطة التي تحقق قيمة اقتصادية مع الحد من الآثار البيئية السلبية.

**تاسعا: البرامج المتعلقة بالتغير المناخي والانتقال الطاقوي**

يعد تغير المناخ من أبرز التحديات التي تتطلب إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والطاقة. وقد جعلت الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 من تعزيز قدرة الجزائر على مواجهة تغير المناخ والمساهمة في الجهود الدولية أحد محاورها الرئيسية[2] كما أن تطوير الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة يمثلان أحد المسارات التي يمكن من خلالها الجمع بين حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتتطلب هذه السياسات تنسيقا بين قطاعات البيئة والطاقة والصناعة والنقل والسكن والتعمير، وهو ما يبرز أهمية الحوكمة البيئية في تنفيذ السياسات المناخية.

**عاشرا: البرامج الوطنية المتعلقة بحماية المناطق الساحلية**

تستند حماية الساحل إلى القانون رقم 02-02 وإلى مجموعة من النصوص التنظيمية والهيئات المتخصصة، وعلى رأسها المحافظة الوطنية للساحل[3]

[1] وزارة البيئة وجودة الحياة، الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035، مرجع سبق ذكره.

[2] المرجع نفسه.

[3] القانون رقم 02-02، سالف الذكر، والمرسوم التنفيذي رقم 04-113، سالف الذكر.

وتتجه البرامج الساحلية إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على الموارد الساحلية واستغلالها الاقتصادي والسياحي، مع حماية المناطق الحساسة والحد من مصادر التلوث. وتظهر أهمية هذه البرامج في كون الساحل يمثل مجالا تتقاطع فيه مصالح متعددة، الأمر الذي يتطلب تنسيقا بين الدولة والجماعات المحلية والقطاعات الاقتصادية والمجتمع المدني.

### حادي عشر: التكامل بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية

إن تعدد البرامج والاستراتيجيات الوطنية لا يعني أنها تعمل بصورة منفصلة، وإنما يفترض أن تتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالاستراتيجية الوطنية للبيئة توفر الإطار العام للسياسة البيئية، بينما يوجه SNAT 2030 استعمال المجال الوطني، وتعمل استراتيجية التنوع البيولوجي على حماية رأس المال الطبيعي، وتتكفل البرامج الخاصة بالنفايات والمياه والساحل والتصحر بتناول قطاعات بيئية محددة.

ومن ثم، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود تنسيق مؤسساتي يضمن عدم تعارض البرامج القطاعية، ويعمل على إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت الدراسات الجزائرية المتعلقة بالسياسة البيئية أهمية تطوير الإطار المؤسساتي والقانوني وتنسيق أدوات السياسة البيئية لتحقيق حماية أكثر فعالية للبيئة.[1]

### ثاني عشر: دور التخطيط الوطني في تعزيز الحوكمة البيئية

يساهم التخطيط الوطني في تحقيق الحوكمة البيئية من خلال تحديد الأهداف والأولويات، وتوزيع الاختصاصات، وتنسيق التدخلات، وتوفير أدوات للمتابعة والتقييم. ويبرز هذا الدور في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي يقوم على رؤية طويلة المدى ويهدف إلى معالجة الاختلالات الإقليمية وتحقيق التماسك والتنمية المحلية[2]

[1] وليد عابي، إبراهيم عاشوري، سميرة مومن، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-234.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أدوات تهيئة الإقليم، مرجع سبق ذكره.

كما يظهر في الاستراتيجية الوطنية للبيئة التي تجمع بين حماية الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر والتغير المناخي والاقتصاد الأخضر والحوكمة البيئية[1] وبذلك، يشكل التخطيط الاستراتيجي أداة لتحويل مبادئ التنمية المستدامة من أهداف عامة إلى برامج وسياسات قابلة للتنفيذ.

**ثالث عشر: التحديات التي تواجه الآليات الوطنية**

على الرغم من تطور الإطار القانوني والمؤسساتي والاستراتيجي، فإن فعالية الآليات الوطنية تظل مرتبطة بمدى التطبيق الفعلي للنصوص وتوفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة. كما أن تعدد المتدخلين في المجال البيئي قد يؤدي إلى تداخل الاختصاصات إذا لم يصاحبه تنسيق مؤسساتي فعال.

وتشير بعض الدراسات الجزائرية إلى أن وجود العديد من النصوص والمؤسسات لا يعني بالضرورة تحقيق الحماية البيئية بصورة كاملة، إذ تبقى فعالية السياسة البيئية مرتبطة بمدى تنفيذ القواعد القانونية، وتطوير المؤسسات، وتحسين آليات الرقابة والمشاركة والتنسيق.[2] كما أن مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص تحتاج إلى دعم قانوني ومؤسساتي ومالي يسمح بتحويل المشاركة من مجرد مبدأ إلى ممارسة فعلية في إعداد وتنفيذ السياسات البيئية.[3]

يتضح من خلال دراسة الآليات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر أن الدولة اعتمدت منظومة متكاملة نسبيا تجمع بين القواعد القانونية والمؤسسات المتخصصة والبرامج والاستراتيجيات الوطنية. فقد شكل القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أحد أهم الأسس القانونية لهذه المنظومة، إلى جانب قوانين تهيئة الإقليم والمياه والنفايات والساحل والوقاية من الأخطار الكبرى، وهي تشريعات تعكس إدماج الاعتبارات البيئية في مختلف مجالات التنمية. كما دعمت الجزائر هذه المنظومة بإنشاء مؤسسات متخصصة، مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والوكالة الوطنية للنفايات والمحافظة الوطنية للساحل، إضافة إلى دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني.[4]

---

[1] وزارة البيئة وجودة الحياة، الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035، مرجع سبق ذكره.

[2] وليد عابي، إبراهيم عاشوري، سميرة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 212-234.

[3] بلغيث صبرينة، عمارة نعيمة، «تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الوعي البيئي في الجزائر: دراسة قانونية على ضوء أحكام القانون 03-10»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات.

[4] وليد عابي، إبراهيم عاشوري، سميرة مومن، مرجع سبق ذكره، ص 212-234؛ والقوانين الجزائرية المشار إليها أعلاه.

ومن الناحية الاستراتيجية، اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج والمخططات، من أبرزها الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT 2030 ، والاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي 2016-2030، وبرامج مكافحة التصحر وتسيير النفايات وحماية الساحل. وتكشف هذه الآليات عن توجه نحو إدماج البعد البيئي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي، بما يعزز مقومات التنمية المستدامة. غير أن فعالية هذه المنظومة تظل مرتبطة بمدى التنسيق بين المؤسسات، وفعالية الرقابة والمتابعة، وتوفير الموارد اللازمة، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين في تنفيذ السياسات البيئية.

من خلال دراسة هذا الفصل، تبين أن الحوكمة البيئية تمثل آلية أساسية لتفعيل التنمية المستدامة، من خلال اعتمادها على المشاركة والشفافية والتنسيق والمساءلة، وإشراك مختلف الفاعلين في حماية البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي. كما أظهرت الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يستند إلى تكامل الآليات الدولية والوطنية، حيث ساهم انضمام الجزائر إلى الاتفاقيات الدولية البيئية وأجندة التنمية المستدامة 2030 في دعم توجهاتها البيئية، إلى جانب الاستفادة من التعاون الدولي في مجالات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والدعم التقني والمالي. وعلى المستوى الوطني، عملت الجزائر على وضع منظومة قانونية ومؤسساتية، من خلال القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومختلف التشريعات المتعلقة بتهيئة الإقليم والمياه والنفايات وحماية الساحل والوقاية من الأخطار الكبرى، فضلا عن اعتماد برامج واستراتيجيات وطنية، من أبرزها الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030، والاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي 2016-2030. وعليه، فإن فعالية الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ترتبط بمدى التطبيق الفعلي لهذه الآليات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، وتوفير الموارد والقدرات اللازمة، وتوسيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين، بما يضمن التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

# خاتمة

من خلال دراسة موضوع **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، تبين أن التحديات البيئية المتزايدة فرضت ضرورة اعتماد مقاربات حديثة في إدارة الشأن البيئي، تقوم على الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الحوكمة البيئية القائمة على المشاركة والشفافية والمساءلة والتنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين. وقد أظهرت الدراسة أن الحوكمة البيئية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، باعتبارها تساهم في إدماج البعد البيئي ضمن السياسات والبرامج التنموية، وتحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.

كما خلصت الدراسة إلى أن فعالية الحوكمة البيئية لا تتوقف على وجود النصوص القانونية والمؤسسات المختصة فحسب، وإنما ترتبط أيضا بمدى تفعيل المبادئ والآليات التي تسمح بإشراك مختلف الفاعلين، من مؤسسات الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمؤسسات العلمية، في إعداد وتنفيذ السياسات البيئية. كما أن تعزيز الشفافية والحق في الحصول على المعلومات البيئية، وتفعيل المساءلة والرقابة، وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين، يساهم في ترشيد إدارة الموارد الطبيعية والحد من التلوث والتدهور البيئي ودعم مسار التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الدولي، أظهرت الدراسة أن الاتفاقيات والبرامج الدولية شكلت إطارا مهما لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، لاسيما أجندة التنمية المستدامة 2030، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما ساهم التعاون الدولي في دعم جهود الجزائر من خلال تبادل الخبرات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوفير الدعم التقني والمالي، بما يساعد على تعزيز قدراتها في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أما على المستوى الوطني، فقد عملت الجزائر على وضع إطار قانوني ومؤسساتي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، إلى جانب مختلف التشريعات المتعلقة بتهيئة الإقليم والمياه وتسيير النفايات وحماية الساحل والوقاية من الأخطار الكبرى. كما تم دعم هذا الإطار بمجموعة من المؤسسات والهيئات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية، وهو ما يعكس إدماج البعد البيئي ضمن السياسات العامة والتنموية. غير أن تحقيق الأهداف

المسطرة يظل مرتبطا بمدى التطبيق الفعلي للنصوص القانونية، وفعالية المؤسسات والهيئات المختصة، وتوفير الموارد البشرية والمادية والتقنية، وتعزيز التنسيق والمتابعة والتقييم.

وبناء على ذلك، يتضح أن الحوكمة البيئية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير إطار قانوني ومؤسساتي وتشاركي يسمح بتحسين إدارة الموارد الطبيعية وإدماج الاعتبارات البيئية في عملية صنع وتنفيذ السياسات التنموية. كما تبين أن تعزيز هذا الدور يتطلب الانتقال من مجرد وضع القواعد والاستراتيجيات إلى ضمان تنفيذها ومتابعتها وتقييم نتائجها، بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة.

وانطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز الحوكمة البيئية ودعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1. **تعزيز تطبيق التشريعات البيئية** وتفعيل آليات الرقابة والمتابعة، بما يضمن احترام القواعد القانونية المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
2. **تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات والقطاعات** المعنية بالبيئة والتنمية، بما يسمح بتكامل السياسات والبرامج وتفادي تداخل الاختصاصات.
3. **تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمواطنين والجماعات المحلية** في إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج البيئية، باعتبار المشاركة من أهم مرتكزات الحوكمة البيئية.
4. **دعم الشفافية والحق في الحصول على المعلومات البيئية** من خلال تطوير قواعد البيانات والمنصات الرقمية ونشر المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية والتلوث والمخاطر البيئية.
5. **تدعيم المؤسسات والهيئات المكلفة بحماية البيئة** بالموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة، مع تطوير برامج التكوين والتأهيل المستمر.
6. **إدماج مبادئ التنمية المستدامة بصورة أكبر في السياسات العمومية**، خاصة عند إعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن مراعاة آثارها البيئية.
7. **تشجيع القطاع الخاص على اعتماد الممارسات البيئية المستدامة** ودعم الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والمشاريع الصديقة للبيئة.

8. **تعزيز التربية والتوعية البيئية** داخل المؤسسات التعليمية والجامعية، ونشر ثقافة المحافظة على البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

9. **تطوير التعاون الدولي في المجال البيئي** والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، خاصة في مجالات مكافحة التغير المناخي، وحماية التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر وتسيير النفايات.

10. **تطوير استخدام الرقمنة والتقنيات الحديثة في الرصد البيئي** بما يسمح بتوفير معلومات دقيقة وسريعة تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

11. **تعزيز آليات التقييم والمتابعة الدورية** للبرامج والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، مع اعتماد مؤشرات واضحة لقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

12. **تحقيق تكامل أكبر بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية**، بما يضمن تحقيق التنمية مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وفي الأخير، فإن ترسيخ الحوكمة البيئية يتطلب إرادة مؤسساتية ومشاركة مجتمعية وتنسيقا مستمرا بين مختلف الفاعلين، حتى تتحول المبادئ القانونية والاستراتيجيات الوطنية والدولية إلى ممارسات فعلية قادرة على تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، تجمع بين متطلبات التنمية وحماية البيئة وتحقيق العدالة بين الأجيال.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا/ المصادر

### 1- القوانين

**-الاتفاقيات الدولية:**


- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نيويورك، 1992.
- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، باريس، 2015.
- اتفاقية التنوع البيولوجي، ريو دي جانيرو، 1992.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا، باريس، 1994.


**-القوانين العادية:**


- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 يوليو 2003.
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 4 أغسطس 2005، المتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 4 سبتمبر 2005.

- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

**-المراسيم التنفيذية:**

- المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أبريل 2002، المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 مايو 2002، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 26 مايو 2002.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 13 أبريل 2004، المتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها.
- المرسوم التنفيذي رقم 15-207 المؤرخ في 27 يوليو 2015، المحدد لكيفيات الشروع وإعداد المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

**ثانيا/ المراجع العامة**

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، الأمم المتحدة، 1987.
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، دون طبعة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- محمد بتر على وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة.

**ثالثا/ المراجع المتخصصة**

- مليكة قادري، «دور الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة«، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص ص 150-168.

- علي عباس عبد الجليل، بوبشيش رفيق، «الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية«، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 101-116.
- ختال سهام، عدالة محمد، «الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر«، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص ص 399-418.
- سي حمدي عبد المومن، «الحوكمة البيئية في الجزائر: دراسة في الآليات القانونية والمؤسساتية«، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص ص 946-961.
- دعاس نورالدين، «المقاربة التأسيسية للحق في التنمية المستدامة«، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص ص 622-646.
- شعشوع قويدر، بن علي محمد، «الاعتراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة«، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص ص 118-134.
- حسين أحمد، «دور القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة«، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص ص 393-405.
- حيموم مجيد، «التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الجزائري«، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص ص 307-324.
- صفيان بوفراش، «قصور دور المشرع الجزائري في خلق بيئة قانونية لمساهمة البلدية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر«، **Revue Critique de Droit et Sciences Politiques**، المجلد 14، العدد 01، 2019، ص ص 160-182.
- وليد عابي، إبراهيم عاشوري، سميرة مومن، «آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة«، **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص ص 212-234.
- محمد بن محمد، «حماية البيئة والإعلام البيئي: قراءة تحليلية لقانون حماية البيئة 03-10 وقانون الإعلام 12-05«، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 07، العدد 10، 2015، ص ص 171-187.

- هاجر شنيخر، «استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفعالية الاقتصادية – المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته SNAT نموذجا«، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص ص 199-218.


**رابعا/ المقالات العلمية**


- الشيخ بوسماحة، محمد الأمين مزيان، يمينة طالبي، «الشراكة والمساهمة البيئية للجمعيات في ظل قانون حماية البيئة 03-10«، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص ص 98-105.
- العمري خالد، «دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر: جمعية حماية البيئة نموذجا«، **مجلة آفاق للبحوث والدراسات**، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص ص 496-505.
- البرج محمد، بن بادة عبد الحليم، «آليات تثمين النفايات المنزلية وما شابهها في التشريع الجزائري«، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص ص 11-27.
- بلغيث صبرينة، عمارة نعيمة، «تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الوعي البيئي في الجزائر: دراسة قانونية على ضوء أحكام القانون 03-10«، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**.
- سبرينة مانع، هدى بوزيدي، «الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة«، **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 01، العدد 02، 2018، ص ص 225-249.
- عزيزة علوي، «دور المجتمع المدني في تعزيز الحوكمة البيئية وأثر ذلك على التنمية المستدامة«، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، المجلد 09، العدد 03، 2021، ص ص 70-89.
- بوزيان العجال، مرسلي حليمة، «دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة مؤسسة الصناعية رام لتكرير السكر (مستغانم)«، **مجلة Les Cahiers du POIDEX** ، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 519-535.

- إسما بلميهوب، عبد النعيم دفرور، «التعاون الدولي في مجال التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة – حالة مبادرة استدامة التعليم العالي«، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021، ص ص 00-22.


**خامسا/ مواقع الإنترنت**


- وزارة البيئة وجودة الحياة، **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة**، الجزائر.
- وزارة البيئة وجودة الحياة، **الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017–2035**، الجزائر.
- وزارة البيئة وجودة الحياة، **التنوع البيولوجي: الاستراتيجية ومخطط العمل الوطنيان للتنوع البيولوجي 2016–2030**، الجزائر.
- وزارة البيئة وجودة الحياة، **النفايات: النصوص التشريعية والتنظيمية**، الجزائر.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **أدوات تهيئة الإقليم: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030** ، الجزائر.
- منظمة الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.
- United Nations Framework Convention on Climate Change, **Algeria – Party Profile**, UNFCCC.
- United Nations Framework Convention on Climate Change, **Nationally Determined Contributions Registry – Algeria NDC 3.0**, 2026.وقد سجلت الأمانة الرسمية للاتفاقية مساهمة الجزائر المحددة وطنيا NDC 3.0 بتاريخ 24 يونيو 2026 .


**قائمة المراجع باللغة الأجنبية**

**Textes de loi**


- United Nations, **United Nations Framework Convention on Climate Change**, New York, 1992.
- United Nations, **Convention on Biological Diversity**, Rio de Janeiro, 1992.

- United Nations, **United Nations Convention to Combat Desertification in Those Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, Particularly in Africa**, Paris, 1994.
- United Nations, **The Paris Agreement**, Paris, 2015.


**Les ouvrages**


- World Commission on Environment and Development, **Our Common Future**, Oxford University Press, Oxford, 1987.
- United Nations, **Report of the United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 5-16 June 1972**, United Nations, New York, 1973.
- United Nations, **Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June 1992**, A/CONF.151/26/Rev.1, Vol. I, United Nations, New York, 1993.
- United Nations, **Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development**, Resolution A/RES/70/1, New York, 2015.
- United Nations, **United Nations Sustainable Development Cooperation Framework – Algeria 2023-2027**, United Nations, 2022.
- United Nations Environment Programme, **Environmental Governance**, Nairobi, 2010, sans page.
- United Nations Environment Programme, **Principle 10 and the Bali Guideline**, UNEP, sans édition, sans page.
- United Nations Environment Programme, **Implementing Principle 10 and the Bali Guidelines in Africa: Issue Paper to Support UNEP and Other Stakeholders**, UNEP, Nairobi, 2015, sans page.
- United Nations Environment Programme, **Principle 10: Transparency, Accountability and Citizen Engagement in Environmental Matters**, UNEP, Nairobi, 2014, sans page.
- United Nations Environment Programme, **Environmental Rule of Law: First Global Report**, UNEP, Nairobi, 2019, sans page.
- United Nations Environment Programme, **Environmental Rule of Law: Tracking Progress and Charting Future Directions**, UNEP, Nairobi, 2023, sans page.
- United Nations Environment Programme, **Framework Principles on Human Rights and the Environment**, UNEP, Nairobi, 2018, sans page.

- United Nations Environment Programme, **About Environmental Rights and Governance**, UNEP, Nairobi, sans page.
- United Nations Environment Programme, **Advancing Justice, Governance and Law for Environmental Sustainability**, UNEP, Nairobi, sans page.
- Jacob Werksman, Joseph Foti, **Improving Public Participation in Environmental Governance**, UNEP, Nairobi, 2011, sans page.


**Articles scientifiques**


- Maria Carmen Lemos, Arun Agrawal, «Environmental Governance», **Annual Review of Environment and Resources**, Vol. 31, 2006, pp. 297-325.
- Frank Biermann, Philipp Pattberg, «Global Environmental Governance: Taking Stock, Moving Forward», **Annual Review of Environment and Resources**, Vol. 33, 2008, pp. 277-294.
- Stefano Ponte, «Private and Public Authority Interactions and the Functional Quality of Sustainability Governance: Lessons from Conservation and Development Initiatives in Tanzania», **Regulation & Governance**, 2021.
- International Organization for Standardization, **ISO 14001:2026 – Environmental Management Systems — Requirements with Guidance for Use**, Geneva, ISO, 2026.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

*شكر وعرفان* .....-

*إهداء* .....-

**مقدمة** .....1

**الفصل الأول: الإطار العام للحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة** .....11

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة البيئية** .....13

**المطلب الأول: تطور الحوكمة البيئية** .....13

**الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم الحوكمة البيئية** .....13

**الفرع الثاني: تطور الحوكمة البيئية في ظل التحديات البيئية المعاصرة** .....18

**المطلب الثاني: مرتكزات الحوكمة البيئية** .....22

**الفرع الأول: مبادئ الحوكمة البيئية** .....22

**الفرع الثاني: الفاعلون وآليات الحوكمة البيئية** .....27

**المبحث الثاني: تعزيز الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة** .....33

**المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة** .....33

**الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة** .....34

**الفرع الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة** .....38

**المطلب الثاني: أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة** .....44

**الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة** .....44

**الفرع الثاني: مبادئ تحقيق التنمية المستدامة** .....47

**الفصل الثاني: إسهامات الحوكمة البيئية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة** .....53

المبحث الأول: آليات ومقاربات الحوكمة البيئية في تفعيل التنمية المستدامة ..... 55
المطلب الأول: مقاربات الحوكمة البيئية العامة والخاصة ..... 55
الفرع الأول: مقاربة الحوكمة البيئية العامة ..... 56
الفرع الثاني: مقاربة الحوكمة البيئية الخاصة ..... 59
المطلب الثاني: دور تطبيق الحوكمة البيئية ..... 64
الفرع الأول: دور الحوكمة البيئية في حماية الموارد الطبيعية ..... 64
الفرع الثاني: دور الحوكمة البيئية في تعزيز المشاركة وتحقيق الاستدامة ..... 68
المبحث الثاني: إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ..... 74
المطلب الأول: دور الآليات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ..... 74
الفرع الأول: الاتفاقيات والبرامج الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة ..... 75
الفرع الثاني: دور التعاون الدولي في دعم التنمية المستدامة في الجزائر ..... 81
المطلب الثاني: الآليات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ..... 88
الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ..... 88
الفرع الثاني: البرامج والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة ..... 96
خاتمة ..... 106
قائمة المصادر والمراجع ..... 110
فهرس المحتويات ..... 118
ملخص ..... **Erreur ! Signet non défini.**

**ملخص**: تهدف هذه المذكرة إلى دراسة الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تناول مفهومها وتطورها ومبادئها وأهم الفاعلين والآليات المرتبطة بها، مع إبراز مساهمتها في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز المشاركة وتحقيق الاستدامة. كما تتناول الدراسة المقاربات العامة والخاصة للحوكمة البيئية، وتسلط الضوء على دور الآليات الدولية والوطنية في دعم التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال الاتفاقيات والبرامج الدولية والإطار التشريعي والمؤسساتي والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية الحوكمة البيئية ترتبط بتكامل الجهود بين الدولة ومختلف الفاعلين، وتعزيز المشاركة والتعاون وتطبيق الآليات القانونية والمؤسساتية بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية** :الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة، حماية البيئة.

**Abstract:** This dissertation aims to study environmental governance and its role in achieving sustainable development, by addressing its concept, development, principles, main actors, and related mechanisms, while highlighting its contribution to the protection of natural resources, the promotion of participation, and the achievement of sustainability. The study also examines the general and private approaches to environmental governance and highlights the role of international and national mechanisms in supporting sustainable development in Algeria, through relevant international agreements and programs, the legislative and institutional framework, and national strategies. The study concludes that the effectiveness of environmental governance is linked to the integration of efforts between the state and various actors, the promotion of participation and cooperation, and the application of legal and institutional mechanisms in a way that contributes to achieving the objectives of sustainable development.

**Keywords:** Environmental governance, sustainable development, environmental protection.